الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعداد الطالب:
ميلود العطري

إشراف الدكتور:
حسين قادري

لجنة المناقشة

الاسم	الجامعة الأصلية	الصفة
الدكتور عبد الناصر جندلي	جامعة باتنة	رئيسا
الدكتور حسين قادري	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
الدكتور مصطفى بخوش	جامعة بسكرة	عضو مناقشا

السنة الجامعية
2007 - 2008

إهـــــــداء

أهــدي هذا العمل المتواضع إلى العائلة الكــريمة

خطـــــة البحث

مقدمة

فصـــــل تمهـــيدي

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية

المبحث الثاني: أبرز التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول : التطور على المستوى التنظيري

المطلب الثاني : التطور على مستوى القضايا والاهتمامات

الفصـــــل الأول : السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

(جذورها،محدداتها،أهدافها،اتجاهاتها)

المبحث الأول: الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أسباب التوجــه الانعــزالي

المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد

المطلب الثالث : تفـسير المقـتربات النظــرية للسياسة الأمريكية

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أبرز العوامـــل الداخلية

المطلب الثاني : أثـــر العامـــل الخـــارجي

المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

المبحث الثالث : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

المطلب الثاني : بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)

المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني : أهداف السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في نصف الكرة الغربي

المطلب الأول : بعض الإسهامات النظرية لما بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

المبحث الثاني : عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة

المطلب الأول : على المستوى الاقتصادي

مقـــــــدمة

تعتبر حادثة **بيرل هاربر** نقطة تحول كبرى في تاريخ الولايات المتحدة حيث أسست هذه الحادثة لتوجه جديد في سياستها الخارجية بعد أن ظلت لفترة طويلة تتسم بالعزلة، فقد بدأت تنخرط بقوة في الشؤون العالمية بدءًا بالحرب العالمية الثانية مرورا بتكوين الحلف الأطلسي وإلى التدخل في فيتنام، وكادت أن تدخل في حرب عالمية ثالثة مع الإتحاد السوفياتي حيث كان العالم يعيش ثنائية قطبية في ظل ما عرف بالحرب الباردة، و شهدت بقية دول العالم خلاله استقطابا كبيرا ، ومع نهاية الثمانينات وسقوط جدار برلين انتهى هذا الصراع بانتصار العقيدة الليبرالية الرأسمالية وزوال المعسكر الشيوعي، وهكذا شهد العالم استفراد الولايات المتحدة بالسيطرة الأحادية، وقد واكب ذلك تحولات وتغيرات كبرى أدت إلى ظهور فواعل وعوامل ومتغيرات جديدة أثرت على المستويين النظري المعرفي بتطوير دراسات نظرية تحاول تفسير هذه الظواهر الجديدة أو على مستوى تطور الاهتمامات والقضايا ذات الطابع العالمي.

<u>التعريف بالموضوع</u> :

إن هذا الموضوع يأتي ليحاول تسليط الضوء على أحد أكثر السياسات الخارجية مثارًا للجدل والنقاش والحوارات حيث الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية والتي أصبحت تحضى باهتمام كبير، حيث تتميز سياستها بالتعقيد والتداخل وكثافة الاهتمامات والتدخلات الخارجية، ولكثرة هاته التدخلات والتوجهات فإن هذه الدراسة ستركز على هذه السياسة تجاه منطقة تعتبر حساسة بالنظر إلى قربها الإقليمي من الولايات المتحدة وهي منطقة أمريكا اللاتينية، والتي ظلت بحسب مبدأ **مونرو** الشهير خاضعة للنفوذ الأمريكي الذي يتيح لها حق مراقبة وحماية المنطقة من أي تدخل خارجي قد يستهدفها ،كما أن الدراسة ستركز على الفترة الأكثر أهمية في سياسة الولايات المتحدة وهي فترة ما بعد الحرب الباردة، وكما ذكرنا فإن هذه الفترة عرفت بداية تزعم الولايات المتحدة للعالم وهكذا فمن الطبيعي أن تنعكس هذه الأحادية وما تتطلبه من قدرات ووسائل وأهداف على سياساتها واهتماماتها الخارجية، وهنا لابد الإشارة إلى أن التحول من الطابع الأيديولوجي للصراع خلال الحرب الباردة إلى منطق التنافس الاقتصادي الكبير القائم على استغلال الفرص والموارد من خلال عصر العولمة والنظام الدولي الجديد الذي بشر به **جورج بوش الأب** مس أيضا مناطق الاستقطاب والتي تعد أمريكا اللاتينية أحد أهم ركائزها ولذا فإن هذه

الفترة عرفت تحولات في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية تتناسب ومعطيات المرحلة الجديدة حيث وبعد أن كانت تركز على الجانب الأمني لاحتواء النفوذ الشيوعي أصبحت تهتم بمختلف الأبعاد، الاقتصادية منها والسياسية مع تطوير الاستراتيجيات حول الاهتمامات والتهديدات الأمنية التي تطرحها المنطقة .

فالمكسيك لها مشاكل حدودية مع الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين يطرحان قضايا واهتمامات اقتصادية ،كما أن كولومبيا تعتبر أكبر دول تهريب المخدرات ودولتا فنزويلا وبوليفيا ترفعان شعار التحدي العلني للسياسات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى كوبا ومجموعة دول أمريكا الوسطى والتي عرفت تدخلات أمريكية كبيرة في شؤونها الداخلية.

أهمية الموضوع :

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية القطب الأوحد في العالم وذلك تجاه منطقة مهمة على الأقل أمريكيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين كانت بعض دولها محسوبة على المعسكر الشرقي حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير استراتيجيات الولايات المتحدة للتعامل مع هذه الدول، كما أن هذه المنطقة تعرف الكثير من التناقضات وظلت لفترة طويلة منطقة نفوذ أمريكية، وفي كثير من المرات عرفت تدخلات عسكرية لقلب أو تثبيت أنظمة حكم معينة وتمرير سياسات دون غيرها.

إن تركيبة تلك المنطقة شديدة التعقيد، فقد عرفت موجة من الديمقراطية بعد سلسلة الديكتاتوريات والانقلابات العسكرية خلال المراحل السابقة، إلا أن هذا التطور على المستوى السياسي لم ينعكس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فهي تضم دولا تعد من أفقر دول العالم بالرغم من توفرها على ثروات طبيعية هامة كالبترول، هذا رغم أن بها بعض الدول حققت نجاحات اقتصادية ملفتة كالشيلي والبرازيل.

إن العالم يعرف ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن، وتعد المنطقة من أكثر مناطق العالم انتشارا لمثل هذه المصادر كتجارة المخدرات واتساع رقعة العنف والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...،ومن شأن هذه الظواهر تهديد استقرار المنطقة مما سينعكس بشكل مباشر على وضع ومصالح الولايات المتحدة.

لقد أصبحت في الآونة الأخيرة السياسة الأمريكية في المنطقة تواجه انتقادات من قبل الرأي العام المحلي والدولي، ولذا ستحاول الدراسة فهم أسباب هذه الانتقادات والاستراتيجيات الأمريكية لتحسين وتصحيح الأوضاع خاصة في ظل سيطرة العديد من الأحزاب اليسارية على الحكم في المنطقة.

وهكذا فأهمية الموضوع تكمن في محاولته معالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها المرحلة الجديدة بالتركيز على سياسات الدول الكبرى "الولايات المتحدة" تجاه دول الجنوب"أمريكا اللاتينية" بكل ما تحمله هذه الثنائية من خصوصيات يمس جانبا منها المراحل التاريخية والجانب الآخر العوامل الموضوعية والمصلحية.

<u>الإشكالية :</u>

إن دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية تعني محاولة فهم الانشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار قبل وضع أي إستراتيجية تجاه المنطقة والتي ستعني في وقت لاحق قرارا سيتبع أساسا بالتنفيذ بعد الموافقة والمصادقة عليه من مختلف الهيئات المخولة قانونا، إن هذه الانشغالات هي محاولة لرسم تصور حول مختلف عناصر الأهمية وترتيبها ودراسة وتحليل واختيار البدائل للوقوف على أنجعها مع مراعاة الظروف وكل العوامل المحيطة بالقضايا محل الاهتمام.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة بالسياسة الأمريكية إلى إعادة نظر شاملة تحاول فهم الأوضاع الجديدة وبالتالي التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات والخيارات والتي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة .

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح :

ما هي أهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي :

– ما هي العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وما أهدافها العامة في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟

– كيف تطورت السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية منذ استقلال الولايات المتحدة؟

– ما هو ترتيب أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلال تعاقب الإدارات الرئاسية وتطور الأحداث خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر؟

– ما هي أسباب تراجع المكانة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وكيف تعاملت الولايات المتحدة مع هذه الأوضاع ؟

–ما مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية في ظل المتغيرات الراهنة ؟

فرضيات الدراسة :

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

– إن انفتاح النظام السياسي وعراقة الممارسة الديمقراطية تتيح للعديد من الأطراف لعب أدوار مهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

– أثر تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة في رسم سلم الأولويات في المنطقة بعد الحرب الباردة والذي يتحرك بين تغليب الأهداف الاقتصادية وسيطرة الأجندات الأمنية.

– إن عدم انعكاس التطورات السياسية والإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحسين أوضاع شعوب المنطقة سبب تراجع مكانة الولايات المتحدة ورفض سياساتها .

– قد يؤثر تزايد نفوذ القوى الدولية الأخرى في المنطقة خاصة في الجانب الاقتصادي باتجاه إعادة النظر في السياسة الأمريكية ومحاولة تصحيح الأوضاع ابقاءًا لمكانتها التقليدية.

منهج الدراسة :

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث سواءًا من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة واسعة ومتعددة الدول المختلفة الأهمية والوضع بالنسبة للسياسة الأمريكية، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من **التكامل المنهجي** الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من

الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى المنهج **التاريخي** الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الأمريكية في المنطقة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث كما حاولنا من خلال هذا المنهج التركيز على مرحلة الحرب الباردة لارتباطها الزمني المباشر بالمرحلة محل البحث، وقد استعمل المنهج **المقارن** لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف والتداخل والعناصر المتحكمة في ذلك سواءًا على مستوى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في أهدافها العامة، أو تجاه المنطقة اللاتينية بعد الحرب الباردة لعهدتين مختلفتين من حيث التوجه الحزبي، أو القيام بنفس الوظيفة مراعاة لتغير الظروف والأوضاع، كما تطلبت طبيعة الموضوع استخدام المنهج **الإحصائي** كشكل من أشكال الاختزال الرياضي لحاجة الباحث في دعم تعامله مع الموضوع من خلال المعطيات الرقمية الأكثر وضوحًا والأدق دلالة مع مراعاة جوانب المراجعة والتصويب والجدة والتفسير.

<u>أسباب إختيار الموضوع</u> :

وتتلخص أسباب اختيار الموضوع في مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

أ-الأسباب الذاتــية :

لقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول هذه المنطقة من العالم خاصة في علاقاتها بالولايات المتحدة وتعامل هذه الأخيرة معها، حيث الأمر يتعلق بالدولة الأولى في العالم مع مجموعة دول ظلت تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات على مختلف المستويات رغم أنها قديمة العهد بالاستقلال والتخلص من الاستعمارين الاسباني والبرتغالي، كما أن العديد من الاهتمامات والدراسات أضحت تركز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحديات التي أصبحت تفرضها، ومن جهة أخرى فإن بعض دول هذه المنطقة عرفت بعض من الانتعاش على مستوى اقتصادياتها دون أن ينعكس ذلك على أوضاع شعوب المنطقة، كما أن هناك بعض الحوافز للعمل مع هذه الأنماط من الدول حيث لها بعض أوجه الشبه في بنياتها الاقتصادية وهياكلها والصعوبات التي تعاني منها مع الجزائر ومن شأن دراسة أوضاع هذه المناطق من العالم الوصول إلى نوع من الافتراضات والاستنتاجات حول الأوضاع العامة لدول الجنوب .

ب-الأسباب الموضوعية :

إن السياسة الخارجية الأمريكية تثير العديد من التساؤلات والانشغالات وبالتالي من الأهمية محاولة فهم هذه السياسة تجاه مختلف المناطق، خاصة تلك المنطقة التي ظلت تعتبر ساحة نفوذ للسياسة الأمريكية، كما أنه من بين أهم الأسباب الموضوعية الأخرى محاولة الابتعاد عن المواضيع كثيرة التناول، حيث أن الدراسات المتعلقة بهذه المنطقة الجغرافية قليلة جدا في بحوثنا خاصة على المستوى المحلي، وهكذا ارتأيت أن أحاول الانتقال بالبحث والدراسة إلى نماذج تعرف نوعا من الانفتاح السياسي والاقتصادي ولكنها في الوقت ذاته تعاني من التخلف والتبعية الاقتصادية الكبيرة رغم معرفتي المسبقة بصعوبة المهمة، ولأن الأمر يتعلق بسياسة الدول الكبرى تجاه مناطق نفوذ تقليدي تنتمي إلى عالم الجنوب فمن شأن هذا النوع من الدراسات أن يعطي نظرة على ميكانيزمات وعناصر التفاعل من خلال البحث والتعمق في الأسباب والوسائل والعوامل المختلفة المتحكمة في صياغة ورسم هذه السياسات .

خطة البحث :

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها قمت بتوظيف ثلاثة فصول، بالإضافة إلى فصل تمهيدي يكون مدخلا لبعض المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية عموما ونظرة على التحولات التي عرفتها الساحة الدولية مع نهاية الثمانينات على مختلف الأصعدة كتعريف أولي للمرحلة محل الدراسة.

فحاولت في الفصل الأول التطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام من خلال جذورها وخلفياتها الفكرية والنظرية ومختلف العوامل والفواعل المؤثرة في صنع هذه السياسة مع التركيز على الأهداف والتوجهات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة، ومدى تأثر ذلك بالأحداث والتطورات التي شهدتها الولايات المتحدة والعالم خاصة مع مطلع الألفية الجديدة وأحداث الحادي عشر سبتمبر .

أما الفصل الثاني فسيتطرق إلى أهداف السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية من خلال تناول مختلف الأولويات والاهتمامات التي طرحت على الأجندة الأمريكية بدءًا بجانبها التاريخي، ثم ما عرفته هذه السياسة خلال التسعينات بالتركيز على مرحلتي

كلينتون وجورج بوش الابن دون إغفال الإشارة إلى مميزات مرحلة بوش الأب ونهاية عهدته مع بداية التسعينات، وفي كل هذه المراحل سيتم التطرق خاصة إلى الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية .

وسيكون الفصل الثالث محاولة للاقتراب من علاقات الولايات المتحدة المباشرة مع دول بعينها تم اختيارها على أسس موضوعية تتعلق بوزنها كالبرازيل والمكسيك أو على خلفية التطورات التي حصلت فيها كهايتي أو بسبب أثر الجانب التاريخي في علاقتها بالولايات المتحدة ككوبا، وسيدعم هذا الفصل بالتعرف على طبيعة وأقطاب المنافسة الدولية للمكانة الأمريكية في المنطقة بالإضافة إلى مبحث تقييمي عام وآخر يحاول استشراف مستقبل هذه السياسة، كما أن العمل سيدعم بمقدمات واستنتاجات لكل فصل ومداخل وإسهامات نظرية و ستكون في الأخير خاتمة تحاول استخلاص مختلف النتائج المتوصل إليها.

<u>استعمال الأدبيات :</u>

إن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية وكما سبق ذكره يحضى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين لما لهذه السياسة من ميزات وسمات وتأثيرات على المستوى الدولي خاصة في السنوات الأخيرة وما أضحت تثيره هذه السياسة من جدل ونقاش حول مختلف العوامل والفواعل المسؤولة عن صنعها وصياغتها وتنفيذها ولذا فقد تطلب إنجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع عموما وبالسياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية على وجه الدقة ، فقد حاولت أن أجمع الأهم منهم ممن أتيح لي مع مراعاة أهمية وقيمة الأكاديميين والمختصين أصحاب هذه المراجع. وبإعطاء عينة منهم يمكن القول بالنسبة لموضوع السياسة الخارجية عموما فقد تم الاستناد إلى كتابات كل من **لويد جنسن وكريس براون ومحمد السيد سليم** ،أما السياسة الخارجية الأمريكية فقد دعم الموضوع بأفكار منظري العلاقات الدولية **كميرشايمر وولت وروبرت جيرفيس وكيوهان وأليسون وكامبل** وآراء كل من **روبرت ليبر وشارلز كيغلي وفرانسيس فوكوياما** والاستراتيجي المعروف **زبغنيو بريجنسكي** .

وتأتي كتابات كل من **ويسلي فراير وبوب غراهام وبرانت سكوكرافت** والمختصة بالشؤون الأمنية لأمريكا اللاتينية **ماريا كريستينا روزاس**... وغيرهم لتغطي عناصر

الموضوع فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ، هــذا بالإضــافة إلــى مقولات الرسميين من الرؤساء والمسؤولين ،وبعض التقارير الصادرة عن مراكــز فكــر وهيئات رسمية مختصة بشؤون المنطقة .

الصعوبات:

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرهــا على مسار البحث وقيمته، وأهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه مــن حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته بالإضافة إلــى عــدم وجــود دراسات حول المنطقة على المستويين المحلي والإقليمي في حدود ما أعرف، عدا بعض المقالات القليلة، أما الجزء الثاني فيتعلق بصعوبة الحــصول علــى المراجــع والكتــب المختصة بشؤون أمريكا اللاتينية وخلو مكتباتنا منها لعدم الاهتمام بهذه المنطقة وبالتــالي اللجوء إلى المراجع باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات كعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة والنقل إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلــك مــن جهــد ووقت من جهة ثانية .

فصـــــل تمهـــيدي

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية

المبحث الثاني: أبرز التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول : التطور على المستوى التنظيري

المطلب الثاني : التطور على مستوى القضايا والاهتمامات

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق، ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شان بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرًا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءًا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها،ويعرفها **جيمس روزنو** "**James Rosenau**" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة [1].

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات .

ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على

---

[1] –محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (الطبعة2،بيروت:دار الجيل،2001)،ص.11.

السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محـــددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون [1].

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة، وعمــليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كمـــا أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخـــارجية للدول التابعة لها .

ويظهر **هاورد ليتنر "Howard H. Lentner"** التداخل الكــبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئيـــة العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمـــة النفطية في السبعينات على إثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة" إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضـــعهم الاقتـــصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية [2].

وبالتطرق إلى مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، وتراعى إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهميـــة فحماية الأمن القومي للدولة بمفهـــومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخـــرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصــــادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس، إن مـــدى توفر هذه الوســـائل يتيح

[1] -فتحية النبراوي.محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية:منشاة المعارف،1985) ص.421.

[2]-Howard H. Lentner, "Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23, Number 1 (2006),p.171.

للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية .

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم بــه وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمــها في النظــام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيــادة السياسية ســواءا على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى **كارل هولستي** "**Karl Holsti**" أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الادوار[1]، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والمحب للسلام والمتميز عن حلــفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي [2]....

ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الــدولة الخارجي أو الحياد [*] أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحــلاف.

المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثــرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وتــبدأ هذه العــملية عندما يواجــه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دوليــة مفاجئة وبالتالي يكون القرار هنا اخــتيار لبديل من البدائل بناءًا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديــل ثم يتخذ القرار الذي يفتــرض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر ، وتجــدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقــناع الجماهير بقــرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقــف الجماهير

---

[1]-Lisbeth Aggestam "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy ", ARENA Working Papers , WP 99/8,in: http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm

[2]-ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت:دار الكتاب العربي،1985)،ص ص.172-175.

[*]نشأ هذا المفهوم في اتفاقيات لاهــاي(1899-1908) وهو قرار تتخذه الدولة بإرادتها ولها نظامها القانوني الذي يشمل حقوقا وواجبات، أنظر: ناصيف يوسف حتي،المرجع نفسه،ص ص.167-169.

إلى صانعي القرارات، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبــط بها صانع القرار وتمنحه حرية واســعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فــعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطـــة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية، وكما يرى **جونسون** فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار[1].

وتعتبر البــيئة الداخلية مجمــوعة العــوامل التي تنشأ عن البيئة المحليـــة وهي متعـــددة كالجغـــرافية والبشرية ووفـــرة أو ندرة الموارد الاقتصـــادية ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، وتتضمن البيئة الخارجية بنية النســق الدولي والحوافز والسلوكـــات والتفاعلات الناشئة على المستـــوى الدولي والتي تتطلب ردود أفعال بشأنها، كما تلعـــب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دوراً مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية.

إن عملية فهم صنع القرار السياسي للدولة تنطوي على معـــرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطـــي والانفتاح السياسي وذلك للـــبحث في حجـــم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة، حيث إنه وبالرغم من وجـــود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفـــيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح ســـواءاً المنضوون تحـــت الأحـــزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ... ،ويجادل بعض المختصين حول فـــعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للســـرية المتبعة والمركزية، ولقلة الضغـــوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمـــان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسية

[1] لويد جنسن،**تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم(الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملـــك ســـعود ، 1989)، ص.317.

بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة [1].

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة تبدأ بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالحافز وتفسير هذه المعلومات في ظل العقائد والخبرات السابقة، ثم تأتي مرحلة دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، لتأتي مرحلة إعلان القرار وتنفيذه أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواءًا كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية والتي اعتبرت الدولة فاعلا أساسيا وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين بدأوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين [2]، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج اتخاذ القرار **لريتشارد اسنايدار** والنماذج التحليلية **لغراهام أليسون** ونموذج السياسة الخارجية المقارنة لجيمس روزنو[*] وغيرها من النماذج التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية، ولدعم بنائها النظري فقد عملت هذه النماذج على الجمع بين عدة متغيرات ومستويات للتحليل من البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع الإعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية.

---

[1]-لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص.126-128.

[2]-Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers, 2001), p.76.

[*]لمراجعة هذه النماذج انظر:

- جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة:وليد عبد الحي(بيروت: دار كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات1985). و: إسماعيل صبري مقلد ،**نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة** (ط1، الكويت : منشورات ذات السلاسل،1982).وأيضا: عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ،**النظرية السياسية المعاصرة:دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** ،(الاسكندرية :الدار الجامعية،2000) . و، ناصف يوسف حتي ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أبرز التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة، وقد مست هاته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا، حيث شملت الجانب التنظيري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي، حيث إن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائدا، أشرت كلها لبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية .

المطلب الأول : التطور على المستوى التنظيري

إن الدراسة النظرية للعلاقات الدولية شهدت تعاقب عدة منظورات مختلفة الفرضيات والتصورات والأطر عكست كل منها مميزات الفترة التي ظهرت فيها ورؤية باحثيها، حيث ركزت في النصف الأول من القرن العشرين على صراعات القوة، لكن التغيرات الكبيرة التي عرفتها السياسة الدولية قادت باتجاه تراجع أهمية تلك الدراسات لصالح محاولات أكاديمية أكثر جدة وملائمة للمعطيات الجديدة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والمصلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول.

لقد تجسد هذا التطور في انكفاء التيارات الوضعية المتمثلة أساسا في النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية وبروز تيارات ما بعد وضعية بتطويرها لأساليب ومناهج تحليلية جديدة، إن من شروط نجاح النظريات ومدى قدرتها على بناء أطر متكاملة وشاملة الدراسة هو في أخذها بأكبر عدد من العوامل والفواعل والعناصر المؤثرة والمميزة لظاهرة معينة محددة الزمان والمكان، وهذا ما فشلت في حصره النظريات السابقة فعملت الاتجاهات الجديدة على تداركه من خلال أخذها بعين الاعتبار مجمل التحديات وأهم تأثيرات الفواعل الجديدة التي اعتبرت أبرز تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد أو العولمة الكلية .

تعتبر النظرية **البنائية** أحد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على المستوى الأنطولوجي، فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين **كصامويل هنتكتون.**

إن المنظور البنائي وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا أنه يعتبرها فاعلا ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى.

وبالرغم من المرجعية الفلسفية والاجتماعية لهذا المنظور إلا أن بعض مفكريه **كروبرت كوكس** قد نجحوا في نقله إلى حقل العلاقات الدولية ليعطي نظرة أكثر موضوعية وأكثر تفاؤلية بإمكانية القدرة على الوصول إلى بعض التعميمات المتعلقة بالتنظير لحقل العلاقات الدولية . ومن جهة أخرى فقد عملت المنظورات الكلاسيكية المتمثلة في الواقعية والليبرالية والماركسية على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولةً إيجاد إطار للتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي ودور الفاعلين فيه كما ركزت على أهمية المؤسسات والتكتلات الدولية، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بالإضافة إلى نظرية الماركسية الجديدة.

المطلب الثاني : التطور على مستوى القضايا والاهتمامات

إن مختلف النظريات والمقاربات التي سبق ذكرها جاءت نتيجة لعمليات تغير كبيرة عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث انفجرت العديد من الصراعات المسلحة والتي أخذ بعضها طابعا عرقيا واثنيا مثلما حدث في البوسنة والهرسك بعد تفكك الفدرالية اليوغسلافية أو ما حدث في رواندا وبوروندي بين قبيلتي **الهوتو والتوتسي** حيث عرف هذين النزاعين أحد أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ وقد جاء الرد الدولي متأخرا، وعموما فإن التغييرات الحاصلة مست الكثير من المجالات الأخرى وامتد تأثيرها ليشمل العديد من القضايا ولعل أبرزها:

أولا : من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية

إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحــول الأثر البــالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير في أنماط سلوك القوى الكــبرى وبالتالي فسقوط الشــيوعية أذن بوضع الليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهــاية التاريخ التي عبر عنها **فوكوياما**، ومن الناحية النظامية دائــما فقد واكــب ذلك تحول العديد من دول العالم مــن النظــام الاشتراكي الماركسي إلى النظام الديمقراطي والأخذ بآليات حرية الســوق والمبادلات.

إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد لتبرير سياساتها وضمان استمرار مصالح الرأسمالية خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسلحة وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدوا شرعية في الكثير من الحالات، وهذا ما يفسر زيادة النزعة **الاوليغارشية** على مستوى النســق العالمي حيث السيطرة والتحكم بيد الولايات المتحدة وهذا في ظل انسياق الغرب وحتى روسيا للسياسة الأمريكية وكذا انتهاج الصين لسياسة تقوم على الحذر والبراغماتية، وهذا ما سهل على الولايات المتحدة والدول السبع الأكثر تصنيعا فرض رؤاها الخاصة على العالم حيث بات الجميع مطالب بالانصياع والامتثال وهنا ظهر جليا إتباع الازدواجية في التعــامل خاصة مع قضــايا العالم الثالث وأضحت الثقة هشة بين الشمال والجنوب .

ثانيا : تراجع مكانة الدولة وبروز مصادر تهديد جديدة للأمــن

إن التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظام الدولي تعنــي الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع ورؤوس الأموال والأفكار وبالتالي تجــاوز الولاءات القديمــة للوطن أو الأمة إلى ولاءات جديدة ببروز قوى إقليمية ودولية أصبحت تنافس الدولــة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية كمنــظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد انتقلنا من مبدأ سيادة وحــرية الدول إلى سيــادة وحرية الفــرد داخل الدول، وبدأت هذه المنظمات والشركات تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية، كالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحريات، خاصة حرية التملك

والتعبير، وقد ساهم في هذا التحول التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال ومصادر المعلومات والدور الذي لعبته في اختزال المسافات ونقل الأفكار.

لقد واكب تراجع دور الدولة كما ذكرنا بروز لاعبين أصبح يمتد تأثيرهم إلى النسق الدولي وهكذا تطور مفهوم الأمن، وحسب **باري بوزان** فإن هذا المفهوم يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف حيث وفر ذلك للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة [1].

إن التطورات الكبيرة التي سبق التطرق إليها وبالرغم من أهميتها في جانبها الايجابي إلا أنها جعلت الحديث عن الحصانة الأمنية شيء من الماضي حيث ازدادت المخاوف والتحديات الأمنية بشكل كبير وأصبحت ذات طابع عالمي.

وقد تنوعت مصادر التهديد لمختلف عناصر الأمن " الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" وعلى مختلف مستوياته "الوطنية والإقليمية والدولية"، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد بل برزت الكثير من المصادر كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية، وأصبحت تشن هجمات ضد مصالح هذه الدول وقد تأخذ هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة ،أو القومي ...، بالإضافة إلى بروز تحديات أمنية أعقد وأشمل كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة واتساع دائرة نشاطات التنظيمات المافيوية المختصة في تجارة المخدرات وتبييض الأموال .

وهكذا يمكن استخلاص أن الوضع الجديد أصبح يضم ثلاث مكونات متعايشة ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لاتزال لاعبا أساسيا رغم تراجعها وانتكاستها، والسوق العالمية الخارجة عن أي رقابة أو سيطرة، والشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزئي من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات [2].

وقد أضحت ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل السمة الأبرز للنظام العالمي الحالي سواءاً في إطار الروابط المباشرة بين الدول والأفراد أو من خلال الاندماج في التكتلات والتحالفات في عالم شديد التنافس على مقومات المكانة والسيطرة .

---

[1] –منذر سليمان :"دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم" ،المستقبل العربي ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،عدد 325 ،(مارس 2006)،ص.30.

[2] - السيد ولد اباه،**عالم ما بعد 11 سبتمبر2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية** (الطبعة1، بيروت:الدار العربية للعلوم،2004)،ص.18.

الفصــــــل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

(جذورها،محدداتها،أهدافها،اتجاهاتها)

المبحث الأول: الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أسباب التوجــه الانعــزالي

المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد

المطلب الثالث : تفــسير المقــتربات النظــرية للسياسة الأمريكية

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أبرز العوامــل الداخلية

المطلب الثاني : أثــر العامــل الخــارجي

المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

المبحث الثالث : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

المطلب الثاني : بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)

المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

لقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة القوة الأعظم في العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفياتي سابقا، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة العالمية وذلك لما واكبه من تغييرات كبيرة مست جوانب عدة من الحياة الدولية على مختلف المستويات والأصعدة، وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة تحضى باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين ممثلة في سياستها الخارجية وهذا كنتيجة طبيعية للدور الذي أضحت تتبوؤه كقوة أولى في العالم.

ولئن كان القرار الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية يعتبر شأنا داخليا بالنظر لسياسة العزلة التي كانت تطبقها الولايات المتحدة والتي لم تتراجع عنها إلا في حالات محدودة فإنه ومع نهاية الحرب أضحت السياسة الأمريكية تعرف انخراطا كبيرا في الشؤون الدولية كإحدى النتائج التي أسفرت عليها الحرب، حيث دخلت بعدها في صراع إيديولوجي طويل كاد يفجر حربا نووية مع الخصم السوفياتي عرف بصراع الحرب الباردة والذي نتج عنه العديد من التدخلات الأمريكية وهكذا أصبح القرار الأمريكي يؤثر ويتأثر كثيرا بالعوامل والمتغيرات الخارجية .

وقد عرفت السياسة الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم من خلال الحرب الباردة ثم انتهائها وبروز قضايا أخرى كحرب الخليج الثانية وأحداث 9/11 ثم التدخلين الأخيرين في أفغانستان والعراق، ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة إلا أن السياسة الأمريكية عرفت بعض التغييرات، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بتعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكل منهما يعطي بصمته على السياسة الأمريكية عموما والخارجية خصوصا تعبر عن رؤيته للقضايا والاهتمامات وبالتالي سبل معالجتها .

وبالإضافة إلى هاتين البيئتين الداخلية والخارجية وتعدد عناصرهما وتفاعلاتهما نجد البيئة النفسية لصناع القرار، والتي أضحت محل تركيز كبير خاصة في عهد الجمهوريين أين استنفذ المحافظون الجدد بمراكز النفوذ والتأثير في صنع القرارات وما لهؤلاء من خلفيات إيديولوجية وفكرية أثرت على نفسيتهم وشخصياتهم وبالتالي نظرتهم للشؤون الدولية وفي مقدمتهم الرئيس بوش الابن.

المبحث الأول: الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الوحيدة في العالم حاليا التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفـــرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكـــرية كبيرة، بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، وهذه الخصــــائص تسمح لها بلـــعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، وتقبع هذه السياسات وراء التأثر بخلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة ومنذ كتابة الدستور الأمريكي .

وقد ظل الحوار دائرًا حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات الولايات المتحدة بمحيطها الخارجي حيث قام النموذج الأمريكي دائما على ازدواجية المجتمع الرسالي ونموذج القلعة المعزولة المكتفية بذاتها [1].

المطلب الأول : أسباب التوجـــه الانعـــزالي

إن سياسة العزلة تعتبر أبرز وأولى توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي والخصـــائص السياسية والإيديولوجية للأمـــة الأمريكية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولحداثة نشأتها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى وبالتالي لم تتورط في الشؤون الخارجية [2].

إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والنـــأي عن الساحة الدولية، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول إن المـــقاربة الانعـــزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي وإن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميـــلا إلى عدم الثـــقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشـــاؤمية إلى كل ما هو أجنبي، كـــما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا يرفضون التـــزامات ما وراء البـــحار "المحافظون التقليديون"، أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحمـــاية الاقتصادية

---

[1] - السيد ولد اباه،مرجع سابق ،ص.29.

[2] - لويد جنسن ،مرجع سابق،ص.95.

والعزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية[1] .

إن هذه السياسة لم تمنع الولايات المتحدة من خــوض بعض التدخلات الخارجية، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بقوتها من جهة، وبنزعات التدخــل الكبيرة التي عادة تتميز بها القوى الكبرى، وتجسدت هذه التدخلات المحدودة بعد الحرب الأهلية الأمريكية لعام1865 وذلك بتكوين جماعات تبشيرية في الصـــين بالإضافة إلى بعــض التدخلات في أمريكا اللاتينية مطلع القرن العشرين [2]، ولئن ظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفــعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية بيرل هاربر إلا أنها أضحت بعد نـــهاية الحرب أكثر انخراطا وتدخلا في الشؤون الدولية وذلك لتعدد وتطور أولوياتها ومطامحها .

إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حــاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيــس كليــنتون تبنت توجــه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي« الصومال، هايتي، البوسنة... ».

المطلب الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد

يمكن القول إن رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعد تحولا كبيرا في المواقف التقليدية لهذه السياسة وهكذا فقد رفضوا الانعــزالية اليمينية التي تدعوا إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم ، كما رفضــوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عــالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية ولذا حسبهم يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهــورت أوضاعهم الداخلية كما أن مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية [3].

ويعد "**ريغان**"[*] محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطية، وهكذا فقد نادي المحافظون الجدد أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا

---

[1] - السيد ولد اباه،مرجع سابق،ص.41.

[2] - لويد جنسن،مرجع سابق،ص.97.

[3] - مصطفى علوي:"السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،السياسة الدولية،القاهرة:مركز الأهـرام للدراسـات والنـشر،عدد153، (جويلية2003)، ص.68.

[*] هناك ملحق للرؤساء الأمريكيين بانتماءاتهم الحزبية وسنوات توليهم الحكم.

كونها قوة عظمى وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه.

إن فكر المحافظين الجدد يعود إلى الأربعينات من القرن الماضي ويتميز بالتنوع وتجمع أفراده « مفكرون، ساسة، رجال أعمال...» عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للتسيد الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص، ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية [1]، وتعتبر جيوبوليتيكا الفوضى إحدى استراتيجياتهم وذلك بالتهيئة لعدم الاستقرار بخلق الأزمات في بعض المناطق إذا اقتضى الأمر وذلك لإحكام السيطرة عليها، حيث يؤكد المنظر الاقتصادي **جوزيف شومبيتر** أن الابتكار وليد عملية التدمير الخلاق، ويستلهم بعض القادة الأمريكيين حلم بناء الإمبراطورية الأمريكية من بعض التجارب السابقة للرومان وغيرهم وذلك بسيطرتهم على أجزاء كبيرة من العالم خاصة بآسيا الوسطى [2].

وبالعودة إلى تأسيس فكر المحافظين الجدد فهو يعود إلى جماعة من المثقفين اليهود الذين كانوا يدرسون في نيويورك مع بداية الثلاثينات "**ارفينغ كريستول، مونبهام..**"، وقد كانت أفكارهم في البداية يسارية شيوعية تدعم الاتجاه التروتسكي .

وبدأت مرحلة ثانية في الستينات مع إنشاء مجلة " **PUBLIC INTEREST** " ثم "**NATIONAL INTEREST**" من طرف **كريستول وبيل**، وقد تبنى فكر الجماعة الفيلسوف اليهودي **شتراوس** الذي يعتبر مدرس **وولفويتز**، وقد قام **ألآن بلوم** بنقل أفكار شتراوس إلى السياسة الخارجية الأمريكية.

والمحافظون الجدد متواجدون بالحزبين الجمهوري والديمقراطي وان تركزوا أكثر في الحزب الجمهوري، وهناك من المحافظين الجدد من يطلق عليهم الصقور **كرامسفيلد وباول** وهذا لنبرتهم المتشددة وتغليبهم للخيارات العسكرية في حسم القضايا الخارجية، وقد انضم إليهم في الآونة الأخيرة الكثير ممن يحسبون على الحركات الدينية المسيحية منها واليهودية، ويعتبرون حاليا نشاطات الحركات الإسلامية الخطر الأول الذي

---

[1] - إبراهيم درويش،قراءة في كتاب: **أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية والسلطة وارث المحافظين الجدد** لفرانسيس فوكوياما في : http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67

[2] – شريف دولار:"الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية"،كتاب21: **من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والابداع تحديا للهيمنة الأمريكية** (القاهرة:مكتبة مدلولي،2005)، ص ص.128–131.

يتهدد أمريكا، إن الساسة وصناع القرار الأمريكي كثيرا ما يعودون في بناء استراتيجياتهم إلى المفكرين والمنظرين المتبنين لفكر المحافظين الجدد **كفوكوياما وريتشارد هاس.**

ويوضح الجدول رقم1[1] فترات الإنطواء والتدخل التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الدولة الأمريكية:

فترات التـــدخل	فترات الـــعزلة
1824 - 1798	1798 - 1776
1871 - 1844	1844 - 1824
1919 - 1891	1891 - 1871
1968 - 1940	1940 - 1919
1989	1989 - 1968

الجدول:1 فترات التدخل والعزلة للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث : تفـسير المقـتربات النظرية للسياسة الأمريكـية

أولا–الواقعية الجـديدة "New Realism" : التركيـز على الأمن

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتـمدة أساسا على ثنائية " القوة–المصلحة " في تفسيرها للعلاقات الدولية, فالأمة تحدد مصـالحها بلغة القوة [2]، كما أنـها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعا من الاستسلام للأقدار [3]، وقد ظهر هذا التيار على يد **كراسنر وولت** وغيرهم ...،حيث سيطرت على عالم الدراسات العلـمية خاصة في الولايات المتحدة .

يرى **والتز** أن مستوى التحـليل الأساسي هو النظام الدولي" بنية النظام الدولي" هـذه البنية تتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول, أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد متغيرا مستقلا يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع، وهكذا فهذا

---

[1]-Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?" in : www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

[2]- فريد زكريا:**من الثروة الى القوة:الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي**،ترجمة:رضا خليفة (الطبعة1،القاهرة:مركز الاهرام للترجمة والنـشر، 1999)،ص.211.

[3] - كرستوفر كوكر،"الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة" في:كـارن آي سـميث،ومرغريت لايـت،**الاخـلاق والـسياسة الخارجيـة** ، ترجمة:فاضل جتكر (الرياض:مكتبة العبيكان،2005)،ص.9.

النظام الفوضـوي يضع أمام الدول الفرص والقيود في بيئة تنافسية لا قواعد فيها تمنـع استخدام القوة، لأن استخدامها محتمل دائما وحسب النيوواقعيين فإنه كان على الولايات المتحدة أن تستغل ضعف وتراجع الاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الباردة بسـياسات أكـثر عدوانية اتجاهه لمفاقمة صعوباته, لكن الولايات المتحدة دعت روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف, لكـنهم يعودون ويقرون بأن القوى العظمى تحـاول أن تمنع أي انفتاح أو فراغ للسلطة والذي قد يؤدي إلى ظهور الدول العدوانية.

وحسب النيوواقعيين للدول نفس الأهـداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمـال النـزاع، فوالتز رأى أن نظام ثنائي القطبية كان أكثر استقرار من نظام متعدد الأقـطاب حيث عمل توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استقرار الوضع الدولي وتجنب حرب عالمية.

إن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقهم الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القـوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء .

وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفان في إنجاز هذا الأمن فيقول الهجوميون إن إرادة الأمـن ترغب في أغلب الأحيان تبني استراتجيات التوسع والهجوم [1]،ويعتقد **روبرت جيلبين** أن شن حرب وقـائية ضد القوى المتصاعدة يعـتبر أمرا ذا جاذبية [2]، وهـذا ما روجت له الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11، ويؤكد **ميـرشايمر** أن الواقعيين الجدد يرون النظـام الدولي كحلبة صراع حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسـة شديدة على الأمن [3].

---

[1]-Jack Snyder, "Myths, Modernization, and the Post-Gorbachev World",in: Richard Ned Lebow and Thomas Risse- Kappen, **International Relations Theory and the End of the Cold War**, (New York : Columbia University Press, 1996),p.85.

[2] - Richard Ned Lebow, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism", in : Ibid.p.28.

3- Stephen G. Brooks," Dueling Realisms :Realism in International Relations", International Organization, Vol. 51, no. 3 (Summer 1997),p.446.

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي وحسب ميرشايمر فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث إن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصـــالح وأهداف الدول، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، وهكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تصرف غير صائب فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتــوسع لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعــوة للــدول الأخرى أو التوسعية للهجوم.

ويضيف ميرشايمر أن المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين [1]. إن المعضلة الأمنية تنشأ عند سعي كل دولة لضمان وتعزيز بقائها وهذا يعرف عند الأطراف الأخرى كتهديد فتتبع نفس الأسلوب لأن هذه الدول ليست متأكدة من أن هذه الإجراءات قد لا تستخدم ضدها في وقت لاحق وتزداد المعضلة الأمنية عند سقوط القوى الكبرى وعندما تكون إمكانية الهجوم أكبر من الدفاع [2]، وهذا ما يــروج له بعض الساسة والمفكرين الأمريكيين فيما يخص القدرات النووية الإيرانية، وهكذا يجب أن تحفز الدول لتحقيق مكاسب نسبية في عالم فوضوي تنافسي فإمكانية التعاون تعوقها عدم إذعان الدول من جهة والخوف من الغش من جهة ثانية [3]، إن كلا التيارين يعترفان أن الدول التي تفكر بعقلانية ستركز على إمكانية النزاع لأن الإجراءات الدفــاعية تعتبر التأمين الحقيقي ضد العدوان ولذا يجب على الدول أن تستعد لأسوء الأحوال، ويعتبر الواقعيون الدفاعــين أقل تشاؤما من الهجوميين من إمكانية ظهور مؤسسات وتعاون على الرغــم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي [4]، وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد

---

[1]- Steven L.Lamy, "contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism", in: John Baylis & Steve Smith, **The Globalization of World Politics , an introduction to international relations**, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005), p.211.

[2] - Phillip C. Saunders , "Foreign Policy and International Transitions: The Case for Foreign Policy Paradigms", in : http://www.ciaonet.org/isa/sap01/index.html

[3] -"Theory and Methodology ",in: http://www.acdis.uiuc.edu/Research/OPs/Gibbs/html/contents/chapter3.html,

[4] -Sean M. Lynn-Jones: ,"International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future", in : http://www.ciaonet.org/wps/lys01/index.html

أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع، يقول **فريد زكريا**"**Fareed Zakaria**":

« **إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك** » [1].

ويستبدل ستيفن والت ميزان القوى بميزان التهديد وهكذا تنشأ التحالفات لضمان التوازن فمستوى واتجاه التهديد أكثر أهمية من توزيع القوة والدول يجب أن تضمن بقاءها عن طريق قدراتها العسكرية الخاصة أو من خلال التحالفات مع الآخرين [2].

ويبرز ضمن الواقعية الدفاعية العديد من المنظرين والذين اختلف تركيزهم على أهمية توزيع عوامل القدرة بالنسبة للدول، فقد ركز كل من " **جيرفيس ،بوزان، غلاسيير، وفان افييرا**" على أهمية التقنية في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الاتصالات مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية، بينما يركز **كراسنير ووالت** على الأهمية الجغرافية والتي تعتبر عاملا مهما في حالة استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى إمكانية احتواء الكثير من المناطق على المواد الأولية [3]، ويتفق كل من ميرشايمر ووالت على انتقاد حرب الولايات المتحدة الأخيرة على العراق حيث اعتمدت على التضليل بشأن أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين، حيث أن تلك الحرب كلفت الكثير من المال وأدت إلى ارتكاب جرائم كبيرة [4].

وقد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى باستقرار الهيمنة حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند الهيمنة على دعامة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية، وتاريخيا ظلت كل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب، والدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها وذلك لتحقيق أهدافها "الهيمنة"، ويدعم هذا التيار حاليا الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي ويقدم تحريضًا للديمقراطيات الغربية الأخرى للمحافظة علىالمؤسسات السياسية[5].

---

[1] - فريد زكريا،مرجع سابق، ص.16.

[2]- Legro Jeffrey and Andrew Moravcsik ,"Is Anybody Still a Realist", International Security, Vol. 24, No. 2, (Fall 1999), p.37.

[3] -Stephen brooks, Op.cit.p.8.

[4] -Steven L. Lamy, Op.Cit.p.211.

[5]-Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "Realism, Structural Liberalism, and the Western Order",in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno, **Unipolar Politics :Realism and State Strategies After the Cold War** (New York :Columbia University Press,1999), p.118.

ثانيا-الليبرالية الجديدة "New Liberalism" : أهمية النزعة التعاونية

لقد ظهرت الليبرالية كمنظومة وفلسفـــة سياسية ابتداءاً من القرن الثامن عشر على يد الكثـــير من المفكرين **كايمانويل كانت** في فكر الليبرالية الجمهورية بالإضافة إلى الفـــكر الاقتصادي **لآدم سميث**، ويعتبر الرئيس الأمريكي **ويدرو ويلسن** أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في8 جانفي1918 ومما جاء فيه:

« يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كـــبير، يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة... »[1] .

والليبرالية الأمريكية من النوع الشمولي والتي تدعو إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل [2].

وبرز تيار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي على خلفية أزمة 1973 حيث لم تـــعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى ارتفـــاع أسعار البترول بل أيضا إلى ارتفاع نفقات الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وقد اعتبرت هذه الأفكار ارتداد على المنظور **الكينزي** الداعي إلى تدخل الدولة، وتأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليـــمي كأرضيات بناء هذه النظرية حيث يفترضون أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعـــددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية [3]، وتعـــتبر الوظيفية والوظيفية الجديدة إحدى تياراتـــها حيث تظهر المنظمات الدولية لتلبية رغبات وظيفية للرأي العام والتكـــنوقراط وذلك بالسير في الاتجاه عبر الوطني [4]، وقد عرفت انتشارا كبيرا في الفكر الاقتصادي الأمريكي على يد كل من **توماس فريدمان وجوزيف ناي وكيوهان .**

وقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند إلى مسلمة أساسية وهي أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد

---

[1]- نورتون فريش،ريتشارد ستيفنز،**الفكر السياسي الأمريكي**،ترجمة:هشام عبد الله(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991)،ص.250.

[2]-السيد ولد اباه،**اتجاهات العولمة :اشكالية الألفية الجديدة** (الطبعة1،الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،2001)،ص.120.

[3] -Steven L. Lamy, Op.Cit.p.213.

[4] –محمد عصام لعروسي:" العلاقات الدولية، شيء من النظرية وآخر من التطبيق"في:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83543 rticle

المتبادل, ولذا فقد عمل هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي على مســتوى الدولة –الذي يعتبر ركيزتهم الأساسية– إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقــيداته والعمل من خلال المؤسســات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة [1] .

ويضع **دايفيد بالدوين** أربع تصنيفات للنيوليبرالية, فهناك التجارية المدافعة عن حرية التجارة والجمهورية التي تتخذ من رؤية السلام الديمقراطي فرضيتها الأساسية بالإضافة إلى الاجتماعية المهتمة بمسار الاعتماد المتبادل ودوره في ربط الاتصــال بين مخــتلف الشعوب في إطار تعاوني، والمؤسساتيون الذين يرون في إنشـــاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي [2].

إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعــلين من غيــر الدول في مختلف المجالات بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنيــة: إرهاب دولي , البيئة , المحذرات...) تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب البارد ة, فحسب النيوليبرالية إن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة "عكــس النيوواقعية " في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون, فــعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن النيوليبرالية بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح, كما لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المأسسة على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير الســلوك الخارجي [3]، ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحمــاية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي, ويرى فوكوياما أن السبيل الوحيد الذي تمارس به أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليــس بالقوة العسكرية ولكن بإعــادة تشكيل المؤسسات العالمــية خاصة الأمم المتحدة [4].

ويرى غراهام أليسون أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل، كما يرى روبرت كيوهان أن أحد نتــائج أحداث

[1]-الطيب بوعزة، "في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية"،في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF9A651-817B-404D-B527-E81F127DEE93.htm

[2]-Steven L.Lamy,Op.Cit.p.213.
[3]-Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno," Realism and State Strategies After the Cold War",in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno,Op.Cit,p.19.

[4]- إبراهيم درويش،مرجع سابق

11 سبتمبر هو خلق نوع من الائتلاف الواسع ضد الإرهاب، وهكذا فهم يدعمون التعاون متعدد الأطراف وينتقدون استعمال القوة الاستباقي والأحادي الموجود في مـذهب بـوش الابن ولذا فقد رأو أن الحرب على العراق كان يجب أن تكون تحت الـشرعية الدولية، والتي تم العمل بموجبها في حرب الخليج الثانية 1990 [1].

ثالثا- البنائية "Constructivism": التركيز على العوامل الثقافية

يعتبر نيكولاس أنوف "**Nicholas Onuf**" أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989 [2]، وقد عرفت هذه الفترة ظهور مقاربات جديدة في نظـرية العلاقات الدولية رافضة عـقلانية فرضيات النـيوواقعية والنيوليبرالية، ومن بينها أيضا النظرية النـقدية والنسوية بالإضافة الى ما بعد الحداثة، وتبرز البـنائية كأحـد أهم هذه النظريات واعتبرت همزة وصل بين التيارات الوضعية السابقة والتيارات ما بعد الوضعية الجديدة حيث لم ترفض كليا بعض الفرضيات السابقة عكس التهديميين وحاولت أن تدخل أبعادا وعوامل جديدة أهملت سابقا وبينت أن هذه العوامل كانت أحد أهم أسـباب تراجع الاتحاد السوفياتي وبالتالي نهاية الحرب الباردة وهـذا ما فشلت في توقـعه المـقاربات السابقة.

يقدم البنائيون منظور اجتماعي للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى المادية، وقد ازداد عدد المهـتمين بهذه النظـرية وأصبح لها تأثير كبير على مدرسة العلاقات الدولية [3]، وبربطها بالسياق الزمني الذي ظهرت فيه والظروف المحيطة يمكن القول أن نهاية صراع المعسكرين عجل بتفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلـية (رواندا، البوسنة..)والتي أخذت طابعا عرقيا حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات ومن جهة أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيات الثقافية المحلية، حيث يجادل **هنتغتون** في كتابه "**صدام الحضارات**" أن مصدر الصـراع مستقبلا سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية.

تختلف النظرية البنائية عن النظريات العقلانية الأخرى خاصة على المستوى

---

1 -Steven L.Lamy,Op.Cit.p.213.

2-Alexander Wendt,**Social Theory of International Politics,**(Cambridge:Cambridge university Press,1999), p.1.

3-Chris Reus-Smit,"The Constructivist Turn: Critical Theory After the Cold War",. Working Paper No.1996/4 Canberra National Library of Australia.(August 1996), p.1.

الأنطلوجي فقد أعطت أهمية أكبر لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية ، وقدموا ربطا رئيسيا بين الهوية والأمن تماما مثل ربط والتز بين المصادر المادية والأمن أو كيوهـان بالنسبة للمؤسساتيين حيث إن العوامل الثقافية في مجملها مدركة على أنها مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الأمنية للدولة .

ويركز **وندت** "**Wendt**" على البنية والمسـار المؤدي لتكوين الهويات فالبنية عبارة عن مصادر مادية بالإضافة إلى مجمـوعة القواعد والمعاييـر والأفـكار والخـطابات وتفاعلات المؤسسات، ويبرز المسار كمصدر محدد لكيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية، ويؤكد وندت على أن البنية ليس لها وجود ولا القدرة السببية خارج المسارات حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير التي تقود الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم ومصالحهم .

وحيث أن الهوية تعتبر أيضا رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدوليـة فإنه وحسب **دافيد كامبل** " **David Campbell**" وظيفة السياسة الخـارجية هي أسـاسا في مسـار إعادة إنتاج الهوية، فمن جهة الزعـماء يستظهرون دائما الهـوية الوطـنية لدعم شـرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة أخرى فان السياسة الخارجـية تسهم في حمـاية الهوية بعبارة التضاد "نحن – هم" حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات [1].

وحسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات، حيث هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية أحد أهم مرتكزات المعايير[2].

وبإسقاط الأفكار السابقة على السياسة الخارجية الأمريكـية فإن ستيفن كراسنر يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديـولوجية أكثر من كونـها مدفوعة

1-Alex Macleod,Isabelle Masson et David Morin, "Identité nationale,sécurité et la théorie des relations internationales", Revue Etudes internationales, volume 35, n 1,(mars 2004),pp.17-21.

2-Henning Boekle,Volker Rittberger, Wolfgang Wagner, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", in: http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm

بمصلحة وطنية محددة[1]، ويــؤكد **أرنست ماي** " **Ernest May** " على الأهــمية المركزية للثقافة والهوية عندما يقول إن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحــية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا "**من نحن؟**" [2]، وخلال صراع الحرب الباردة وحسب كامبل فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت خاصة وبوضوح بالتهديدات الشيوعية، وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفياتي حيث قال كينان في1950:

«هذه الشــيوعية ينظر لها كــأزمة لحضــارتنا»

وقد كان كل من **نيكسون وكارتر وريغان** يتعاملون مع الاتحاد السوفياتي بمنطق المتخلف والبربري المهدد للتحضر الأمريكي والغربي [3].

وتجادل البنائية أن الولايات المتحدة حافظت على سياسة الردع وأحجمت عن استعمال الأسلحة النووية في كثير من الحروب وذلك بدافع أخلاقي وهو المحافظة على المعــايير الدولية وعلى الهوية الأمريكية ، كما إن ابتكار أسلحة جديدة في مثل القنابل الذكــية كان بدافع تجنب استعمال الأسلحة النووية [4].

إن الولايات المتحــدة لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشــعبية إلى كل أنحــاء العــالم (أفلام، مواد استهلاكية وأطعمة..) ويؤكد جوزيف ناي على دور القــوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية..)، فالقــوة الناعمة هي القــدرة على جلب الإتباع والتقلــيد حيث تعتبر أكثر إقناعا بالحجة وتنشأ من القيــم الأمريكيــة المعبر عنــها بالثقافة والعقيدة الأمريكية، إنها إلهام الآخرين والتأثير عليهم وهي أيضا المعــايير التي تدافع عنــها الدولة في الخــارج كالديمقــراطية وحقــوق الإنســان ودعم المؤسسات الدولية، ومصــادر القوة الناعمة مرشحــة للتزايد بتطور وســائل المعلومات

---

[1]-Ronald L. Jepperson, Alexander Wendt, and Peter J .Katzenstein," Norms, Identity, and Culture in National Security", in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz02.html

[2]- Peter J. Katzenstei," National Security in a Changing World" ,in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/conclusion.html

[3]-Toru Oga, "From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities", in: http://www.isanet.org/portlandarchive/oga.html.

[4]-Dana P. Eyre and Mark C. Suchman," Status, Norms, and the Proliferation of Conventional Weapons: An Institutional Theory Approach", in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz03.htm

والاتصالات [1]، وهكذا فقد رأى البعض أن التدخل الأمريكي في الصومال والبوسنة في حقبة الرئيس كلينتون كان تحت راية التدخل الإنساني حيث بدت الإدارة الديمقراطية في صورة المدافعة عن المعايير والقيم الأمريكية والغربية .

وإذا كان الجمهوريون يتفقون مع الديمقراطيين في ضرورة نشر القيم الأمريكية على الصعيد العالمي لأن ذلك يدعم الهوية الأمريكية إلا أنهم انتقدوا إدارة كلينتون حيث اعتبرت **كوندوليزا رايس** أن إدارة كلينتون استبدلت المصلحة القومية بمقولة المصالح الإنسانية في حين أن تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا إلى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية في العالم.

وفي ظل حكم الرئيس بوش الأب ومع نهاية ديسمبر 1990 بعد غزو العراق للكويت أظهرت الولايات المتحدة دعم كبير للحرب على العراق حيث يؤكد **فارمان** "**Farman**" أن النداءات للشعب الأمريكي لقبول خيار الحرب كانت قامت بداية على مستوى المعيار الأخلاقي واعتبر أن الولايات المتحدة ذهبت إلى الحرب من موقع المدافع الخير عن العالم وتم إظهار العراق على أنه القوة المدمرة والضارة، وهكذا نجح بوش في حشد التأييد ووحد الرأي العام لصالح الضربة العسكرية [2].

وقد عملت إدارة بوش الابن بنفس الأسلوب لتبرير تدخلها في أفغانستان والعراق وذلك من خلال خطابات رموز الجمهوريين والتي ركزوا فيها على أحقية الولايات المتحدة في الدفاع عن القيم الغربية والأمريكية وحمايتها من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورة القضاء على التنظيمات الأصولية والتركيز على تشويه صدام حسين بوضعه في صورة الديكتاتور والخطر على المنطقة والعالم، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فقد عملوا على حشد الكثير من الوسائل الإعلامية .

ولكن ورغم هذه التبريرات إلا أن البعض يرى أن غياب مرجعية ثقافية تعمل على توفير مضمون لايدولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تدعمه الأدبيات الأمريكية أصبح مسألة مقلقة حيث لا يوجد مثلا أي مذهب يفسر أسباب التدخلات الإنسانية حيث يقول **كريس براون** "**Chris Brown**" :

---

[1]- جوزيف ناي،**مفارقة القوة الامريكية**،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي (الطبعة1،الرياض:مكتبة العبيكان،2003) ص ص.38-40.

[2]-Marysia Zalewski & Cynthia Enloe," Questions about Identity in International Relations", In, Ken Booth & Steve Smith, **International Relations Theory Today**,(Second Edition, Pennsylvania : Pennsylvania State University Press,1997),p.292.

« أصبحت الولايات المتحدة وحلفائها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجـــاه ذلك وهنا تظـــهر مشكلة إمكانـــية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة...» [1] .

وكخاتمة لهذا الجدال النظري يمكن القول أن الولايات المتحدة وبعد إزاحتها للتـــهديد الشيوعي أصبحت في أزمة البحث عن عدو جديد، وقد انقسم الأمريكيون بين الذين أيدوا ضرورة العودة إلى العزلة وهم قليلون وبين من دعموا الانخراط في القضايا الدولية، إلا أن هؤلاء انقسموا أيضا بين النزوع إلى الأحادية وبين الاشتراك مع بقية الأطراف، فـــإذا كان كلينتون غلب المصلحة الإنسانية على مصلحة الولايات المتحدة فإن رايس ترى أن أي سياسة خارجية يجب أن تكون ذات مرجعية أساسها الوعي بالمصلحة القومية.

إن الهاجس الأمني يبقى محرك السياسة الخارجية الأمريكية فكما رأينا أن أغلب المقاربات الجديدة في العلاقات الدولية وكسابقتها في تفسير السياسة الأمريكية ركزت على الأمن فقد دعمت الواقعية الجديدة الهيمنة الأمريكية في حماية مصالـــحها، ورأت النيـــوليبرالية أن التقليل من خطر التهديدات الأمنية يأتي عبر تفـــعيل التعاون الدولي من خلال دعـــم دور المؤسسات الدولية، أما البنائية فاعتبرت أن عدم استقرار السياسة الخارجية الأمريكية مرده أن المعايير والمذاهب التي تعمل أمريكا من أجلها غير معرفة سياسيا.

---

[1]- Chris Brown, " The Normative Framework of Post-Cold War International Relations ", In, Stephanie Lawson, **The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics**, (Oxford: Blackwell Publishers,2002) , p.151.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكـــية تعتبر عملية معقدة وهذا لجـــملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مرورا على التناقضات الكبـــيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المســـارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمـــريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أســـاسا على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات، وهكذا فان العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتـــعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات .

المطلب الأول: أبرز العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المـــؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية لعل أبرزها مكـــونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الـــدولة على إعمال مصـــادر القـــوة هذه في تحقيق مصالحها وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخـــارجية كـــأهم وسيلة لتجســـيد مظاهر هذه القـــوة، وتشمل في الولايات المـــتحدة السلطات التنفـــيذية، والتشـــريعية والقضـــائية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الـــرأي العام ومراكز الفكر والرأي ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح والمتميز بالمشاركة هو من يتيح لمخـــتلف تلك العناصر والمتـــغيرات لعب دور فعال في صـــياغة ورسم معـــالم السياسة الخارجية، هذا بالرغم من الاختـــلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل وهذا بتدخل العديد من العوامل الأخرى كتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة .

أولا- القوة الأمريكية: (الجذور والخصائص)

إن مظاهر بروز القوة الأمريكية كان ابتداءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأ النمو الاقتصادي والصناعي المستدام، محققة متوسط نسبة نمو بلغ 5% ما بين 1873-1913، وقد مست هذه الزيادة النوعية مختلف القطاعات الــزراعية والصنــاعية وأصبح هذا التقدم عامل جذب مهم للأوروبيين خاصة، وتضاعف عدد الســكان ما بيــن 1865-1900، وخلال ثمانينات تلك الفترة تخطت الولايات المتحدة بريطانيا في إنــتاج الصلب وفي استهلاك الطاقة باعتبارها معيار القوة الاقتصادية، ويحدد أرنست ماي 1898 سنة ظهور الولايات المتحدة كقــوة كبرى، وقد استفادت في هذه الفترة من الأمــوال المتوفرة في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة وأنها كانت تخصص فقط 1% للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى 25 ألف، وللمقارنة فقد كان الأسطول الايطــالي يعادل 8 مرات الأسطول الأمريكي في حين أن حجم القوة الصناعية الأمريكية أكبر 13 مرة من إيطاليا سنة 1890 [1].

إن ضعف الإنفاق العسكري الأمريكي كان مرده سياسة العزلة التي ظلت تتبعها الولايات المتحدة حيث أنها لم تتورط في حروب خارجية ماعدا الحرب الاسبانية الأمريكية لســنة 1898 كما أنها لم تعرف حروبا على أراضيها عدا الحرب الأهلية المنتهية سنة 1865.

ومن الخصائص الثابتة المساهمة في القوة الأمريكية هو وفــرتها على مــوارد طبيعية ضخمة ومتنوعة (حديد، فحم، بترول...) وشريط ساحلي كبــير لوقوعها بين المحيطين الأطلسي والهادي بالإضافة إلى عدم مجاورتها للقوى العظمى، ومع نشوب الحربيــن العالميتين في القرن العشرين استفادت من بعدها عن مسرح الأحداث كما أن هذه الحروب انعكست سلبا على اقتصاديات القــوى الكبرى الأخرى المنافسة مما أنــعش الاقتصــاد والصناعة الأمريكية، وكمثال على ذلك فقد خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة، وخلال الحرب الباردة كان التعاون الأوروبي الأمريكي في صالح الولايات المتحدة بشكل كبير بعد جر أوروبا إلى توقيع العديد من الاتفاقيــات والمعاهدات (حلف الأطلسي،...) .

---

[1] – فريد زكريا،مرجع سابق،ص ص.59-63.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية أحادية حيث تتميز القوة الأمريكية بالشمولية وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة، فعسكريا زاد الإنــفاق بشكل مضطرد لينتقل من 232 مليار$ في أواخر عهدة كلينتون إلى400 مليار$ لسنة 2003، وهذا يزيد عن إنفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمس عشرة دولة أوروبية مجتمعة [1], كما تتوفر الولايات المتحدة على أحدث وأضخم حاملات الطائرات، وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا سواء التقليدية منها أو النووية, وللولايات المتحدة قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم .

واقتصاديا بلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي بين 1990-1998 27% وأوروبا16% واليابان7% ، وأضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا, وعدد سكان الولايات المتحدة هو أقل من 5% من سكان العالم وتستهلك حوالي 27 % من إنتاج النفط العالمي [2]، كما أن إنفاقها على البــحث العلمي هو الأضخم ويشمل بحوث الفضاء والحاسوب ووسائل الاتصال، ولايزال الدولار عملة التداول النقدي الدولي.

أما سياسيا فالولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات وهذا ما أسس لاســتقرار سياسي دائم كما أن فصل السلطات يجعل المشاركة واسعة في اتخاذ القرارات والمؤسسات منتظمة على حكم القانون، وتتــوفر الولايات المتحدة على صــحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي, وهذا الاستقرار عمــل بشكل مباشر على دعم الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي على مدى التاريخ الأمريكي.وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي وذلك من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وما تبثه عن الثقافة الأمريكية, وهذا ما ساعد على توسيع قوتها الناعمة ويقول **ايبار فيدرين**"**Hubert Védrine**"[*]:

> **« إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشكل الفكــر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة »** [3] .

---

[1] -مصطفى علوي،مرجع سابق،ص.68.

2- Paul Kennedy," Has the US lost its way?", The Observer , Sunday, March 3, 2002,in: http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html

*وزير خارجية فرنسا في حكومة ليونال جوسبان مابين 1997- 2002 .

[3] - جوزيف ناي،مرجع سابق، ص.25.

وبالإضافة إلى مظاهر القوة هذه فإن الولايات المتحدة تستفيد كثيرا من بعض العوامل الخارجية والتي سنأتي على شرحها في تأثير العوامل الخارجية, و يعتبر **بريجينسكي** أن قوة أمريكا تستمد من مصادر عدة أهمها قدرة ومداها العسكري, والأهمية القصــوى التي يلعبها نشاطها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي أي حوالي 20%, بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها متعددة الأوجه, وهذا ما وفر لها تأثيرا ونفوذا حيــث أصبحت أمريكا ضابطة الإيقاع العالمي [1] .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن القوة الأمريكية تتميز بالتركيز والامتداد والشمولية والتنــوع وهذا الأخير يسمح للسياسة الخارجية الأمريكية استعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد, كما أن هذه القوة تعطي أكثر استقلالية للسيــاسة الخارجية، ويبين الجدول رقم 2 [2] عيــنة من مصادر التأثير الأمريكي:

مصـــــادر القوة	القيمة العددية
المســـــاحة	9.269 ألف كلم²
عدد السكان(1999)	276 مليون نسمة
نسبة المتعلمين	%97
عدد الرؤوس النووية	12070
ميزانية الدفاع	288.8 مليار$
عدد المجندين	1371500
إجمالي الناتج المحلي	9255 مليار$
الصادرات التكنولوجية العالمية	637 مليار$
عدد الكمبيوترات الشخصية لكل ألف ساكن	570.5

الجدول: 2 **بعض مصادر القوة الأمريكية**

*احصائيات نهاية التسعينات

[1] - زبغينيو بريجنسكي،**الاختيار:السيطرة على العالم ام قيادة العالم**،ترجمة: عمر الايوبي (بيروت:دار الكتاب العربي،2004)،ص.7.

[2] - جوزيف ناي،مرجع سابق،ص.86.

ثانيا– مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني سنة 1776 انعقد مؤتمر فيلادلفيا الذي أسس لنظام كونفدرالي تحتفظ بموجبه الولايات الثلاثة عشر المؤسسة بممارسة صلاحياتها الدفاعية والدبلوماسية وصك العملة، وقد ظلت النقاشات الدستورية قائمة من قبل هيئات تأسيسية ممثلة عن كل الولايات فنتجت عنها هيئة عامة أعلنت وضع الدستور الفدرالي في 1787/9/17، وكان مقر الحكم الفدرالي في فيلادلفيا بينما انتخب أول رئيس للولايات المتحدة وهو **جورج واشنطن** سنة 1789 وكان نائبا عن ولاية فرجينيا، ونص الدستور الفدرالي على قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاث هيئات دستورية، الكونغرس ويتشكل من مجلسي الشيوخ والنواب، ورئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا ومحاكم الولايات، وقد عرفت التطورات اللاحقة إجراء العديد من التعديلات على الدستور فاق عددها 26 تعديلا، كما تعاقب على رئاسة الولايات المتحدة إلى اليوم 43 رئيسا .

وتأسس النظام السياسي الأمريكي على نمط الليبرالية الديمقراطية حيث تم البدء بتشكيل الأحزاب سنة 1831 يتقدمهم الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ والديمقراطي ممثلا للتيار الليبرالي، بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب داخل الولايات والتي عكست الثراء والتعدد الإثني الموجود في الولايات المتحدة .

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءًا بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، ووصولا إلى العديد من عناصر التأثير الأخرى وهي تتنوع في الحالة الأمريكية كما أشرنا سابقا نظرا لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية الحالية، كما يجد هذا التنوع تفسيره في انفتاح النظام الأمريكي واتساع هامش المشاركة التي يمنحها لمختلف الفواعل وأهمها مجموعات الضغط من أصحاب المصالح الاقتصادية والإيديولوجية (أصحاب الشركات الكبرى واللوبي الإسرائيلي..)، ووسائل الإعلام ومراكز الفكر والرأي وكذا تأثير بعض العوامل الأخرى كالعامل الديني خاصة مع المحافظين الجدد .

1- الجهاز التنفيذي :

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ **ستيفن وايــن** المختص بشؤون الرئاسة:

« عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمــنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية» [1].

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار **ترومان** الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول "**والفر نورث**" مستشار **ريغان** للأمن القومي:

« إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية »[2]

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المســاعدات الخارجية ويمساعده أكثر من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة بميزانية إجمالية تبــلغ سنويا 8.1 مليار$، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكــالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معيــاري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، شؤون القارة

1-Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

2 - منصف السليمي,**صناعة القرار السياسي الأمريكي** (الطبعة1 ،باريس:مركز الدراسات العربي- الأوروبي ,1997)،ص ص.169-171.

الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية)، أمـــا التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور **كيسنجر** في عهد الرئيس **نيكسون**، وعلى العكس كان دور **شولتز** هامشيا في عهد ريغان .

وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتـــدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمـــام عمل القـــوات المسلحة بيد الرئيس إلى أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركـــان العـــامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القـــيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناءا على القـــرارات المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة, ويساعد وزير الدفاع بمقـــر الوزارة " **البنتاغون**" ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش، ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتـــصال بوسائل الإعلام بناءا على أوامر وزير الدفاع [1] .

وبمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تـــم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صـــلة بوظائف المجلس .

وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانـــون السابق تم إنشاء وكالة المخـــابرات المركزية"**CIA**" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان

---

[1] –المرجع نفسه،ص ص.215–222.

الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السيـــاسية والاقتصادية كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحـــالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممـــارسات الخفية كالـــقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولا أمام الرئيس، وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم وبذلك تعمل على التعرف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية [1].

2- الهيئة التشريعية :

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي, ويتألف من مجلس النواب الذي يظم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتيـــن ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي, وبـــموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية, وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العـــلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشـــيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين, ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصـــال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي, كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجـــانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات [2] .

[1] – المرجع نفسه،ص ص.202-206.

[2] – المرجع نفسه،ص.141.

ورغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمــريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في اتخاذ القــرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات, وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة خاصة بالأمــن القومي (مجلس الأمن القومي, وكالة المخابرات المركزية, هيئة الأركان المشتركة) .

وهذا التأرجح في السلطات يجد تفسيره في كون أن فــترات الانفتاح والتدخــل الخارجي يلعب أثناءها الجهاز التنفيذي دورا أكبر حيث أفراد الشعب راغبين في أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا في الشؤون الدولية, بينما يكسب الجهاز التشريعي قوته في مرحــلة الانطواء باعتبار الكونغرس المصدر التاريخي الأهم للشعور الانعزالي حيث يضع قيودا أكبر على نشاطات السياسة الخارجية, ولذا فإن إعادة انتخاب رئيس لفترة رئــاسية ثانية تعني تراجع قوة الكونغرس لصالح البيت الأبيض مادام العــمل الرئــاسي يلقى تأييــد الرأي العام[1].

وفي فترة رئاسة كلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري قوي بقيادة "**جنجرتش**"وهو شخصية معادية للأمم المتحدة وكان وراء رفض تسديد حصة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية كما قام الكونغرس بسن قانون نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تلأبيب إلى القــدس كما أعلن في 1998 أن تحرير العراق من نظامه السابق هو السياسة الرسمية لأمريكا، وقد كان لهذا الدور أثر في السياسة الأمريكية فقد جاء بعض رموز إدارة بوش الحالية **كديــك تشيني** بأولوية وقف صلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاظمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس ومعاونيه [2]، وقــد جاءت أحداث 11 سبتمبر2001 لتساعد في هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس, وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش[3], ويلخص "**اندرو بنيت**" العلاقة بين

---

[1]- Jack E. Holmes, Op .Cit.

[2] - منار الشوربجي:"الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"،السياسة الدولية،عدد161،(جويلية2005)،ص ص.212-215.

[3] -فيليب غولوب،"عودة الى الرئاسة الامبراطورية في الولايات المتحدة" في: http://www.mondiploar.com/article1395.html

الكونغـــرس والبيت الأبيض في مجـــال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له الـــيد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب، وتزداد سلطة البيت الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني [1], وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموما والخارجية على وجه الخصوص .

3- تأثير الجماعات الضاغطة :

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الـــولايات المتحدة أوجدت هجرة الجـــنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبـــرى خاصة متعددة الجنـــسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خـــارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفـــوذ الواسع في دوائر صنع القرار "نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيـــئات الناشـــطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

1.3 نخبة المركب"المجمع" الصناعي العسكري :

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة **ازنهاور** لسنة 1961، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم تكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، وهكذا ظهرت شبكة

[1]– عرض كتاب لروبرت ليبر:**السياسة الخارجية والاولويات الامريكية في القرن الواحد والعشرين**"،السياسة الدولية ،عدد153،(جويلية2003) ص.353.

معقدة من المصالح تتجاذبها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرف بتحالف العسكريين والصناعيــين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم على صناع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسلح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون الثورة في السلاح، وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز20 % من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة تسمى **بالشكرتاريا** "**Corporatocracy**" أي حكم الشركات [1] .

وإذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة حيث كانت تتبع سياسة العــزلة فأنشأ مجمع الصنــاعات العسكرية سنة 1918 برئاسة **برنار باروك** يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب.

وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلــتها، شركة **لوكهيد مارتن** التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار$ وتحتل المرتبة 32 في تــرتيب الشركات العملاقة **كبوينغ، ورايثيون** المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ .

ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بوجود شبكــة كــبيرة ومعــقدة ومتــرابطة تضم أطــراف ووظائف مختلفة وقد أصــبح يتمتع بنفوذ واســع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من مضاعفة هوامش الأرباح هدفا رئيسيا، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن **غوردن انغلاند** الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي [2] .

---

[1] – زياد حافظ :"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"،المستقبل العربي،عدد306 ،(اوت2004)،ص.81.

[2] – المرجع نفسه،ص ص.81-83.

2.3 جماعات اللوبي الإسرائيلي :

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المـتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفـراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكـيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامة **AIPAC**، كما يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل **جاري بويل وجيري فالويل** والمحافظون الجدد **كجون بولتون، وروبرت بارتلي** رئيس التـحرير السابق في "**Wall Street Journal**"، **ووليام بنيت** وزير تعليم سابق والصحفي جورج ديل [1]، وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك أعضاء في الكونـغرس **كديك آرمي** وعناصر في الجهاز التنفيذي **كدونيس روس ومارتن أنديك** مع كلينتون، **وإليـوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل** مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبريات الشركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا فلديهم قـوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقهم الكبير لمـعاهد البحـوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي فمارتن أنديك كان يعمل في1985 في معهد واشـنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز **سابان** المملوك لرجـل الأعمال الأمريكي اليهودي **سابان حاليين،** كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد لإسرائيل في مناصب حساسة خاصة في وزارة الخارجية [2]. وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 1973–2003 حوالي 140 مليار$ وهي تمثل 20% من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة [3].

---

[1]-John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006),pp.14-15.

[2]- Ibid.pp.19-20.

[3]- Ibid.pp.2-8.

إن الثقل الإعلامي الذي يتمتع به هذا اللوبي كان له الأثر البارز في تسويق المشاريع والأهداف الإسرائيلية وهكذا عملت هذه الوسائل الإعلامية على وضع إسرائيل دائما في صـــورة المعتدى عليه، وأضحت معاداة السامية التهمة الحاضرة لمن يشكك في المحرقة أو ينتقد السياسات الإسرائيلية، وحتى التطرق لنفوذ هذه اللوبيات داخل الولايات المتحدة من خلال الدراسات النادرة لا يحضى بالاستجابة والمتابعة بل بالتنديد والمقاطعة، ومن جهة أخرى فإن الساسة الأمريكيين لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل وجعل أمن إسرائيل ووضعها الاستراتيجي المتفوق في منطقة الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولذا فهم يتجنبون دائما الخوض في الملف النووي الإسرائيلي.

ورغم هذا النفوذ اللامتناهي فإنه في الآونة الأخيرة وعلى خلفية الحملة الأمريكية على أفغانستان والحرب على العراق خاصة، والتي كان أحد أسبابها ضغط اللوبي الإسرائيلي والتي يرى البعض أنها شوهت صورة الولايات المتحدة في العالم فقد تحركت بعض الدعوات خاصة من الأكاديميين للتحذير من عواقب الرضوخ والتساهل في التعاطي مع هذه الجماعات، فبالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من ميرشايمر وستيفن وولت حول تأثيــر اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، يدعو بريجينسكي في كتابه الكونغرس «**فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**» إلى التدقيق في قوانين اللوبي وجماعات الضغط والمصالح المناصرة لدول أجنبية للتقليل من نفوذها وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، ويعتقد أن اللوبي الإسرائيلي يشوه مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط [1].

وهكذا يمكن القول أن جماعات الضغط لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية بداية بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى خاصة العسكرية ثم جماعات اللوبي الإسرائيلي ومختلف المنظمات الأخرى والهدف النهائي هو العمل على تأمين تدفق البترول وزيادة ربح هذه الشركات وتكريس سيطرتها وحماية تنافسيتها، والحفاظ على أمن إسرائيل وإبقائه أولوية إستراتيجية، وعندما تقرر هذه الجماعات فإنها ترفع مطالبها للرئيس أو وزير الدفاع أو الخارجية ويحال الموضوع على المؤسسات البحــثية المختصة لدراســته وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنه قبل تنفيذه .

---

[1] –عرض كتاب لبريجنسكي:**فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**،في: http://www.annabaa.org/nbanews/62/194.html

4-تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية :

إن الدين يعني الالـــتزام بعقيدة معينة وأداء واجباتها وشعائرها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، وهو كظـــاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية [1].

وفي الولايات المتحدة يعود الالتزام بالدين إلى المهاجرين الأوائل، وتحتوي الولايات المتحدة على كل ديانات العالم وتضم 300 ألف كنيسة أي كنيسة لكل 900 شخص، وينقسم أغلبية الأمريكيين على الديانات الرئيسية كالمسيحية (180مليون بروتستانت، 60 مليون كاثوليك) والإسلام بسبعة ملايين واليهودية بستة ملايين.

إن العلمانية الأمريكية تعني حضر إعلان دين رسمي للدولة وليس حضر التدين أو دور الدين في الحـــياة السياسية حيث يعتبر المجتمع الأمريكي الأكثـــر تدينا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف هنتكتون هذا بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الجـــمعي الأمريكي وأساسها أن أمـــريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في هذا العالم [2]، ومن تجليات هذا الانتشار الواسع تزايد عدد وقوة المؤسسات والجامعات الدينية وازدياد تنظيمها وإمكاناتها .

لقد أضحى الدين يعتبر أحد مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي وهناك ثلاث تيارات داخل البروتستانت حيث نجد الأصوليون البروتستانتيون ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسية للإنجيل، والليبراليون المسيحيون وهم أكثر انفتاحا ويحضون على الأخـــلاق وعلى التعاون ولهـــم نظرة ايجابيـــة إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل [3]، أما التيار الثالث فهم **الإنجيليون** وهم الأغلبية الكبيـــرة من البروتستانت ومن المجتمع الأمريكي عامة أي يمثلون حوالي 40% من البروتستانت، ولفظة إنجيلي"**Evangelion** " أصلها يوناني وتعني الخبر السعيد وظهرت في أوروبا في

---

[1] -عصام عبد الشافي:"دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية:الازمة العراقية نموذجا"،السياسة الدولية،عدد153،(جويلية 2003)،ص.130.

[2] -منار الشوربجي،مرجع سابق،ص.213.

[3] - خليل العناني:" الدين والسياسة الخارجية الامريكية"،في: http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm

القرن السادس عشر مع حركة الإصلاح حيث المفكرين الكاثوليك سعو لتسمية الكنائس البروتستانتية التي عظمت العودة لتعاليم الكتاب المقدس "التوراة" وقد ساهمت الصحوة الكبيرة مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في تكوين الحركة الإنجيلية بقيادة **جوناثان ادوارد** "**Jonathan Edwards**" و**جـورج وايتفـيلد** "**George Whitefield**" و**جون ويزلي** "**John Wesley**".

واليوم في الولايات المتحدة أصبح يأخذ المعنى المستحدث من الجمعية الوطنية للإنجيليين وهو أن الولايات المتحدة مباركة ولها مسؤوليات نشر القيم عبر العالم [1]، ومن بين أفكارهم أنهم يؤمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم ويطلقون عليها "**الولادة من جديد**" وقد وردت هذه العبارة في حملة **كارتر** لسنة 1976 وفي الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وأن الشرق الأوسط سيخوض حروبا تمهيدًا لمعركة "**هرمجدون**" بين إسرائيل والعرب والتي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة "الله" في فلسطين عند نزوله الثاني [2]، ويعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات بنشر القيم عبر العالم ويميلون إلى حماية وضع أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهـددة للسلم والأمن العالمي والمنتهكة لحقوق الإنسان حيث ساند 77% منهم الحرب على العراق في 2003، ومنذ الستينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويساندون أجندة المحافظين الجدد حيث الكثير من المحافظـين الجدد ينتمون إلى هذا التيار أي اليمين المسيحي وهـم يشكلون صلب الإدارة الحالية وعلى رأسهم بوش الابن، ولذلك هم لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل، ويرى روبرت جيرفيس أن بوش يعتقد أن الولايات المتحدة في نزاع بين الخير والشر ويعزو ذلك إلى زيادة إيمانه مما أعطى معنى لحياته الشخصية التائهة والفاسقة سابقا، وأضحت الحرب على الإرهاب مثلا ليست خاصة السياسة الخارجية بل مهمته المقدسة [3].

1-Celia Belin, Guest Fellow,"Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère americaine", Annuaire francais de relations internationales; Vol. 7, 2006,pp.662-663.

2 -ابراهيم درويش:عرض كتاب لأرين ارمسترونغ: **المعركة من أجل الله :_الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، ، في:
http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700-->

3-Robert Jervis,"An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?", **in :** Demetrios Caraley, **September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** (Second Edition,, New York : Academy of Political Science, 2002),p.199.

كما تجلى ذلك أيضا في المفاهيم التي يستعملها "محور الشر، الحرب المقدسة، العدالة المطلقة ..."، وهكذا فالإنجيليون يشعرون باستثنائية المكانة الأمريكية والطابع العالمي لقيمها وبالتالي ضرورة فرض هذه القيم من خلال السياسة الخارجية .

5-دور مــراكز الفكر والرأي :

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريــكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشــؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية .

وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيــجي الذي أســسه "**بيت سبيرغ**" في 1910 ومؤسسة **هوفر** للحرب في1919 الذي أنشاها الرئيس السابق "**هربارت هوفر**"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25% مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات [1]، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع والاستخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المــراكز على التخصص الجــغرافي للمــناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيــع الكتب والإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات [2]، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المــراكز التابعة لهــا. أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحســب **ريتشارد هاس** " **Richard Haass** " فإنــهم يخلقون تفكيــرا جديدا حول السياسة الخــارجية كما أنهم يزودون الكونغــرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بــناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلا معهد كارنيجي بإنشاء مجلس أمن اقتصادي في 1992 واستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الاقتصاد الوطني في نفس السنة ، و قد يلعبون

1-Richard Haass & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) ,p.11.

2-كريم القاضي:"مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"،في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات، فقد حدث ذلك في جنوب إفريقيا ، وقام معـــهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بإطلاق مشاريع لتحسين العلاقات العرقية في يوغسلافيا والمساهمة في تسهـــيل الحوار اليوناني التركي .

ومن أمثلة الذين تقلدوا مناصب في الإدارة الأمريكية وكانوا مسؤولين في معاهد البحث نجد أن الرئيس **كارتــر** في 1976 استعان بالعديد من خبـــراء **بروكينز** ومـــجلس العلاقات الخارجية وإدارة بـــوش الحالية اتـــبعت نفس النهـــج فجون بولتون الذي شـــغل منصبي نائب وزير الخارجية للرقـــابة وحضر انتشار الأسلحة، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كان سابقا نائب لرئيس معهد **انتربرايز**، كما كان مساعد وزير الخارجية المكلف بشؤون آسيا والباسيفيك **جيمس كيلي** رئيسا لمنتدى شؤون المحيط الهادي بمـــعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية، **وبيتر رودمان** مساعد كاتب الدولة للدفاع مكلف بشؤون الأمن الدولي حاليا كان يشغل مديرا لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون [1].

وهكذا فإن هذه المركز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صـــنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية .

ولذا فان دور هذه المراكز أصبح يتوافق الى حد كبير مع السياسة الأمريكية حيث تقوم بعملية التنظير لهذه السياسة فمؤسسة التراث مثلا أضحت تبشر بثلاثية "التاجر،العسكري، المبشر" ويقابلها ثلاثية "القوة، الثروة، الدين" [2]، وهذا ما يفـــسر التوجهات الأمريكية الحالية وتم توضيحه سابقا في دور الدين وتأثير المـــجمع الصناعي ورجال الأعمال في توجـــيه خيارات السياسة الخارجية .

[1]- Richard Haass & Others, Op.Cit.p.7.

[2] - شريف دولار ،مرجع سابق،ص.131.

6-أهمية الرأي العــام الأمريكي :

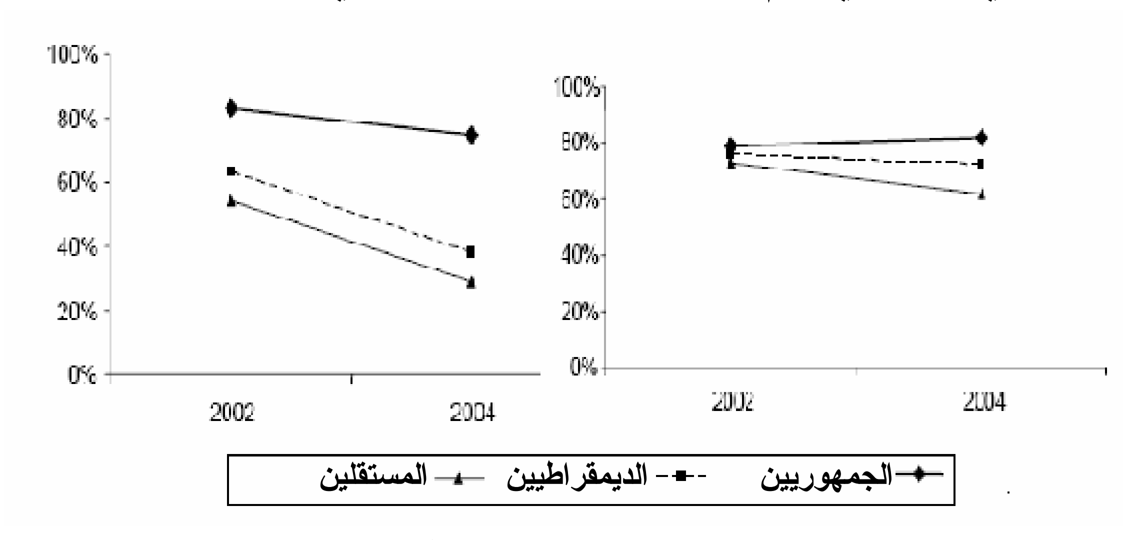
يعبر الرأي العام عن آراء ومــواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضــايا التي تخص السياسة العامة للدولة ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السيــاسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي، وتختلف أهمية الرأي العام والمكانة التي يوليها له صناع القرار بحسب نوع الأنظمة، فنجده في الدول الشمولية مغيبا حيث تعرف الحــريات العامة تقييدا، أما الدول ذات الأنــظمة المفتوحــة المتميزة بالمشاركة الواسعة يكون للرأي العام أهمية كبيرة في صياغة خيارات السياسة الخارجية والتعبير عن مواقفه تجاهها سواءًا بالمساندة أو بالرفض.

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكــونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعــي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركــائز الأساســية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونــها مصدرًا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جــهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصــد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كــبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فان الاستقطــاب الحزبي له مكانــته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثــيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معــرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي وفيما يلي مثالين[1] توضيحيين عن تطور رأي زعامات الأحــزاب وآراء الرأي العام ما بين سنتي 2000 و2004 -والتي تخللها احتلال العراق وأفغانستان- حــول كون الحــرب على الإرهاب تستدعي إسقاط الأنظمة المعادية فكانت الإجابات المبينة بالشكلين(1-2) :

[1]-Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon," Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy",p.48-51.in: www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf

شكل:1 رأي بقية الرأي العام





ويبين الشكل الثاني تغيرا في الآراء مقارنة بالشكل الأول الذي يظهر استقرار نسبيا في انحيازات آراء الشعب الأمريكي .

وفي سؤال : هل تؤيد أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية للعب دور شرطي العالم الذي يحارب انتهاكات القانون الدولي والعدوان حيثما وجدوا ؟ كانت الإجـــابة أن73% من الجمهوريين و80% من الديمقراطيين قالوا "**لا**" من رأي عامة المنتمين للحزبين، و68% من الجمهوريين و79% من الديمقراطيين أيضا قالوا "**لا**" من زعامة الحزبين [1].

وبعد أحداث 9/11 مباشرة، استطلع معهد **غالوب** "**Gallup**" المتخصص مع محـــطة "**CNN**" آراء المواطنين بشأن حرب أفغانستان وطرح السؤال التالي: هل تؤيد أو تعـــارض أخذ الولايات المتحدة عمل عسكري مباشر في أفغانستان ؟ وكانت النتائج [2] كالآتي : الجدول :3

التاريخ	مؤسسة الاستطلاع	نعم %	لا%
2001−9−22/21	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	13
2001−10−6/5	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	14
2001−10−14/11	GALLUP/CNN/USA TODAY	82	10

[1]-Ibid,p. 16.
[2]- Karlyn H. Bowman & Others ,**Public Opinion on The War on Terrorism, The Wa**r: **America After 9/11 With Iraq, and America's Place in The World**, (American Enterprise Institute, 2004),p.5.

وفي أبريل 2003 قامت محطة "**CBS**" التلفزيونية بصبر للآراء حول كون الحرب على العراق جزء من الحرب على الإرهاب، فقال 51% أنها جزء رئيسي بينما اعتبرها11% جزء بسيط، في حين31% اعتبرها ليست جزءًا، وأعيدت نفس العملية من قبل نفس المحطة في سبتمبر 2004 فقال 41% **نعم** و13 % جزء بسيط و41% لم يعتبرها جزءا من الحرب على الإرهاب [1].

إن الأمثلة كثيرة وعمليات صبر آراء المواطنين وقياس ميولات واهتمامات الجمهور الأمريكي كبيرة من طرف وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها، وهكذا فالمزاج الأمريكي العام- الشديد التأثر بوسائل الإعلام والمؤثر على صناع القرار- له دور كبير ويحضى بأهمية واسعة لدى الساسة والقادة، ويمكن الإشارة إلى وجود ظاهرة لدى وسائل الإعلام الأمريكية وهي انتشار امتلاكها لدى رموز الإدارة الأمريكية وبالتالي توجيه أجندتها بما يخدم مصالح الأطراف المالكة لها، والمثال على ذلك هو تحرك أغلب وسائل الإعلام المحسوبة خاصة على تيار المحافظين الجدد وعلى أعضاء اللوبي الإسرائيلي باتجاه دعم الحرب على العراق وتشويه صورة الرئيس العراقي السابق.

ويوضح **أول هولستي** أهم تفضيلات الرأي العام الأمريكي في الآونة الأخيرة فهو لا يرحب ببعثات حفظ السلام إلا في المناطق التي تمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة كالشرق الأوسط ولا ترحيب بأي تدخل عسكري قد ينطوي على مخاطر مادية وبشرية كبيرة، كما أنه يرفض أي قيادة غير أمريكية في حالة تدخل عسكري متعدد الجنسيات ويرحب بسياسة متعددة الأطراف [2].

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناءًا على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة .

---

[1] -Ibid.p.10.

[2]- عرض كتاب لروبرت لير:**السياسة الخارجية والأولويات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**، ، ،مرجع سابق،ص.353 .

المطلب الثاني : أثر العامـــل الخارجي

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النســق الدولي وتكـــون هذه الحوافز ذات طابع صـــراعي أو تعاونـــي ومن ثم يصبح السلـــوك الخارجي للدولة "س" تجـــاه الدولة "ص" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولـــة "س" من الـــدولة "ص" في المرحلة السابقة .

ويحدد **تشارلز هيرمان**"**Charles Hermann**" أربعة أشكال من التغير في السياســـة الخارجية عند استجابتـــها للمؤثرات الخارجية :

*تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.

*تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.

*تغير كلي للأهداف دون الأدوات.

*تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدوات [1].

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيـــره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي، وإذا كانت الدول الكـــبرى على مر التاريخ تفـــسر ازدياد نشاطها على المسرح الدولي بازدياد قوتها ومواردها الداخلية وبالتالي تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستـــفادة من موارد المناطق الأخـــرى تماشيا مع فارق القوة والمكانة بين الدول، إلا أن الولايـــات المتحـــدة تاريخيـــا لم تعرف انخراطا وتدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية –اعتداء بيرل هاربر– بالرغم من تعاظم قوتـــها مع مـــرور الزمن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها

---

[1]–بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان–إسرائيل"، السـياسة الدولية،عـــدد153 (جويليـــة 2003)، ص ص.8–11.

تلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة .

ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدوارا متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي –والذي أضحى يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية– تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها 17.6%، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، ويمكن سرد المثال التالي على أهمية المساندة الخارجية، بعد وقوع أحداث 9/11 جاء دعم حلف شمال الأطلسي بتصريح أمينه العام **جورج روبرتسون** الذي قال إن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الولايات المتحدة لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف "مبدأ الدفاع الجماعي" وقد تجسد هذا الدعم عسكريا في استفادة إدارة بوش، وذلك بتسخير

مجالات الدول الجوية وموانئـــها ومطاراتها للقـــوات الأمريكية وتوفير الحمـــاية الأمنية لها في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وذلك في حملـــتها على أفغانستان، أمـــا سياسيا فقد تم استصدار قراري مجلس الأمن "1368-1373" لإدانة الإرهـــاب وفـــوض مجلس الأمن الولايات المتحدة اتخـــاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة، ويقول **باتريك آلار**"**Patrick Allard**" :

« إن **القطيعة المقدمة من أحداث 9/11 هي الإحساس العميق بقابلية الاختراق ... فـــلا الجغرافيا ولا السلاح تكفي لحماية الولايات المتحدة، وهكذا فالأمريكيون لا يستطيعون تجاهل أن أمنهم يتبع من الآن فصاعدا التعاون مع بقية العالم في مواجهة عدو صعب التحديد....** »[1].

وفي هذا تحذير صريح من الاستفراد بالشؤون الدولية خاصة في جانبها الأمني والحث على ضرورة إعطـــاء أهمية للحلفاء والشركاء الخارجيين حيث أضحى القرار الداخـــلي محكوم بالكثير من الاعتبارات الخارجية والمتجسدة أصلا في مكانة الدولة وقوتـــها ومدى قدرتها على تفعيل إمكاناتها في التأثير في النظام الدولي أو تقليل تأثيره عليها داخليا.

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا مـــتزايد الأهمية نظـــرا للكثير من الأسبـــاب كازدياد درجـــة الارتبـــاط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشـــابك القضايا الدولية التي تحمـــل بعدًا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثـــير وذلك باعتبـــار الولايات المتحـــدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، وإلى تعـــاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى .

[1]-Patrick Allard ,"Les États-Unis et la gouvernance mondiale ",dans: Pierre Jacquet et Autres, **Gouvernance Mondiale** (Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001),p.257.

المطلب الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

إن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا لدى الزعامات السياسية، ولذا تــتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفيــاتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسياتهم، وهذا ما سيقلل من هــامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكاتهم خاصة ما تعلق منها بقرارت السياسة الخــارجية، ويعتبر **سيغموند فرويد** هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراســة حول شخصية الرئيس **وودرو ولسن**، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساسا بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي.

ويحدد عالم السياسة الأمريكي **بروس بوكانان** أربعة تحديات تواجه الرؤساء الأمريكيين وتعمل على التأثير مباشرة في شخصياتهم وبالتالي على سلوكاتهم وهي:

* المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة وتتميز بكثرة المادحين والمؤيدين.

* إجهاد القرارات حيث العراقيل والعوائق المؤدية إلى الاحباطات كثيرة وبالتالي رؤية كيفية تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل وهضمه .

* مدى قدرته التوفيق بين أجنحة إدارته أين تكون المطالب متناقضة .

* وجود إغراءات ضخمة والتي قد تقوده إلى محاولة تحقيق عــدة أهداف في آن واحد وكمثال على هذا التحدي الأخير محاولة الرئــيس **جونسون** في حقبته الرئاسية تحقيــق برامج اجتمــاعية واســعة والانتصار في فيتنام ولكن الكونغــرس رفض تمــويل المطلبين [1].

ويمكن الإشارة أنه وفي الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشــارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيــس ولــذا فهذه الخيارات ترتبــط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل .

[1]-يوسف عبد اللطيف،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"،في : http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=2116

أولا- بيل كلينتون (نمط المنفعل الايجابي) :

يعتبر **دافيد مارانيس** "**David Maraniss**" أن كلينتون ومنذ طفولته كان يميل إلى خداع عائلته في سلوكاته وعادة ما يلجأ إلى حجب الكثير من الصفات غير الملائمة والحقائق عما يحدث له، وهو يمتلك أفكارًا متناقضة وله قدرة عجيبة على الإنكار وهكذا يظهر تفاؤلا دائما تجاه الصعوبات وقدرة على التعـــافي من النكسات.

لقــد عاش كلينتون في ظل عائلة تميزت بالتصرفات والممارسات السيئة فقد كان أخوه "**روجر**" مثلا مدمنا على الكوكايين ومتهما في قضـــايا المخدرات وبسببها تم سجنه، وتسيـــطر على تصرفات كلينتون الأنماط التكرارية [1]، وتنتمي شخصية كلينتون إلى نمط المنفعل الايجابي حيث تتميز بالمسايرة والتعـــاون والحيوية، لكنه ليس صاحب شخصيـــة قوية ويتمـــيز سلوكـــه دائما بوجود مسحة تفـــاؤلية وهو من المفاوضـــين بشكـــل جيد ويحيـــط نفسه بالأصدقاء والمـــقربين والذين قد يكونون مصدر قلقه ومشاكله مثل فضح زوجته له، كما يتبع سلوك المقامرة* حيث قام في حملتـــه الانتخابية بتحـــويل الأموال، وقامر في حياته الزوجية من خلال علاقاته غير الأخلاقية مثل فضيحة "**مونيكا لوينسكي**"، وهذه النفسيات المذكورة قد تكون طريقا إلى الكذب في بعض الأحيان [2]، وهذا ما اتهـــم به في قضية لوينسكي بعدما كـــذب على المحققين .

كما كانت لكلينتـــون العديد من الرغبات المتناقضة أحيانا والتي كان يهدف من وراء تحقيقها وضع مكانة له بين الرؤساء الأمريكيين الكبار فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية أراد دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وإبقاء الحصار على العراق ومن جهة أخرى أعلن أن الولايات المتحدة لن تخوض في المستقبل إلا حروبا إنسانية [3].

ويرى بريجينسكي أن لدى كلينتون إيمـــان بالحتمـــية التاريخية للعولمـــة، وهو إدراك ضروري لإعادة النظر في السياسة العالمية للولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي [4].

[1]-David Maraniss ," In Clinton, a Past That's Ever Prologue", Washington Post Staff Writer, (Sunday, January 25, 1998), Page. A01.

* - المقامرة تختلف عن المغامرة فالمعنى المقصود هنا هو الخداع وليس المخاطرة "قامر في حياته وليس بحياته"،انظر:**معجم لسان العرب**.

[2]- " التحليل النفسي لشخصية الـــرئيس كلينتـــون" ، فـــي: http://www.mostakbaliat.com/link51.html

[3] - كرستوفر كوكر، مرجع سابق،ص.22.

[4]-حسين علاوي العاني:عرض كتاب لبرجنسكي:**مسار السياسة الأمريكية في ظل بوش الأب والإبن وكلنتون في ادارة السياسة الخارجية**،في: http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2007%5C03%5C03-27%5C777.htm&storytitle

ثانيا– بوش الابن (نمط الفاعل السلبي) :

عمل بوش في الحـــرس الجوي الوطني واشتغل بالقطاع الخاص لمدة 11 عاما وكان حاكما لولاية تكساس لفترتين من 1994 الى2001، يصنف بـــوش الابن من الـــرؤساء الأمريكيين الذين يمتلكون شخصية قوية لكن هذه الشخصية موجهة في كفاح قهري ويجد صعوبة في السيطرة على عواطفه وعدائيته ولذا فهو ينتمي إلى نمط الفاعـــل السلبي مثل ولســـون، جونسون ونيكسون .

يقوم بحفظ الدرس قبل أي مقابـــلة تلفزيونية ويحيـــط نفسه بشخـــصيات ممـــيزة في كل المجالات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، ويتعالى عن التفاصيل ليركز على الصورة الكبرى [1]، كما يتميز بسهولة التأثر بمستشاريه وسهولة مماثلة في الانقلاب عنـــهم، كـــما يظهر اندفاعات غير مدروسة تجاه استراتيجيات خاطئة وله انحياز دائم للفريق المتطرف في إدارته بالإضافة إلى الرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي مع عـــدم القدرة على تحمل الاحباطات ومواجهة الإخفاقات وهكذا يرتمي في أحضان فـــريقه، ويتبع السلوك الهروبي كما يقع بسهولة ضحية الإغراءات ويحاول دائما الجـــمع بين الأهداف المتناقضة [2].

قبل أن يدخل بوش مجال الممارسة السياسية كان غير ملتزم في حياته الخاصة حيث كان منحرفا وفارغ روحيا ولذا فقد كان سهل الانقياد إلى الاتجاهات العقائدية المتطرفة بتأثير من جلبوه الى ممارسة العمل السياسي وقد تجلى سيطرة الاتجاهات العقائدية على تفكير بوش الابن في اعتباره أن علم اللاهـــوت يعطيه قدرة خاصة على معرفـــة الشر، حيث وقبل حضوره كل صباح إلى البيت الأبيض يخصص وقتا لقراءة الكتاب المقدس والتأمل فيه [3].

وقد أثر عليه هذا الميل إلى التدين وانعكس بشكل كبير على شخصيته وظهر ذلك جليا من خلال المفردات التي يختارها في خطاباته " الخـــير والشر، الحـــرب المقدسة.." والخطاب الرسالي عموما .

---

[1]-الياس حنا:"النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، شؤون الأوسط،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية،عدد105،(شتاء2002)،ص.57.

[2] - يوسف عبد اللطيف ،مرجع سابق.

[3] -Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11", Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004),p.46.

وهكذا يمكن القول أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات، فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح واتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي تضعها وتمنحها لصانع القرار، وصولا إلى نوع القيادة وفكرها وثقافتها وإيديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها، وهكذا يمكن القول إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر تفاعل العديد من المؤسسات والهيئات والأدوار المختلفة تشكل كلها عوامل مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن أهمية كل عامل ودوره تتوقف أيضا على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة وعمل الجهاز الحكومي، ولذا فإن كل العوامل السابقة تعمل متزامنة ومتفاعلة لتنتج القرار النهائي، ولو اختلف الوزن النسبي لكل متغير بحسب نوعية القرارات كما ذكرنا بالإضافة إلى ظروف كل خيار وكل تحد تواجهه السياسة الخارجية .

وقد قام "جنسن لويد" باستطلاع آراء خبراء السياسة الخارجية حيث اختار عينة من 171 مبحوثا يتوزعون كالآتي: 43 مراسلا صحفيا، 39 أكاديمي، 48 من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، 41 من وزارة الدفاع، وسألت العينة حول تحديد وجهة نظرهم ما إذا كان كل عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية مهم جدا، مهم نسبيا، غير مهم نسبيا، غير مهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فكانت الأجوبة المحددة في الجدول 4:[1]

إدراك محددات السياسة الخارجية الأمريكية (%)

المحددات / درجة الأهمية	مهم جدا	مهم نسبيا	غير مهم نسبيا	غير مهم
مكونات القوة الوطنية	70	25	4	0
الموقف الاقتصادي والسياسي الداخلي	48	41	11	1
سلوك الدول الأخرى	46	43	11	0
الشخصية	45	37	17	1
الإيديولوجية	22	42	31	5
هيكل اتخاذ القرار	18	50	26	7
التقاليد التاريخية	13	48	36	4

[1] –لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص.321–322.

المبحث الرابع : أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

إن صراع القطبين الأمريكي والسوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان بسبب تخوف كل منهما من اندفاع الآخر لملء فراغ القـــوة الحاصل بعد نهاية الحرب العالميـــة الثانية وأفول القوتين السابقتين "فرنسا وبريطانيا"، حيث تميز هذا الصراع بهدف رئيسي للسياسة الأمريكية وهو احتواء الخطر والمد الشيوعي، ولتحقيق هذا الهدف وظفت الولايات المتحدة عدة وسائل كتقديم المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية للدول المتبنية للقيم الأمريكية، كما قامت بتدخلات مباشرة كالتدخل في فيتنام، أو غير مباشرة من خلال خوضها لحروب بالوكالة كدعم المجاهدين الأفغان ضد التدخل السوفياتي، ومن جهة أخرى دخلت الولايات المتحدة في سباق تسلح محموم مع السوفيات لمنعهم من تحقيق أي تفوق استراتيجي فيما عرف بسياسة الردع النووي، وقد وصل هذا التنافس إلى مجال الفضاء بتكثيف البحوث والاستكشافات، هذا دون إغفال سياسة بناء ودعم الأحلاف المساندة للسياسة الأمريكية كحلف الأطلسي، وهكذا فالسياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة تأرجحت بين الاحتواء والردع، كما كثفت الجهود للترويج للديمقراطية دون استعمال لعنصر الإكراه وعموما كانت القوة العسكرية الأمريكية تستخدم للحفاظ على الوضع الراهن وليس لتعديله أو إدارة الأزمات لكن هذا لم يمنعها من التدخل في دول وقلب أنظمتها بحجة أنها معادية كغرينادا وبنما والدومينيكان [1]، وتماشيا مـــع هذا الوضع الجديد بعد الحرب الباردة المتميز بالأسبقية الأمريكية فقد بدأت تتغير أولويات السياسة الأمريكية، وسيتم التركيز في تحديد أهداف واتجاهات هذه السياسة على فترتي حكم كلينتون وبوش الابن باعتبارهما الأكـــثر زمنا "فترتين لكل منهما" ، لكـــن يمكن الإشارة إلى أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع الفترة الرئاسية لبوش الأب الذي جاء بفكرة النظام الدولي الجديد المرتكز أساســـا على الزعامة الأمريكية وقيمها حيث وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1-10-1990 دعا بوش الأب إلى ضرورة نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان، وهذا النداء تعبيرا عن دعم للقيم الأصيلة للميثاق والتي تشجع الآمال باستقرار وسلام أكبر وعالم أكثر ازدهارا [2].

---

[1]-James Dobbins, America’s Role in Nation-Building : From Germany to Iraq, (Rand Published,2003).p. xiv.

[2]-Michael Doyle :"Pease, Liberty and Democracy :Realists and Liberals Contest a Legacy",in:Michael Cox,G.John Ikenberry and Takashi Inoguchi ,**American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts**,(New York : Oxford university press,2003),p.21.

المطلب الأول : كلينتون (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

أولا : الأهداف (التركيز على البعد الاقتصادي)

إن وصول الديمقراطيين إلى الرئاسة في 1992 ممثلين بالرئيس كلينتون جاء في ظل تفوق تام للولايات المتحدة على الساحة العالمية، ووضع يخول لها هامش واسع من المناورة لتحقيق أهدافها، وقد عمل كلينتون خلال عهدته على إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي ويأتي تصريح **أنتوني ليك** مستشار الأمن القومي في1993 ليدعم هذا الاتجاه:

« خلال الحرب الباردة احتوينا تهديدا عالميا لديمقراطيات السوق والآن يجب أن نعمل لتوسيع مداها»

وهكذا بدأت حكومة كلينتون تلعب دور التاجر المروج للشركات الكبرى[1]، فقد جاء كلينتون بشعار"إنه الاقتصاد يا غبي" ولذا قام بربط الأمن القومي للولايات المتحدة بالأمن الاقتصادي وذلك من خلال تركيزه على أن الليبرالية الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنموذج الديمقراطي وهكذا عمل على دعم الدول الملتزمة بهذا الاتجاه :

« إن استرتيجية أمننا الوطني تتأسس على توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق للحد من سلسلة التهديدات المؤثرة على وطننا وعلى حلفائنا وعلى مصالحنا، كلما فرض أكثر التحرير السياسي والاقتصادي في العالم خاصة في الدول ذات الأهمية لاستراتيجياتنا كلما كان وطننا أكثر أمنا وشعبنا أكثر ازدهارا» [2].

ونلحظ من هذا التزام كلينتون بحل القضايا الخارجية كأحد أولويات سياسته ونشر القيم الأمريكية عبر العالم، وتجسد هذا في التدخلات التي أخذت طابعا إنسانيا، فإذا كانت الولايات المتحدة فشلت في الصومال دون تحقيق المطلوب فإن التدخل في البوسنة –من دون تفويض مجلس الأمن– كان ناجحا ولو أنه تأخر، وتم وقف التطهير العرقي ضد مسلمي البوسنة ودمقرطة البوسنة وخلق حالة عرقية متعددة، كما هدف التدخل في كوسوفو بعد وقف الحرب إلى تأسيس حكومة أكثر ديمقراطية وبناء اقتصاد قوي.

إن التدخلات التي قامت الولايات المتحدة والتي أخذت طابع إنسانيا في عمومها كانت تحركها خلفية لدى كلينتون وهي أن دعم الاستقرار الدولي يعمل على تعزيز اقتصاد

---

[1] –خالد عبد الله:"البنية السياسية الامريكية ودورها في صنع القرار"، في:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

[2] –مقطع من وثيقة استرتيجية الأمن القومي 94–1996، في :
"Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?",in:
http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht

عالمي منتج ومفتوح وهذا يلعب دورا كبيرا في ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة نظرا للتـــواجد الكبير للشركات الأمريكية في الاقتصاد العالمي .

وعموما إن الحكومة الأمريكية في عهد كلينتون أعطت أهمية للتحالفات والبحث عـــن التوافق الدولي كما خاضت حروبها وتدخلاتها عن بعد وتجنبت توريط القوات الأمريكية على الأرض، واحتفظت بسياسة الاحتواء لكن ضد الدول المارقة "إيران، العراق، كوريا الشمالية" لمنع الانتشار النووي .

وإذا كان كلينتون أعلن عن خطط بناء موقع راداري يدعم نشر نظام الدرع الصاروخي ووافق على عدم التجديد **لبطرس غالي** ورفض معاهدة نزع الألغـــام، فإن الكونـــغرس الجمهوري في عهدته الثانية كان وراء الـــعديد من السياسات والمواقف كرفض تســـديد حصة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة وقانون تحرير العراق وغيـــرها من القرارات، ولذا فكلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري ومع ذلك نجح في الكثير من الأولويات خاصة الاقتصادية منها، حيث تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم وازدهرت التجارة وتحركت الاستثمارات الدولية، كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية، ومن بين أهم عوامل التفوق الاقتصادي الأمريكي هو التـــركيز على التفـــوق التكـــنولوجي والمعـــلوماتي حيث يقول **دافيد روثكوب** وهو أحد مقربي كلينتون :

« يتعين أن يكون الهدف المركـــزي لسياسة كلينتون الخارجية في عصر الإعلام هو تحقيق الفوز في معركة تدفق المعلومات على النطاق العالمي » [1].

[1] - السيد ولد اباه،**اتجاهات العولمة :اشكالية الألفية الجديدة**،مرجع سابق،ص.11.

المطلب الثاني : نماذج لاتجاهات السياسة الأمريكية

لقد عرفت السياسة الأمريكية في عهد كلينتون تفاعلا متعدد الأوجه مع القــوى الكبرى الأخرى سواءًا من منظور تحالفي تعاوني أو من منظور صراعي تنافسي، ولذا فقد جاءت اتجاهاتها متباينة بحسب حالة كل طرف وسعت كلها لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا.

فاتجاه أوروبا–التي تعتبر الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة– تميزت العلاقة في فترة التسعينات بسيطرة الولايات المتحدة على السيـــاسة الأوروبية وتجلى ذلك في سعـــي الولايات المتحدة إلى إيجاد دور بديل لحلف الأطلنطي وإعادة تكييفه مع الظروف الجديدة كخلق مهام أخرى له، كما دعمت الولايات المتـــحدة توسيع الحلف ليضم بولندا وهنغاريا وتشيكيا، وعملت على إقناع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان بالتخلي عن ترسانتهم النووية الموروثة عن الاتحـــاد السوفياتي، كما دعمت التدخل لإعادة الاستقرار في منطقة البلقان، وعلى خلفية أزمة كوسوفو طالبت الولايات المتحدة الأوروبيين بزيادة نفقـــات الدفاع، حيـــث أثبـــتت التدخلات في البوسنة وكوسوفو التبـــعية الأمنية الأوروبية للولايات المتحدة .

أما اتجاه روسيا فقد عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم لـــها من أجل تحقـــيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية وبناء تقارب وشراكة معها ومع أوروبا لكن المساعدات الأمريكية لروسيا اقترنت دائما بولائها للسياسات الأمريكية خارجيا، ومدى التقدم الحاصل في الإصلاحات المنجزة على الصعيد الداخلي .

كما تميزت العلاقات الصينية الأمريكية في حقبة التسعينات بالتوتر وعدم الثقة وسيطر عليها عاملان يتعلق الأول بالقلـــق والانتقاد الصيني للتقارب الأمريكي التايواني، والثاني يتعلق بالتخوف الأمريكي من بتصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني، ولذا لم تتوان الولايات المتحدة في تكثيف الضغوط على الصين باتهامها بعدم احترام حقوق الإنسان وعدم الانفتاح داخليا، وخارجيا من خلال الضغوط الاقتصادية عليها باعتبارها دولة متورطة بشكل كبير في خرق القوانين التجارية الدولية خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد فرضت الولايات المتحدة حضرًا على تصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين وعارضت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 1999، وعموما سعى كلينتون إلى بناء شراكة استرتيجية مع الصين من منطلق أن الروابط الاقتصـــادية تطور

الاقتصاد الصيني باتجـــاه ليبرالي مـــما يهيئ الحياة السياسية نحو مسار الدمقرطة[1] .

وبالنسبة للشرق الأوسط فقد عمل كلينتون على ضمان أمن إسرائيل وتفوقها الاستراتيجي في المنطقة، كما حاول تعزيز المفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق الاستقرار الإقليمي ودعم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وعمل على الحفاظ على منابع تدفق البترول، وهو أول رئيس أمريكي يقترح تقسيم القدس خلافا للقرار 181 الذي يضعها تحت وصاية دولية [2]، أما العراق فقد استمرت الولايات المتحدة بقصف مواقـــعه حتى خــــارج منطقتي الحضر الجـــوي وعمل على فرض عزلة دولية على النظام العراقي، واستمرت سياسة العقوبات ضد إيران بالرغم من محاولة إيجاد طريق للحوار بعد انتخاب الرئـــيس المعتدل "أمريكيا" محمد خاتمي .

وسعت السياسة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية إلى إحباط محاولات كوريا الشمالية أن تصبح قوة نووية وذلك بجذبها دبلوماسيا، وعملت مع كوريا الجنوبية لاحتواء أي تهديد للشمالية عليها وذلك بتقديم المساعدة الاقتصادية من جهة والعمل على تقريب الحوار بينهما خاصة في الشؤون الأمنية وهذا بوجود دور صيني ياباني في هذا المسعى.

وفي التوجهات الأمريكية لإفريقيا وأثناء زيارة كلينتون لغانا قال:

« لقد آن الأوان لأن يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على خارطتهم »

وترجم هذا إلى العديد من الزيارات كزيارته لكل من (غانا، أوغندا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا) في1998/04/23 والهدف كان حماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق المواد الخام ودعم نشر القيم الليبرالية، وهكذا عمـــل كلينتون على بناء شراكة أمريـــكية افريقية وذلك بدعم الانـــدماج الإفريقي في الاقتصـــــاد العالمي ودعم الأنظمة المتحولة إلى الديمقراطية ومنع تدفق الأسلحة والتهريب ومحاربة انتشار العنف والجريمة والمخدرات [3].

وإذا كانت هذه أهم التوجهات الأمريكية تجاه مختلف مناطـــق العالم خاصـــــة تلك التي تمثل مكانة إستراتيجية لصانع القرار الأمريكي فإن فترة كلينتون تميزت ببعض الحوادث

1-Steven R. Ekovich,"George W. Bush: Vers une nouvelle politique étrangère",in: http://www.strategicsinternational.com/georgebush.htm

[2] -الياس حنا:مرجع سابق،ص.60.

[3] –حمدي عبد الرحمان:."أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، في:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp -->HTML >

كحادثة تفجير سفارتي الولايات المتحدة بنيروبي ودار السلام والتي ردت عليها الولايات المتحدة بتوجيه ضـــربتين لكل من أفغانستان والسودان، ومن جهة أخرى استمرت الولايات المتحدة في فرض العقوبات على كل من الهند وباكستان وليبيا.

إن كلينتون وحسب الخبراء نجح في الإيفاء بوعوده الانتخابية المقدمة في حملة 1992 حيث أعطى الأولوية للجانب الاقتصادي، ويرى ستيفن والت أنـــه وعلـــى الـــرغم مـــن التأثيرات السلبية للأزمة المالية الآسيوية، فإن ازدياد الصادرات رفعت نسبة نمـــو الناتج الإجمالي القومي الأمريكي 20% من عام 1992-1999 بفضل ازدهار التجـــارة ونمـــو الاستثمارات، لكن رغم هذا فقد كانت لإدارته بعض أوجـــه القـــصور كتـــأخر التـــدخل الأمـــريكي لـــمنع المجازر في رواندا والبلقان والفشل في الصومال والتذبذب الذي أبدته إدارته في التعامل مع المؤسسات الدولية حيث ورغم الالـــتزام بالعمل متعدد الأطـــراف لكن سرعان ما تـــم التخلي عن هذا المبدأ، وتصرف كلينتون بصفته زعيماً لأكبر قوة في العالم معتمداً على المؤسسات الدولية عندما يتلاءم ذلك مع أهـــداف الولايـــات المتحـــدة، وينتقدها ويتجاهـــلها عندما لا تناسبه قراراتها، وهكذا سارع كلينتون بتوجيه اللـــوم إلـــى الأمـــم المتحدة بســـبب انهيار الوضع في الصومال، وانهمك في صراع مـــع الـــسكرتير العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماســـي لإزاحته عن منصبه في عام 1996 [1] .

[1] -ستيفن والت:"مرحى لسياسة كلينتون الخارجية"، ترجمة :صبحي الجابي،في:

http://www.awu-dam.org/politic/9-10/fkr019.htm

المطلب الثاني: بوش الابن (فترة حكم الجمهوريين)

أولا: الأهداف (عودة إلى الأولوية الأمنية)

لقد وصل بوش الابن إلى الحكم سنة 2000 بعد انتخابات مثيرة للجدل حيث تأخر فرز أصوات ولاية فلوريدا، ومنذ توليه الرئاسة عمل على إحاطة نفسه بإدارة ينتمي أغلب أعضائها الى المحافظين الجدد، حيث كان لهؤلاء المستشارين والمقربين دور كبير في التأثير على الأولويات والاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك على تباين أهدافهم وخلفياتهم وتوجهاتهم . وباعتبار الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم –وكذا التدخل الكبير الذي أضحت تنتهجه تجاه القضايا الدولية– فمن الطبيعي أن ترتفع معها المخاوف الأمنية المصاحبة لوزنها ودورها العالمي يقول **باركنسون:**

« يزيد إحساس أمة بعدم الأمن تزايدا مباشرا مع زيادة قوتها »[1]

وقد تعزز أكثر هذا الاعتقاد مع أحداث9/11، حيث وبعد سنة من تولي بوش الرئاسة وقعت هذه الأحداث والتي كان لها أثر في السياسة الأمريكية ولذا فسنركز على الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية قبل الأحداث ونحاول أن نستنتج مدى التغير أو التطور الذي عرفته هذه السياسة في مواجهتها للتحديات الأمنية الجديدة .

1–قبل أحداث 11–9–2001 :

لقد بدت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن متأثرة بشكل كبير بما جاء به مشروع القرن الأمريكي الجديد*، حيث ركزت مبادئه على إبقاء تفوق الولايات المتحدة وذلك بمنع ارتفاع أي قوة عظمى منافسة، كما على الولايات المتحدة استغلال الفرصة الفريدة في تمتعها بكل عناصر القوة لتجسيد ذلك، وحسب هذا التقرير فإنه على الولايات المتحدة إعادة بناء دفاعاتها لتحقيق مهمة حماية الوطن وتأدية واجبات الشرطي لتشكيل بيئة أمنية في المناطق الحرجة والعمل على احتفاظها بالهيمنة العسكرية لعقود قادمة وذلك باستغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية وإبقاء التفوق الاستراتيجي النووي [2].

---

[1] – كارل دويتش،**تحليل العلاقات الدولية**،ترجمة:محمود نافع (الطبعة1،القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية،1982)،ص.112 .

*هو مشروع صدر عن أحد مراكز الفكر في واشنطن سنة 1997 ثم في سنة 2000 تم إعداد وثيقة بعنوان "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية للقرن الجديد–الإستراتيجية منها العسكرية والاقتصادية " ،تضمنت أهم أهداف هذا المشروع على رأسها اتخاذ مختلف الإجراءات وعلى كل المستويات لإبقاء وتعزيز التفوق والسيطرة الأمريكية خلال القرن الجديد،ومن بين من شاركوا في إعداد هذه الوثيقة نجد أهم أقطاب المحافظين الجدد كديك تشيني ورامسفيلد وريتشارد بيرل وكريستول وبول وولفويتز.

2-Thomas Donnelly & Others,"Rebuilding America's Defenses: Strategy,Forces and Resources For a New Century", A Report of The Project for the New American Century, Washington, (September 2000).p. iv.

وقد اتضح التأثر المذكور بهذه المبادئ في برنامج الإدارة الجمهورية لسنة 2000 في الدراسة المنشورة **لكوندوليزا رايس** مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة الخارجية حاليا حيث أكدت على أن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي إستراتيجية، كما ركزت على ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية مؤهلة لضمان استمرار التفوق الأمريكي والحسم مع الأنظمة المارقة والعمل على دعم النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي في العالم، وبناء علاقات قوية مع حلفاء أمريكا [1]، وهكذا يمكن القول إن أهم الأهداف التي رسمها بوش عند وصوله إلى السلطة تتلخص فيما يلي:

*على خلفية انتقاده للإدارة السابقة في كونها لم تعط الأولوية للقوات المسلحة، فقد عمل بوش على إعادة تنظيم وهيكلة وتحديث القوات الأمريكية، وتحسين أدائها وتفوقها في كل المجالات وجعلها قادرة على الضرب بقوة مع تقليل الخسائر والانسحاب السريع.

*عمل على المضي بخطوات جادة وسريعة لبناء مشروع الدرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ بعيدة المدى لدى الدول المارقة .

*أكد على أن العمل بمرجعية المصلحة القومية يقتضي أن يكون التدخل الأمريكي في المناطق التي تشكل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية فقط، كتلك المناطق التي تحتوي محزونات طاقوية هامة وهذا بانتقاده لكلينتون في تغليبه للبعد الإنساني .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف فالإستراتيجية الأمريكية لا تهمل مضمونها القيمي الذي يسعى دائما إلى نشر القيم الأمريكية وحمايتها عبر العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية السوق وربط تقديم المساعدات الخارجية بمدى التقدم في تحقيق هذه المبادئ.

وإذا كانت هذه أهم الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية فهل تغيرت الأولويات مع تعرض الولايات المتحدة لأحداث سبتمبر 2001 ؟.

2- بعد الأحداث :

لقد شكلت الأحداث صدمة كبيرة للأمريكيين على المستويين الرسمي والشعبي وأبانت عن عجز في السياسات والنظم الأمنية المنتهجة داخليا وخارجيا، ولذا فقد عدلت هذه الأحداث مدركات مصادر التهديد لدى صانع القرار الأمريكي وأضحى "الإرهاب الدولي" الذي يقوده تنظيم القاعدة هو التحدي الأبرز لأمن الولايات المتحدة، وقد جاءت

[1] –السيد ولد اباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية** ، مرجع سابق،ص ص.38-39.

إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر2002 وأعطت تعريفا للأمن القومي الأمريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة إلى مثل هذه الأسلحة أي تقاطع الراديكالية مع التقنية، والخوف الأكبر من إمكانـــية أن تساعد هذه الأنظمة الإرهابيين للحصول واستعمال هذه الأسلحة [1]، ولذا فالهدف الرئيسي هو محاربة الإرهاب ومنع انتشار هذه الأسلحة وعزل وإضعاف الدول الرافضة لهذه الالتزامات، وحسب بوش فإن الولايات المتحدة لن تسمح لأعدائها الجدد توجيه ضربة إليها أو لحلفائها مشابهة لضربة سبتمبر وإستراتيجية واشنطن هو إطلاق ضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين، ويدعم هذا الاتجاه فرانسيس فوكوياما حيث يؤكـــد على أن استعمال القوة الوقائي ضد الإرهابيين أداة ضرورية لاحتواء حركة التمرد العالمية [2]، كما يتعين على الولايات المتحدة ضمان الاشتراك في العبء مع حلفائها وتفادي التكاليف والمخاطرات في مراقبتها الأحادية للعالم مع ممارسة رقابة مطـــلقة على تسيير الأزمـــات حيث إشراك الحلفاء لا يعني تدخلهم المباشر في القرارات العملية، إذ يحتفظ البيت الأبيض والبنتاغون باليد العليا في اتخاذ القرارات وتحـــديد الاستراتيجيات، كما يجب أن تظهر الولايات المتحدة في وسائل الإعلام دائما على أنها ضامن القيادة [3].

وإذا كانت هذه الأهداف على المستوى الخارجي فإن الوضع الداخلي عرف عقب الأحداث عدة تطورات كإنشاء مكتب للأمن في 20-11-2001 تابعا للبيت الأبيض هدفه الرئيس مكافحة الإرهاب، حيث تم استصدار قوانين وتشريعات تصب في هذا الاتجاه، كما عملت الولايات المتحدة على تشديد إجراءات المراقبة على الوافدين إليها خاصة من العرب والمسلمين، والتنصت على المكالمات والاعتقالات الواسعة في صفوف المشتبه بهم وقد تجسدت هذه الأهداف بشكل عملي وأوضح في توجهات وتدخـــلات الولايـــات المتحدة خارجيا مباشرة بعد وقوع الأحداث .

---

[1] -David Cortright & Others, "Toward A More Secure America: Grounding U.S. Policy in Global Realities", INDIANA: report joint project of the Fourth Freedom Forum and the Joan B. Kroc Institute for International Peace Studies,(November 2003).p.3.

2-Francis Fukuyama &G. John Ikenberry," Report of The Working Group on Grand Strategic Choices, Princeton Project on National Security", no date,p.p.6-7.,in: : www.wws.princeton.edu/ppns/conferences/reports/fall/GSC.pdf

3-Julian Lindley-french,"Les termes de l'engagement: le paradoxe de la puissance américaine et le delemme transatlantic après le 11septembre",Paris:Caihiers de Chaillot,Institut d'Étude de Sécurité,n 52, (Mai 2002) , pp.62-63.

ومما نستنتجه هو أن الأولويات الأمنية التي ميزت ولحد الآن السياسة الأمريكية في ظل حكم الإدارة الجمهورية لم تتغير بعد أحداث 9/11 بل تدعمت أكثر وزادت الرغبة في الإسراع بتحقيقها باستعمال مختلف الوسائل سواء في محاربة الإرهاب أو الدول المارقة، ويمكن القول أنه وبالرغم من التركيز على الجانب العسكري في الإستراتيجية الأمــنية إلا أنه لا يمكن إغفال ربط الأمن القومي الأمريكي بالأمن الاقتصادي، في محاولة استغلال التفوق وفائض القوة العسكرية والتقنيـــة للتحكم في الدورة الاقتصادية العالمية وخاصة محركها الرئيسي وهو النفط حيث استهدفت التدخلات الخارجية السيطرة على مصـــادر الطاقة إنتاجا وتسويقا وتسعيرا والعمل على إبقاء الدولار كعملة للتبادل [1] .

ثانيا: نماذج لعلاقات الولايات المتحدة الخارجية

لقد عملت إدارة بوش الابن على تحقيق الأهداف المذكورة سلفا وتجسد ذلك في مختلف أنماط العلاقات التي صاغتها مع محيطها الخارجي سواء مع الدول الكبرى أو النامية وكذا الحليفة منها والمعادية من وجهة نظر الأمريكيين.

في20-9-2001 قدم مجموعة من القائمين على مشروع القرن الأمريكي رسالة إلى بوش يحثونه فيها على ضرورة توسيع الحرب على الإرهاب لما بعد أفغانستان وإسقاط نظام صدام حسين وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والاستعداد للتحرك ضد كوريا وإيران وحزب الله في لبنان، وقد تزامن هذا مع قرار الإدارة الأمريكية بشن حملة لإسقاط نظام طالبان المتهم بإيواء القاعدة المتهمة بالوقوف وراء أحداث سبتمبر، وحضيت هذه الحملة بدعم دولي واسع في شكل تحالف قادته الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى تجسدت رؤية واشنطن لمنطقة الشرق الأوسط بضرورة إزاحة أنظمتها الديكتاتورية المعادية للسياسة الأمريكية بتحرك أمريكي تجاه العراق، تباينت المواقف الدولية بشأنه بين مؤيد ومعارض وأفضى إلى إسقاط النظام البعثي في مارس 2003، كما كثفت الضغوط على إيـــران لثنيها عن تطوير برنامجها النووي، والأمر نفسه مع سوريا بتهمة دعم الإرهاب (حزب الله،حركة حماس، وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى...) .

وأظهرت هذه الإدارة عدم اهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي ماعدا بعض المقترحات كخارطة الطريق في إطار الرباعية أو إعلان بوش عن ضرورة قيام دولة فلسطينية تعيش

---

[1] - منذر سليمان،مرجع سابق،ص.29.

إلى جنب إسرائيل، كما أبانت عن دعم مطلق لإسرائيل دبلوماسيا من خلال مجلس الأمن وعسكريا من خلال الصفقات والمساعدات المقدمة، وظهر هذا الدعم جليا من خلال حرب لبنان صيف2006، ومن خلال برنامج المساعدة العسكرية المقدرة ب 30 مليار$ خلال العشر سنوات القـــادمة والتي كشف عنها في أواسط أوت 2007 .

ومما استخلص من هجمات 9/11 –من وجهة النظر الأمريكية– هو ضرورة إجـــراء عملية إصلاح لمنطقة الشرق الأوسط وظهر ذلك من خلال المشاريع الإصلاحية التي نادت بها واشنطن في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى التعليمية حيث أن أغلب منفذي الهجمات ينتمون لهذه للمنطقة كما سعت إلى حشـــد دعم دولي واسع لسيـــاساتها. وقد اعتبر المأزق الأمريكي في العـــراق والمتواصل إلي اليـــوم أحد أهم تحديـــات السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة في المنطقة .

إن التدخل الأمريكي في العراق والذي افتـــقد إلى التأييد الدولي اللازم كان نقطة بارزة في مسار علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين حيث رفضت كل من فرنسا وألمانيا هذا التدخل وأضحى هذا الانفراد باتخاذ وتنفيذ القرارات يثير مخاوف الأوروبيين، إلا أنه وبعد إعادة انتخاب بوش لفترة ثانية وكذا التغييرات التي حدثت في فرنسا وألمانيا عادت أجواء الثقة بين الجانبين، وخلال هذه الفترة عرف الحلف الأطلسي توسعا نحو أوروبا الشرقية بضغط من الأمريكيين .

هذا التوسع بالإضافة إلى مشروع إقامة الدرع الصاروخي أقلق روسيا ولذا فقد اتسمت علاقاتها بالولايات المتحدة بالتوتر حيث أصبح بعض المراقبين يتحدثون عن عودة أجواء الحرب الباردة، ورغم ذلك استمرت الولايات المتحدة في توسيع علاقاتها التجارية مع روسيا ودعمها في مسار إصلاحاتها السياسية والاقتصادية بالرغم من انتقادها للسياسة الروسية في الشيشان .

أما السياسة الأمريكية تجاه الصين فقد اتسمت بالتعاون الحذر حيث أصبح ينظر للصـــين أمريكيا –بعد صعودها الاقتصادي الكبير–أنها المنافس الأكبر بعدما كانت تعتبر شـــريكا وقد ظلت القضايا التقليدية حاضرة في أجندة عمل الطرفين كسجل حقوق الإنسان الصيني والمسألة التايوانية والعلاقات التجارية بين البلدين، بالإضافة إلى تنسيقهما بشأن المسألة الكورية الشمالية مع كل من اليابان وروسيا .

وعملت الإدارة الأمريكية على تجنب أي حرب بين الهند وباكستان أو في آسيا الوسطى ودعمت استقلال جمهورياتها، حيث تحضى المنطقة باهتمام كبير لدى الساسة الأمريكيين نظرا لوضعها المتميز بين القوى الكبرى واحتوائها على ثروات طبيعة هامة كالبترول .

أما في إفريقيا فقد سعت الولايات المتحدة إلى حل النزاعات في كل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية وتمارس ضغوطا كبيرة على السودان بشأن قضية دارفور وتطالب الخرطوم بقبول نشر قوة دولية هناك، كما عرفت سياستها مع ليبيا بعض الانفراج بعد حل المشاكل العالقة كقضية لوكاربي ومشكلة الممرضات البلغاريات وتخلي ليبيا عن برنامجها النووي، وقد جاءت زيارة بوش الأخيرة منتصف فيفري 2008إلى ستة دول أفريقية لتدعم السياسة الأمريكية المرتكزة أساسا على التعاون لحل القضايا الأمنية حيث تسعى الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية والمساهمة في المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة خاصة تلك التي تعرف انتشارًا للأمراض، كما تقوم السياسة الأمريكية على البحث عن مصادر طاقوية من القارة الإفريقية الغنية بالموارد وتوسيع أسواقها خدمة للمنتجين الأمريكيين.

وإذا كانت هذه أهم التوجهات تجاه العالم الخارجي، فقد كانت هناك بعض السياسات الأمريكية المتعلقة بالشأن الدولي كرفض توقيع الولايات المتحدة على معاهدة كيوتو التي تحد من نفث ثاني أوكسيد الكربون، ورفض التوقيع على معاهدة إنشاء المحكمة الدولية حول جرائم الحرب [1].

وعموما يمكن القول إن الولايات المتحدة دعت جميع الدول إلى دعمها بشكل جماعي في حربها ضد الإرهاب وفي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تميزت السياسة الأمريكية بعامل الانفراد وتغليب النزعة العسكرية في وسائلها وهذا ما أثر بعض الشيء في علاقاتها خاصة مع حلفائها التقليديين،كما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن اندفاعها الكبير في تدخلاتها الخارجية مرده الأساسي هو سيطرة رجال الأعمال وأصحاب شركات الصناعة الحربية والبترولية على صنع القرار، وهذا بهدف السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح هذه الشركات من جهة، ومنع القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة وخاصة تلك التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلا كالاتحاد الأوروبي والصين،وهذا لإبقاء السيطرة الأمريكية فترة أطول .

---

[1] – الياس حنا، مرجع سابق،ص.61.

المطلب الثالث : تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

إن تقييم السياسة الأمريكية ينطوي على البحث في عناصر الاستمرار والتغير في هذه السياسة خلال فترة الزعامة الأمريكية على مختلف المستويات، ثم العوامل المتحكمة في مدى الاستمرار أو عدمه سواءًا كانت العوامل داخلية أو خارجية وغيرها، أي البحث في الظروف التي تتحكم في سير هذه الاستراتيجيات والأحداث التي واكبتها وما تفرضه هذه المتغيرات من تحرك باتجاه دعم سياسات معينة أو تعديلها أو تغييرها، كما أن التقييم يحاول استعراض آراء وأفكار بعض المختصين بشأن هذه السياسات خاصة في الجانب الأمني من حيث مصادر التهديد الحقيقية وكيفية التعامل معها حيث أضحت المخاوف الأمنية بعد أحداث11-9 مدخل التعريف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه معظم مناطق العالم .

أولا : نظرة على الاستمرارية والتغـير

لقد تميزت السياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة بأولوية الجانب الأمني حيث كان الصراع محتدما بين القطبين وكاد يصل إلى مواجهة مباشرة، وقد وظفت إدارة بوش الأب انهيار الاتحاد السوفياتي لبلورة نظام عالمي جديد يرتـكز على الزعامة الأمريكية بقوتها وبالنفوذ الكبير الذي أصبحت تتمتع به، ومع وصول كلينتون إلى السلطة بدأت تتغير الأولويات تماشيا مع الوضع الجديد الذي أصبح يميز الساحة الدولية، فأعطيت الأهـمية للعامل الاقتصادي بالعمل على تحرير التجارة وفتح الأسواق لكن ذلك لم يكن على حساب الجوانب الأمنية فقد كانت محاربة الإرهاب الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على أجندة صانع القرار الأمريكي، لكن ما تميزت به السيـاسة الخارجية الأمريكية في فتـرة كلينتون حسب روبرت جيرفيس هو بعدها عن الثبات حيث تجلى ذلك في القيـام بالعديد من السياسات في آن واحد، فقد أظهرت جدية كبيرة في التجارة المتعددة واهتمـاما واسعا باستشارة الحلفاء وأبـدت قلقا حول الكوارث الإنسانية وحاولت منعها وعملت على دعم عمليات حفظ السلام [1].

ومع قدوم بوش الابن بدت ملامح التغيير على السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى مستوى دور المؤسسات في صنع تلك السياسة، ورغم التقليد السائد على أن العملية تتم

---

[1]-Robert Jervis, Op.Cit.p.195.

وفق تفاعل وتوازن مجموعة من العناصر والقــوى إلا أنها أضحت في عهد بوش الابــن تتم داخل دائرة محصورة في عدد من مستشاريه المقــربين والمنتمين في غالبيتهم إلى المحــافظين الجدد، ولذا فقد عرفت وزارة الخارجية تراجــعا أمام وزارة الدفاع في صياغتها للسياسة الخارجية، كما أن مؤسسة الرئاسة أصبحت تتمتع بنفوذ أكبر من الكونغرس ومرد ذلك هو النزعة العسكرية التدخلية الكبيرة لهذه الإدارة .

وعلى عكس نهج كلينتون فقد جادل بوش وأعضــاء إدارته أن الولايات المتحدة لابد أن تتصرف بشكل انفــرادي والقوة العسكرية يجب أن تستعمل لحماية المصالح الأمريكيــة والعبء الإنساني يجب أن يترك للآخرين [1]، وكل هذا يؤشر للتــحول الذي يطــبع السياسة الأمريكية في عودتها للأولوية الأمنية وما يؤكد ذلك هو الأحداث المتعاقبة التي عرفتــها حقــبة بوش الابن (التدخل في أفغانستان والعراق، وتهديد كل من إيران وسوريا...)، كما تتميز الإدارة الجمهورية بنزوع كبير إلى الخطاب الدينــي الرسالي على خلــفية الإيديولوجية اليمينية المتشددة للمحافظين الجدد .

وما يمكن استنتاجه حول إشكالية الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة تعاقب الإدارتين الجمهورية والديمقراطية هــو أن السيــاسة الأمريــكية تميزت بالاستمرارية في التزامها بالأهداف الكبرى كحماية المصالح الأمريكية بما يبقي ويعــزز تفوقها على الصعيد العالمي، إلا أن سلم الأولويات يتغيــر ويتحرك بحسب الظروف من جهة وبحسب تباين رؤى الإدارات المتعــاقبة ومعها الكونغرس الأمريكي من جهة ثانية.

حيث يرى روبرت ليبر أنه عندما يتسلم رئيس أميركي منصبه، فإنه يأتي بفريق جديد من مسؤولي السياسة الخارجية، حيث لا تقتصر التغييرات على مسؤولي السياسة الرئيسيين، مثل وزير الخارجية ووزير الدفاع ومستشار الأمن القومي، بل تشمل عدداً كبيراً من موظفي الدرجة الثانية، وكذلك الكثير من الموظفين العاديين ضمن هذه الوزارات وغيرها من مؤسسات الدولة، لذلك فإن السياسة الخارجية تتغير بطبيعتها وأسلوبها لتعكس آراء وأفكار الرئيس الجديد والمحيطين به هذا بالرغم من أن دور أميركا العالمي وطبيعة المسائل والفرص التي تواجهها يستلزمان قدرا كبيرا من الاستمرارية [2].

---

[1]-Idem.

[2]- روبرت ج. ليبر:"تحديات السياسة الخارجية التي تواجه الرئيس بوش"، في:

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/comentarya.htm

إن التحولات التي مست السياسة الأمريكية كان على مستوى الوسائل المستعملة لتحقيق الأهداف المسطرة، حيث فضل كلينتون العقوبات الاقتصادية وتكثيف الضغوط على العراق أما بوش الابن قدم خيار التدخل العسكري على غيره من الخيارات وأصبحت أولـــوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، عكس كلينتون الذي رأى في إمكانية إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق المفاوضات أساس استقرار المنطقة، وهكذا فالسياسة الأمريكية تتميز بالاستمرارية والتحول الذي يحدث لا يتـــعدى تحركا في ترتيب الأولويات وتغيرا في الوسائل المعتمدة، وهذا كله للحفاظ على الوضع العالمي المتميز للولايات المتحدة والعمل على تعزيز دورها فيه.

ثانيا: تقييم التحدي الأمني من وجهة نظر الأكاديميين(مصادره وإستراتيجية المواجهة)

تحضى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام كبير خاصة من المفكـــرين والأكاديميـــين المختصين وهم دائما حاضرون في التعرض لهذه السياسة إما بالانتقاد أو التأييد مع تقديم التوصيات والتوجيهات، وهذا كله من خلال منابر متعددة كالمؤتمرات والملتقيات المنظمة في مختلف الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة حول مختلف القضايا، وكثيرا ما تجد هذه الآراء والأفكار تقبلا واهتماما لدى صانع القرار الأمريكي والرأي العام، كما أن بعض هؤلاء إما جزءا من مؤسسة صنع القرار أو كانوا سابقا كذلك، وإذا كانت الأولوية الأمنية حاضرة دائما على أجندة مخططي وواضعي السياسة الأمريكية فإنها تحضى أيضا بأهمية كبيرة لدى المفكرين حيث إن الأمريكيين يقدرون مصالحهم ويحددون السياسة الخارجية باعتبار أولا وقبل كل شيء التهديدات الموجودة أو الآتية الحقيقية منها أو المحتملة على الأمن [1]، وقد تعززت هذه المخاوف الأمنية بالنسبة للولايات المتحدة على عكس ما كان سائدا حسب بريجنسكي:

« لقد ظل على فترات التاريخ توفر الأمن هو القاعدة وانعدامه هو الاستثناء، لكن في عصر العولمة الأمر قد عكس » [2].

ويتفق في ذلك مع ما قاله روبرت ليبر في أن المصادر الأصلية لمعاداة الولايات المتحدة تنشأ من التأثيرات العميقة للعولمة، بالإضافة إلى نشأتها من مصادر داخلية للمجتمعات [3].

---

[1]-Patrick Allard, ,Op.Cit.p.259.

[2] - زبغينيو بريجنسكي، مرجع سابق،ص.17.

[3] –عن عرض لكتاب روبرت ليبر،**العصر الامريكي :القوة والاستراتيجية للقرن 21**،في:< http://explore.georgetown.edu/news/?ID=3276-- >

والتهديد المقصود هو الإرهاب الدولي ويناقش جيرفيس الشروط المنتجة لهذا العنف فيؤكد على أنه يجب التوصل إلى أساس للإرهاب، فهو يرى أن انتشار الفقر في العالم وتـــزايد عدم المساواة بين وضمن الأمم في ظل حكومات مهملة وفاسدة قد تكـــون أسباب مضللة كتفسير للإرهاب، فالفقر وقلة الحريات لا تظهر على مطـــالب القاعدة، فلا قادتـــها ولا مختطفوا الطائرات كانوا فقراء حيث هناك مجتمعات غـــنية تنتج الإرهاب [1].

ويجادل جوزيف ناي بالقول إن مكـــافحة الإرهاب الكارثي وقمعه اليوم سوف يستحق الأولوية التي كانت مخصصة لاحتواء القوة السوفياتية أثناء الحرب الباردة.

وفي اقتراحاتهم لاستراتيجيات العمل المطلوبة يقلل ليبر من شأن العمل الجماعي حيث يؤكد أن السيطرة الأمريكية ضرورية لتحمل عالم ما بعد أحداث سبتمبر وذلك حسبه بسبب تهديد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة وعدم كفاءة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وهيئات أخرى في حل مشاكل مستعجلة، وكذا نقص البدائل بالنسبة لدور أمريكا [2].

وعلى عكس ذلك يؤكد فوكوياما أن استعمال القوة ضد العراق والنزعة الأحادية جعلت مكانة أمريكا محل جدال، وأصبح العالم مشحون بمعارضة القيادة الأمريكية ولذا يجب على الإدارة إعادة تجديد شراكاتها السياسية والمؤسساتية وإحياء الرغبة في العمل مـــع الحلفاء والانخراط باستمرار في مسار التشاور، وتعـــزيز المؤسسات الإقليمية والعالمية وذلك لتأسيس وضع أمريكي أكثر قبولا، كما حذر الإدارة الأمريكية من التمييز في استعمال القوة [3]، ويتفق في هذا مع جوزيف ناي الذي دعا أيضا إلى العمل الجماعي وضرورة الحفاظ على القواعد والمؤسسات الدولية ويضيف أن على الولايات المتحدة أن تجعل التـــنمية الدولية أولوية أعلى وعليها لعب دور نشيط في جمع التحالفات والوساطة في النزاعات [4].

ويحث بريجنسكي القيادة الأمريكية على أن تجعـــل هدف السياســـة الخارجية مزدوجا وهو العمل على استقرار الوضع المسيطر لأمريكا لفترة أطول وصياغة إطار موسع من

---

[1]- Robert Jervis,:Op.cit.p.184.

[2] –روبرت ليبر،مرجع سابق

3-Francis Fukuyama &G. John Ikenberry,Op.Cit. pp.6-7.

[4] - جوزيف ناي، ،مرجع سابق،ص.261.

التعاون الجيوبوليتيكي المستقر الذي يتفادى الفوضى العالمية.

وختاما يمكن القول أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت تسعى لتحقيق الأهداف التـــالية:

*في المجال الأمني تسعى إلى مكافحة الإرهاب وملاحقة كل وسائل دعمه والتدخل في الدول التي تؤويه، والعمل على منع انتشار أســلحة الدمار الشامل خاصة لدى الدول المارقة والعمل على الحيلولة دون إمكانية وصول التكنولوجيا المتطورة إلى الإرهابيين وفي سبـــيل ذلك تحاول الولايات المتحدة أن تحشد دعـــما دوليا كبيرا، وتوسع حلف شمـــال الأطلسي إلى دول أوربا الشرقية بالإضافة إلى العمل على تعزيز انتشار الولايات المتحدة العســكري في العالم (إفريقيا، آسيا..).

*وفي المجال الاقتصادي تعمل على تعـــزيز مصالحها الاقتصادية وتأمين مناطق إنتـــاج ونقل النفط وحماية الشركات الأمريكية والترويج لقيم اقتصـــاد السوق وتحرير التجـــارة المتعددة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وهذا لمـــواجهة الصعـــود الصـــيني والأوربي ، كـــما تسعى للحفاظ على تفوقها التكـــنولوجي والمعلوماتي لأهميته الكبرى في حمـــاية مكانة الولايات المتحدة.

*وسياسيا تعمل السياسة الأمريكية على نشر القيم والمبادئ الغربية المتمثلة خاصة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الدينية والمذهبية وحرية الرأي والتعـــبير والتملك، وهـــذا لتعزيز قوتها الناعمة وتسخير كل الوسائل المتاحة لذلك خاصة الإعلامية منها، وتقـــديم المساعدات للدول الصديقة واشتراط ذلك بمدى التقدم الحاصل في تبني المبادئ والقيم المذكورة، ومدى التعاون في تطبيق الأجندة الأمريكية خاصة في جانبها الأمـــني.

واستراتيجيًا يقول بريجينسكي:

«إن الهدف النهائي للإستراتيجية الأمريكية ينبغي أن يكون ذا رؤية جيدة وغير مؤذ، أي تشكيل جماعة دولية متعاونة بموجب توجهات بعيدة المدى، ولأن أوراسيـــا هي رقعـــة الشطرنج التي تدور حولها المعركة المستمرة للحصول على الزعامة العالمية فإنه يجب أن لا يظهر فيها أي متحد للسيطرة الأمريكية »

الفصل الثاني

أهداف السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في نصف الكرة الغربي

المطلب الأول : بعض الإسهامات النظرية لما بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

المبحث الثاني : عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة

المطلب الأول : على المستوى الاقتصادي

المطلب الثاني : على المستوى الأمني

المطلب الثالث : على المستوى السياسي

يطلق اسم أمريكا اللاتينية على جميع الأراضي والجزر التي تقع في الجنوب من حدود الولايات المتحدة مع المكسيك وحتى نهاية القارة الجنوبية في جزيرة أرض النار، بين المحيطين الأطلسي والهادي، وهي بذلك تشمل أمريكا الجنوبية وجزء من أمريكا الشمالية ومجموعات من الجزر في البحر الكراييبي وأمريكا الوسطى، تضم 34 دولة استقلت أغلبها في القرن التاسع عشر، وتقدر مساحتها ب"21069501 كلم^2"، وبتعداد سكاني يبلغ 548.5 مليون نسمة، وقد اختلف في أول من أطلق تسمية اللاتينية على المنطقة، حيث هناك من أرجعها إلى نابليون الثالث حين وضع أحد أهداف مملكته الوصول إلى المنطقة، ومنهم من يرجعها الى **ميتشال شوفاليي** "**Micheal Chevalier**" كأول من استعمل تسمية أمريكا اللاتينية والتي كانت تسمى أمريكا الاسبانية، وقد استعملت هذه التسمية في الولايات المتحدة فقط مع بداية 1890 .

يعتبر المحدد الثقافي الأكثر أهمية في صياغة اسم القارة، فاللاتينية نسبة إلى اللغة التي تتكلم بها غالبية البلدان "الاسبانية والبرتغالية" المشتقتان من اللاتينية القديمة مع وجود دول صغيرة في البحر الكراييبي منها من كانت ومنها من لاتزال مستعمرات أوروبية ، حيث يتكلمون الفرنسية "غويانا الفرنسية" أو الانجليزية "غويانا البريطانية-جزر فوكلاند" أو الهولندية "سورينام الهولندية "، وهناك العديد من اللغات المحلية التي لها علاقة بالأقلية من السكان الأصليين "الهنود" والغالبية الأخرى أوروبية مع وجود أصول إفريقية تم جلبهم من طرف الأوروبيين في القرن 19 خلال الفترة الاستعمارية، ومنذ استقلال أغلب دولها عن الاستعمارين البرتغالي والاسباني ظلت المنطقة تضم دولا تعتبر من أفقر شعوب العالم، وتتميز المنطقة بقربها من الولايات المتحدة حيث تعتبر امتدادا جغرافيا لها، وظلت على مدار القرنين الماضيين منطقة نفوذ خالص لسياساتها .

وسيتناول هذا الفصل بدايات التدخل الأمريكي في القارة مع نظرة على بعض المحاولات التنظيرية التي جاءت خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لدراسة أوضاع دول المنطقة، ثم أحاول تحديد أهم أهداف وأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة بعد الحرب الباردة بالتركيز على العامل الاقتصادي بالتطرق إلى المحاولات الاندماجية وما تتطلبه من إصلاحات شاملة كتحرير التجارة، كما سيتم التعرف على أهم الاستراتيجيات الأمنية والمبادرات السياسية التي تبنتها الولايات المتحدة في المنطقة .

المبحث الأول : نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في نصف الكرة الغربي

سيتطرق هذا المبحث إلى الإطار التاريخي الذي تبلورت فيه نظرة الساسة الأمريكيين الأوائل للقارة الأمريكية وذلك منذ تشكــل الدولة الأمريكية واضطلاعها بدور فــاعل في القارة، ثم تطور هذه السياسة بتعاقب الإدارات الرئاسية، كما سأحاول إلقاء الضــوء على المبادئ التي ظلت تحكم توجهات صناع القرار.

وسيبدأ المبحث بإعطاء الجهود التنظيرية التي ظهرت ونشطت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وسيكون التركيز على نظريتين تمــثل الأولى وجهة النظر الغربية ورؤيتها لأسس التطوير في المنطقة اللاتينية والعالم الثالث عموما، وهي ممثلة خاصــة بالولايات المتحدة "نظرية التحديث"، أما النظرية الثانية فهي تمثل وجهة نظر دول الجنــوب متمثلة في مقترب التبعية ومحاولته تفسير أسباب التخلف والتأخر التي عانت وتعاني منها شعوب العالم الثالث، وما يميز هاتين النظريتين أن كلاهما اهتم بدراسة عوامل التخلف والتنمية.

المطلب الأول : بعض الإسهامات النظرية لما بعد الحرب العالمية الثانية

أولا: نظرية التحديث "Modernization Theory"

يعبر الطور التحديثي على المرحلة التي تلت مباشــرة الحرب العالمية الثــانية والتي ارتبطت بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى والتدخل الدولي للرأسمــالية [1]، وقد ظهرت نظرية التحديث في أواخر الخمسينات وبداية الستــينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نظرية اقتصادية اجتماعية تبرز الدور الايجابي الذي لعبه العالم الغــربي المتطور في عصرنة وتسهيل النمو المستمر في العالم المتخلف، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تحتاج بقوة إلى تقليد ومحاكاة الدول المتطورة ،كما ركزت في بداياتها على دور وســائل الإعلام في تقليد المجتمعات الحديثة [2]، ووضعت هذه النظرية اللائمة في تخلف تلك الدول على وضعها غير الكافي للتحديث على مختلف المستويات، ويعتبر هنتــغتون **وروستو** من أشهــر رواد هذه النظرية، فقد حاولوا حصر أهم المشاكل التي تعتــرض عمليه التطوير في هذه الدول حيث أكــدوا أن الأطــر الثقافية والتنظيمية والمؤسســاتية للدول الفقيرة تعتبر عقبة في محاولات إحداث التنمية والتحول نحو الديمقراطية، كما أن

---

[1] -نصر محمد عارف،**ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**(الطبعة1،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)،ص.291.

[2] -Modernization theory,in : http://en.wikipedia.org/wiki/Modernization_theory --><HTML

ضعف شركـــات هذه الدول وعدم قدرتها على منافسة شركات الدول الكبرى – المتطورة والمتوفرة على الرأسمال الكافـــي والتقنيات الحديثة للتصنيع– زاد من تعميق الفجوة بين هذه الاقتصاديات، وهكذا فالدول المتخلفة تحتاج إلى رأس مال كبير وقدرات تكنـــولوجية عالية التطور بالإضافة إلى قيم اجتماعية حديثة، واعتبر روستو أن التطـــور الاقتصادي يؤثر بدوره عـــلى التطور السياسي للمجتمع، ولذا فالمدخل لعملية التنمية في هذه الدول يرتكز على أربعة عناصـــر (استدانة ، استيراد ، تقليد ، ترشيد) كما أن الحصـــول على الاستثمارات شرط ضروري في هذه العملية حيث على الدول الفقيرة فتح أسواقها لدخول الشركات الكبرى معتمدة في ذلك على اليد العاملة الرخيصة والموارد الضخمة المتوفرة[1].

وقد اعتمدت التنمية الاقتصادية لفترتي للستينات والسبعينات على الترويـــج للإعـــلام الجماهيري وعوامل الإبداع التقنية والاجتماعية الضرورية لعملية التحديث مستغلة الإعلام في التطوير الثقافي ودعم الديمقراطية، كما أن فترة الثمانينات وبداية التســـعينات عرفت تطورات كبيرة خاصة في مجال المعلومات والاتصالات والتي عملت على الترويـــج لقيم الحداثة والتطوير ومخاطبة الأفراد [2]، حيث يسميها كل من"**جيفري الكسندر،وادوارد ناريان**" بالحداثة الجديدة التي اعتمدت على الديمقراطية وتطوير الاقتصاد الحر، وأصبح معها الفرد هو محور العملية التحديثية، كما أن العلم هو القوة الدافعة الكبرى مع مراعاة القيم والعادات والدين، في حين أن معيار نجاح مسار التحديث هو رفاهية وتطور الشعب مع الاعتراف أن التحديث ليس خطا مستمرا حيث قد يكون له أزمات ارتدادية [3].

وعلى المستوى العملي فإن مفهوم المصلحة الوطنية في السياســـة الخارجية الأمريكية اقتضى تقوية الرأسمالية الدولية ضد تهديدات الاشتراكية، ونتيجة لذلك تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات خاصة في أمريكا اللاتينية لتعـــديل سياسات اقتصادية وتسهيل صعود وانهيار حكومات حيث جادل بعض المنظرين أن هذه التدخلات تسعى لدعم التنمية في المنطقة .

---

[1] –فارس ايغو :"الديمقراطية والتنمية"، في:
http://www.arraee.com/modules.php? name=News&file=article&sid=8168--><HTML

[2]-Modernization Theory :"effects of the modernization process on human communication" in:
http://www.tcw.utwente.nl/theorieenoverzicht/Theory%20clusters/Media,%20Culture%20and%20Society/Modernization%20Theory.doc/ --><HTML

[3]-Wolfgang Zapf, "Modernization Theory – and the Non-Western World",(Paper presented to the conference "Comparing Processes of Modernization", University of Potsdam, December 15-21, 2003), (Juni 2004),p.4.

وعلى الرغم من بعض القبول الذي لاقته هذه النظرية خاصة في فترة ظهورها وبروز بعض النجاحات التحديثية النسبية في بعض الدول كالبرازيل مثلا، إلا أن تركيزها الكبير على الجوانب الاقتصادية وإهمالها لخصوصيات الدول والعوامل الخارجية كان أهم مداخل النقد الذي واجهته.

ثانيا : مقترب التبعية "Dependency Approach"

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها نظام سياسي اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخـــرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظـــاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي [1].

وقد ظهر مقترب التبعـــية في إطار محاولات اقتصاديي دول العالم الثالث البحث عن رؤية جديدة للتخلف وتفسيرات مختلفة لعملية التنمـــية مع أواخر الستينات وهذا كرد فعل ولحالة عدم الرضا على التفسيرات التي جاء بها المنظور التحديثي.

ويعتبر **بريبيش" brebisch** " أول من طرح مفهوم المركز المحيط سنة 1949 قاصدا تحديد طرفي العـــلاقة في التنمية الدولية والتي هي تكاملية ولكن ليس في صـــالح الـــبلدان النامية حيث الطبقة الرأسمالية في المركز حيوية بينما نشأت نظيرتها في المحيط في ظل السيطرة الاستعمارية وهكذا ظلت ترى في تبعيتها للاستعمار مصدر ديمومتها وتطورها [2]، ويحدد مراد عبد الفتاح دول المركز بالولايات المتحدة ودول أوروبا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عدا الاتحاد السوفياتي أما دول الأطراف فهي دول العالم الثالث*.

ويعتبر **فرناندو كاردوسو** أحد منظريها حيث أطلق تحذيرًا من أن دول المركز الغنية تقوم بنهب ثروات العالم المتخلف وتقمع أي محاولات للتطـــوير والتنميـــة إذا كان ذلك لا يتناسب مع مصالحها [3].

---

[1] - عبد الوهاب الكيلالي واخرون:**الموسوعة السياسية** ، مجلد1 ،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسة والنشر،1979)،ص.684.

[2] –عبد الزهرة فيصل يونس،**مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** (الاسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2002)،ص.114.

*أضاف **ايمانويال والشرتاين** مفهوم شبه المحيط لبلدان الدخل المتوسط بين السيئة والغنية،انظر:

Paul Drake,Lisa Hilbink,:"Latin American Studies: Theory and Practice",in: David L. Szanton, **The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines**,(California : University of California press,2004),pp.54-55.

[3] – مراد عبد الفتاح، **موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة** ،ص ص.383–384 .

لقد جاءت التبعية بإطار تحليلي جديد يتجاوز الدولة والمجتمع الداخلي معتبرة النظام الدولي كوحدة للتحليل بتقسيماته المذكورة [1]، حيث أن أسباب التخلف تعود في أساسها الى النظام الرأسمالي وتقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول المتخلفة، فدول أمريكا الجنوبية مثلا احتلت مركزا دون المستوى ومتأخرا في هذا التقسيم الذي يقوم على إنتاج العالم الثالث للسلع الكثيفة الاستخدام لليد العاملة الرخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية ليصدرها إلى دول المركز التي تحتفظ برأس المال والمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا وهذا في صالح الشركات متعددة الجنسيات والدول المتقدمة، وهكذا يصبح المتعاملون التجاريون المحليون والقادة السياسيون أسرى السوق الدولية وتكون فرص تطويرهم محدودة، ويؤكد كتاب التبعية الأكثر راديكالية أن الرأسماليين الوطنيين والأجانب امتصوا فائض دول أمريكا اللاتينية بفعل هذه السياسات وتركوا الشعب غارقا في الفقر [2].

ويحاول عالم الاجتماع البرازيلي سانتوس"**Santos** " التمييز بين ثلاث أنواع من التبعية وهي الاستعمارية والمالية الصناعية،والتبعية الجديدة المتمثلة في استثمار الشركات متعددة الجنسيات [3].

وإذا كانت هذه هي أسباب تخلف هذه الدول فحسب هذه المدرسة الحل يكمن في تغيير النظام الدولي، وهذا التغيير يفترض ثلاثة حالات رئيسية:

* إصلاح النظام الدولي: ويعود مصدر هذه الفكرة إلى مفهوم الحكومة العالمية حيث النظام القائم على السيادة المطلقة يتسم بالفوضى وبالتالي فالحل هو تقليص السيادة لصالح منظمة عالمية تستطيع حل المشكلات لصالح البشرية ككل، حيث الكثير من المشاكل الداخلية تتجاوز قدرات الدول.

* تثوير النظام الدولي"**Revolutionalization**": ويرى هذا الاتجاه أن المشكلة الحقيقية هي في الرأسمالية باعتبارها قاعدة النظام الدولي، حيث تعتبر التقاليد الماركسية الكلاسيكية المتبلورة في أعمال تروتسكي ومفهوم الثورة العالمية مصدرا لأفكار هذا التيار والحل هو في الاشتراكية وضرورة تحرك العمال ضد الاستغلال والسيطرة المفروضة.

---

[1] - هالة مصطفى:"حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي"، السياسة الدولية ،عدد93 ،(جويلية1988)، ص.234.

[2]-Paul Drake, Lisa Hilbink,Op.Cit.p.14.

[3] - محمد زاهي البشير المغيربي،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهاجية ومداخل نظرية** (الطبعة2،بنغازي:منشورات جامعة قاريونس، 1998)،ص.185.

* الاعتماد على الذات : ظهر هذا البديل في مرحلة متأخرة من إسهامات التبعـية وتأثر بالتجربة الصينية في التنمية،ويحتوي هذا الاتجاه مدخلان الأول ثقافي حضاري يقوم على ضرورة بحث كل أمة في تقاليدها وقيمها الذاتية وتجاربها السياسية الخاصة قبل الفتـرة الاستعمارية لإحياء وإقامة نظام اجتمـاعي ثقافي متجانس مستمد من المجـتمع وواقعـه والثاني اقتصـادي يقوم على توزيع عادل للثـروة واستثمار كاف للمـوارد الموجـودة ومشاركة عامة في عملية التنمية [1] .

وهكذا يمكن القول أن مقترب التبعية وإن نجح رواده في تحدي المنظور التحديثي خاصة على مستوى تفسير أسباب التخلف في دول العالم الثالث إلا أن البدائل المقـترحة تعرضت لبعض الانتقادات، فالاعتماد على الذات مثلا في ظل عالم يزداد ترابـط وتشابكا لا يمكن تحقيقه خاصة من أنظمة ومجتمعات متخلفة تعاني في كل المستويات خاصة الاقتـصادية والسياسية منها.

المطلب الثاني : تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة أمريكا اللاتينية بدأ مباشرة بعد استقلال وإعلان الدولة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث تعتبر المنطقة جوارا إقليميا للولايات المتحدة كما أن المنطقة كانت تخضع لنفـوذ القوى الكبرى وهـذا ما رأت فيه الولايات المتحدة تهديدا مباشرا لها، وقد تطور هذا الاهتمام منذ تلك الفترة وتجسد ذلك في العديد من التدخلات والسياسات .

أولا- خلال القرن التاسع عشر:

تعود أولى بدايات التدخل الأمريكي في المنطقة إلى سنة 1809عندما حاول الرئـيس توماس جيفرسون احتلال كوبا، ثم قاد حملة أكد فيها على أنه يجب ضم كوبا إلى الاتحاد الأمريكي، وقد كانت أولى مظـاهر السياسة الأمريكية في المنطقة هي مسـاندة حركات التحرر في المستعمرات الاسبانية والبرتغالية حيث ما بين 1808-1813 تحركت العديد من الانتفاضات أدت إلى انهيار السيطرة الاسبانية فأعلنت فنزويلا والإكوادور استقلالهما في 1811 وتوالى استقلال دول المنطقة حتى حصل أغلبها عليه مع بداية 1823، وذلك بدعم اقتصادي وعسكري من الولايات المتحدة **لسيمون بوليفار**"1783-1830" .

---

[1] - هالة مصطفى،مرجع سابق،ص ص.235-239.

وفي عام 1819 أعلن جون كوينسي أدامز-وزير خارجية الرئيس مونرو وأغلب الظن انه ملهم لمبدئه- أن الأراضي البريطانية في الشمال والاسبانية في الجنوب ستكـــون يوما ما جزءا من الولايات المتحدة [1].

وفي 2ديسمبر1823 أرسل جيمس مونرو رسالة إلى الكونغرس مفادها ضرورة عدم السماح لأي قوة أجنبية "أروبـــية خاصة" بالتدخل في شؤون القارة وفـــق مبدأ " أمـــريكا للأمريكيين "، وبعدها تطورت العلاقات بشكل كبير وأقامت الولايات المتحدة في عدد كبير من دول القارة وكالات تابعة لها وفتحت قنصليات .

وقد خاضت الولايات المتحدة حرب المكسيك الأولى في 1848 واقتطعت بعـــدها حوالي نصف مساحة المكسيك (ولايات:تكساس، كاليفورنيا، أريزونا، نيومكسيكو..)، وأكد الجنرال **غرانت**"**Grant**" على وحدة مصير الأمريكيتين مطالبا بحق التدخل في القارة بأكملها [2]، وقد ترجم هذا إلى تخطيط الأمريكيين للاستيلاء على كوبا حيث عملت على استثارة الكوبيين ضد الأسبان "الانتفاضة الأولى: 1868-1878" ثم حرب التحرر ما بين"1895-1898" حيث أرســـلت الولايات المتحدة سفينة حربية إلى هافانا لحمـــاية المستثـــمرين الأمريكيين بالموازاة مع شن الإعلام الأمريكي حملة ضـــد الحاكم الاسباني **والر**"**Waller**" وتم تفجير الباخرة الأمريكية، فاتخذتها الولايات المتحدة ذريعة للتـــدخل وأجـــبرت اسبانيا على التخلي عن (كوبا، بورتوريكو، غوام، فلبين) بموجب اتفاقية باريس في 1898 مقابل عشرين مليون دولار أمريكي [3].

ومع تزايد نفوذ الشركات الأمريكية في القارة جاءت دعوة الرئيس كليفلاند لزعـــماء أمريكا الوسطى والجنوبية لحضور مؤتمر جامعة الدول الأمريكية* حيث رأى فيها **بليـــن** ومؤيدوه وسيلة لفرض سيادة الولايات المتحدة على جيرانها الجنوبيين في إطار روح مبدأ مونرو، وصمم بلين المؤتمر في نوفمبر 1898، وقد رفض رؤساء الوفود فكرتي الاتحاد

---

[1] -ميتشال بينيون موردون :"أمريكا المستبدة الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"" ،ترجمة:حامد فرزات،في:
http://www.awu-dam.org/book/01/study01/358-h-f/book01-sd004.htm

[2] -جورج كوفينال:نظام البلدان الأمريكية بعد الحرب الباردة :نظام أحادي الإيديولوجية معقد ومتسيب،في كتاب زكي العايدي،**المعنى والقوة في النظام العالمي**،ترجمة:سوزان خليل(الطبعة1،القاهرة: سيناء للنشر،1994)،ص.234.

[3] - فادي عدنان سلامي:" مطالعة في سياسة كوبا الخارجية"،في : http://www.embacubalebanon.com/fadisalami1.htm

*صاحب الفكرة هو وزير خارجية كليفلاند"**بلين**"حيث أصدر هذا الأخير دعوات للزعماء اللاتينيين إبان فترة استوزاره في عهد الرئيس غارفيلد ولكنه غادر الوزارة بعد اغتيال غارفيلد وقام الرئيس اللاحق آثر بسحب الدعوة ، وبعد عودته للوزارة مع كليفلاند تم إحياء المبادرة،انظر: فريد زكريا ،مرجع سابق،ص.166.

الجمركي ومعاهدة التحكيم خوفا من هيمنة اقتصادية وسياسية أمريكية محتملة لكن هاريسون وبلين أجبرا جميع الدول على توقيع معاهدات إلزامية تبادلية ماعدا كولومبيا وفنزويلا وهايتي، وأعلن كليفلاند صراحة عن وجود مصلحة أمريكية في أي أمر يتعلق بنصف الكرة الغربي، حيث كادت أن تتدخل الولايات المتحدة في الشيلي على خلفية إسقاط حكومة "**بلماسيدا**" المدعومة أمريكيا من طرف المتمردين في 1891، كما أدت المعاهدة التبادلية مع البرازيل إلى رفض شعبي تجلى في حركة تمرد فأرسلت الولايات المتحدة خمس سفن حربية في 1895 لكن الحركة ضعفت وانتهت، وقد تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الحدودية التي نشبت بين بريطانيا وفنزويلا في غيانا البريطانية ووصلت إلى حد قرب نشوب حرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا ثم عقدت اتفاقية وحلت المشكلة في 1896، وقد جرت المفاوضات دون استشارة الحكومة الفنزويلية مما يؤكد النفوذ الذي بدأ يتزايد للولايات المتحدة في المنطقة [1].

إن هذه التدخلات تؤكد المكانة التي أضحت تحتلها أمريكا اللاتينية لدى صانع القرار الأمريكي، وقد اعتبر مبدأ مونرو منذ إعلانه أحد الركائز والمبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة .

ثانيا-من بداية القرن العشرين إلى الحرب العالمية الثانية :

لقد بدأ النفوذ الأمريكي يتعزز في المنطقة مع مطلع القرن العشرين، بداية بالسيطرة التي بدأت تفرضها الولايات المتحدة وعبر شركاتها على كوبا، ففي عام 1900 دعا الجنرال **ليونار وود** في كوبا إلى عقد مؤتمر حيث يمنع على الكوبيين الدخول في معاهدات أجنبية مع إعطاء الحق للولايات المتحدة التدخل في كوبا كلما أرادت " تعديلات بلات "، ووافقت كوبا على ذلك وأصبحت محمية أمريكية، كما أضحت جزيرة **غوانتانامو** منذ 1903 تحوي قاعدة عسكرية وهي لحد الآن تحت السيادة الأمريكية، وفي 1905 نشبت فوضى عقب تزوير الانتخابات وتدخلت الولايات المتحدة محتلة الجزيرة لثلاث سنوات، وتوالت التدخلات الأمريكية في هذا البلد .

وفي بنما التي نالت استقلالها في 1821 وضمت عمدا إلى كولومبيا، ارتبط التدخل الأمريكي فيها خاصة بقناة بنما، حيث تعود فكرة حفر القناة إلى القرن التاسع عشر، وفي

[1] -المرجع نفسه،ص ص ص.166-182.

22-1-1903 تخلت كولومبيا عن حقوق الحفر للأمريكيين مدة 100 عام مضطرة، وفي 6-10-1903 اعترف البيت الأبيض ببنما، وقد تنازلت للأمريكيين عن منطـــقة مجاورة للقناة بطول 10 كلم، واستمر الحفر ما بين 1904-1914 وهكذا أخذ الأمريكيون مســـاحة قدرها 1435 كلم² [1].

وقد عرفت بداية القرن العشرين توالي العديد من السياسات تجاه المنطقة كسياسة العصا الغليظة للرئيس تيودور روزفلت في 1905، وذلك لدعم سياساتها بشعارات قومية لإبــعاد أي أطماع أوربية في المنطقة، ويقوم مبدأ هذه السياسة على تبرير حق الولايات المــتحدة في ممارسة دور الشرطي في أمريكـــا اللاتينية وما يرتبه ذلك من تدخلات لقمع أي تمرد ينشأ ضد المصالح الأمريكية .

وأعلن الرئيس فرانلكـــين روزفلت على سياسة حسن الجوار لتحسين وضع علاقـــات الولايات المتحدة مع شعــوب المنطقة، كما استهدفت هذه السياسة إقامة جبهة جماعية في وجه التهديدات الخارجية، ودعم هذا التوجه بتقديم قروض ومساعدات اقتصـــادية لبعض الدول وسحب القوات الأمريكية من أمريكا الوسطى [2]، هذه القوات كانت قد تدخلت في كل من غواتيمالا والهندوراس والسالفادور للتوسط في إنهاء الحروب الأهلية الناشبـــة ووصل الأمر إلى حد إنشاء محكمة عدل خاصة بأمريكا الوسطى.

وقد حققت الولايات المتحدة نجاحين هامين خلال بداية القرن العشرين، تمثل الأول في الاعتراف الصريح من قبل الأوربيين بالهيمنة الأمريكية على المنطقة وتجسد ذلك في طلب كل من ألمانيا وبريطانيا الحصول على الموافقة الأمريكية لتحرك سفنهم في استعـــراض للقوة قبالة السواحل الفنزويلية بعد نشوب خلاف حول ديون مستحقة لألمانيا على فنزويلا وكان ذلك في عهد تيودور روزفلت [3]، أما النجاح الثاني فتمثل في حصول مبدأ مونرو على تصديق إقليـــمي بعد موافقة دول أمريكا اللاتينية عليه خلال المؤتمر الأمريكي الرابع في **بيونس أيرس** 1910 باعتباره "أي المبدأ" عاملا لإقرار السلام الدولي في القارة، ثم صبغة دولية بموافقة عصبة الأمم عليه في مادتها الرابعة والخمسين كأساس للتفاهم الاقليمي [4].

---

[1] - ميتشال بينيون موردون،مرجع سابق.

[2] -رضا محمد هلال:السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية،السياسة الدولية عدد150،(اكتوبر2002)،ص ص.196-197.

[3] – فريد زكريا،مرجع سابق،ص ص.202-204.

[4] –أحمد مصطفى العمله:"المأزق الأمريكي في بنما"،السياسة الدولية،عدد98، (اكتوبر1989)،ص.212.

ومن جهة أخرى يمكن القول إن هذه الفترة عرفت اختراقا كبيرا للشركات الأمريكية لأسواق أمريكا اللاتينية خاصة الزراعية والغذائية كشركة الفواكه المتحدة والمعروفة حاليا **بيونتايد براندس** " **UNITED BRANDS** ".

والجدول رقم 5 [1] يلخص التدخلات الأمريكية :

التدخلات الأمريكية بين سنتي [1898-1934]

الدولة	سنوات التدخل الأمريكي
كـــــوبا	1898-1902 / 1906 - 190 / 1912 / 1917- 1922
غواتيمالا	1920
هايتي	1915-1934
هوندوراس	1903 / 1907 /1911 / 1912 /1924 /1925
المكسيك	1914 / 1916-1917
نيكاراغوا	1909-1910 /1912-1925 /1926-1933
بنـــــــــما	1903
بورتوريكو	1998
ج-الدومينيكان	1903 /1904 /1905 /1912 /1916-1924

ثالثا-أثناء مرحلة الحرب الباردة :

بانتهاء الحرب العالمية الثانية دخل العالم صراع المعسكرين الأمريكي والسوفياتي، وكانت منطقة أمريكا اللاتينية كبقية مناطق العالم بؤرة استقطاب من المعسكرين، ولذا عملت الولايات المتحدة بشكل كبير على محاصرة واحتواء النفوذ الشيوعي في القارة اللاتينية، ففي 1948 تم إنشاء منظمة الدول الأمريكية "**OAS**" بموجب ميثاق **بوغوتا** الذي ضـــم 31 دولة بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وكان الهدف هو التشاور والعمل الجماعي لتصفية نزاعات المنطقة ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة الدول [2].

وبعد نجاح الثـــورة الكوبية بزعامة كـــاسترو المنقلب على **باتيستا** وبمساعدة الثـــائر

---

[1]-Jean-Gérald Cadet,"Les États-Unis et L'amérique Latine- de Monroe à L'initiative pour les Amériques,ou de L'hégémonie Totale a la Volenté de Partenariat", Montréal: Cahier de recherche , (Janvier 2000),p.18.

[2]- أحمد مصطفى العمله،مرجع سابق،ص.213.

الأرجنتيني شيغيفارا* اعترفت الولايات المتحدة بكوبا كاسترو في 7-1-1959، ولأنها قد وصلت في نهاية الخمسينات إلى السيطرة على أغلب محركات الاقتصاد الكوبي، فقد قام كاسترو بمصادرة الممتلكات الأمريكية وتبنى نظام الحزب الماركسي اللينيني كنظام رسمي لكوبا، فقامت الولايات المتحدة بفرض حصار تجاري على كوبا في أكتوبر 1960 وقطعت العلاقات الدبلوماسية في جانفي 1961 ووصل التوتر ذروته في أزمة خليج الخنازير "14-4-1961"* وأزمة الصواريخ في1-10-1962 .

وخلال هذه الفترة قامت الولايات المتحدة في المنطقة اللاتينية بحوالي مئة تدخل منها الأعمال العسكرية في الدومنيكان 1965، وغرينادا 1983، وقدمت دعما ماليا لانقلاب 1954 ضد الرئيس الغواتيمالي المنتخب"**جاكوبو أربان**"، وحاولت زعزعة النظام الشيلي بقيادة المنتخب **أليندي** وأتبع ذلك بدعم الانقلاب العسكري الناجح الذي قاده الجنرال بينوشي في11-9 1973 [1]، كما دعمت الولايات المتحدة " **نورييغا** " المستولي على الحكم في بنما سنة 1983 وكان متهم أنه عميل ل**CIA** ومعروف بتورطه في تجارة المخدرات وغسيل الأموال بعلم الولايات المتحدة، لكنه مع بدء تدخله في شؤون الشركات الأمريكية وتردده في مساعدة رجال الكونترا* المناهضين للساندينيستا اليسارية في نيكاراغوا، ثم مساندته لجهود الكونتادورا*، كل هذا جعل الولايات المتحدة تنقلب عليه وشنت حملة دعائية ضده ودعمت انقلابا فاشلا ثم تدخلت عسكريا في 1989 وأعطت

---

*صفي في اواخر1967 على يد قوات حكومية بوليفية مدعومة من قوات خاصة أمريكية واستعيدت رفاته في 1997 ودفن في مدينة سانتا كلارا شرقي كوبا.

*في 17 أبريل 1961 هبطت قوة مؤلفة من 1200 من الكوبيين المنفيين إلى الو.م.أ في خليج الخنازير لغزو كوبا وكانت العملية من تدبير المخابرات الأمريكية، وفشلت المحاولة لسوء التنظيم ، وللاعتقاد الخاطئ بان الشعب سيهب للتخلص من كاستر، واستطاع كاسترو سحق الغزو خلال 72 ساعة بمساعدة طائرتين فقط .

[1] -Jeffrey Stark,"Divergence Within Convergence: U.S. Hegemony and Latin America" Montreal: Paper Presented At International Studies Association Convention(March 17-20, 2004),p.1.

*الكونترا:أعلن ريغن بعد انتخابه على ضرورة تغيير حكومة نيكاراغوا الثورية وبدأ بإعادة تشكيل الحرس الوطني على حدود نيكاراغوا تحت اسم الكونترا "مقاتلي الحرية"وأقاموا قواعدهم على حدود الهوندراس وكوستاريكا وقدمت لهم الولايات المتحدة الدعم لإسقاط الساندنيستا ،انظر: سهير جبر: الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، في كتاب: لرامزي كلارك وآخرون ،**الإمبراطورية الأمريكية**،(الجزء الأول،القاهرة: مكتبة الشروق،2001)،ص469. وفي جوان1986 صوت الكونغرس على تخصيص 100مليون دولار مساعدة للكونترا أنظر:

Mark Falcoff & Robert royal, **Continuing Crisis : U.S Policy in Central America and Caribbean** ,(Boston : Boston University Press,1987).p.x.

*أنشأت في1983،وتضم(المكسيك،كولومبيا،فنزويلا،بنما)لمواجهة سياسة ريغن في أمريكا الوسطى وسعت لحل مشكلة نيكاراغوا ودعم هذا المسعى الاتحاد الأوربي ومجموعة المساندة في1985والمكونة من (الأرجنتين،البرازيل،الارغواي،البراغواي) رغم معارضة الولايات المتحدة لها.

السلطة للصفوة البيضاء (الأقلية:10% من السكان)، ونصب "**جيليرمو أندارا**"رئيسا لبنما[1]
وعلى الجانب الاقتصادي فقد ظنت الولايات المتحدة أن سياسة منـــح الموارد المـــالية وقروض القطاع العام والقروض التجارية تكفي لحاجات أمريكا اللاتينية، لكن ظـــهرت الكثير من الصعوبات، ومن الإجراءات العملية المتخذة إنشاء بنك التـــنمية المشترك بين دول أمريكا اللاتينية في 1958، كما ظـــهر ما عرف في عهد كندي بالتحـــالف من أجل التقدم في1961 لتقديم المساعدة المالية وكان هدفه الرئيس تحريك عجلة التنمية وذلك بتعزيز التعاون متعدد الأطراف، كما نص على ضرورة تجديد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية [2]. وخلال هذه الفترة كانت هناك العديد من المبادرات لتقارب وتكامل دول المنطقة خاصة في الجانب الاقتصادي والتي ساندتها الولايات المتحدة ومنها:

-جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية"LAFTA" مع بداية الستينات "مونتيفيديو" وذلك لتحرير التجارة الإقليمية .

-السوق المشتركة بين دول أمريكا الوسطى1960"مناغوا" لإلغاء الرسوم الجمـــركية بين الدول الأعضاء.

-جماعة الساندين " اتفاقية قرطاجنة" 62-5-1969 ضمت (بوليفيا ، الشيلي ، الإكوادور البيرو، كولومبيا) وتم إلغاء حواجز التبادل التجاري بين أعضائها.

-جمعية التجـــارة الحرة للبحـــر الكرايبي في 23-2-1968 لإلغاء الرسوم الجمـــركية وعوائق التبادل التجاري[3].

وحتى بداية الثمانينات كانت معظم دول المنطقة تطبق سياسة إحلال الواردات* إلا أنـــها ألغيت مع أزمة الدين حيث أضحت أمريكا اللاتينية تمثل نصف مديونية العـــالم الثالث ب 350 مليار$ منها (80،90مليار$ لكل من البرازيل والمكسيك على التوالي) .

وهكذا فقد سعت المنطقة إلى إجراء إصلاحات كبيرة مع بداية الثمانيـــنات كخصخصة

---

[1]- رامزي كلارك واخرون ،مرجع سابق،ص.444.

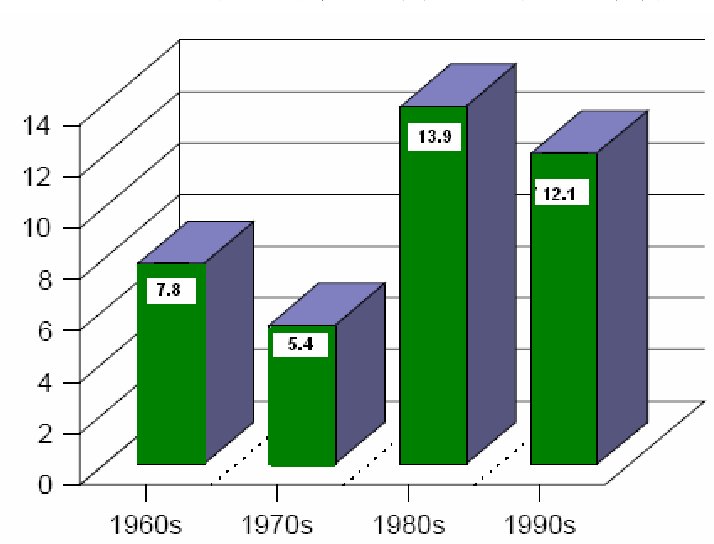
[2]- اسماعيل العربي،**التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة** (الطبعة2،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981)،ص.71.

[3] –المرجع نفسه،ص ص.77-109.

*هذا النموذج للتطور حضي بشعبية كبيرة في أمريكا اللاتينية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ويقوم على تنمية صناعة وطنية بفضل سياسة اقتصادية حمائية تقوم على –تعريفات جمركية تحريمية–مراقبات كمية للواردات–نظام سعر رسمي ومراقبة نسبة التبادل لحماية السوق المحلية انظر: Jean -Gérald Cadet,Op.Cit.p.35.

جانب من القطاع العام، وفتح الاقتصاد الوطني أمام الشـــركات الأجنـــبية، وقد دعمت الولايات المتحدة هذا التوجه بقوة والذي يتناسب والأفكار النيوليـــبرالية التي رأت فيـــها واشنطن ضرورة لتحريك النمو الاقتصادي خاصة وأن هذه الفترة عرفت ركودا اقتصاديا كبيرا، وخلال كل هذه الفترة كانت المساعدات الأمريكية تصـــل إلى المنطقة كجـــزء من سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الثالث عامة بعد الحرب العالمية الثانية، **والأعمدة البيانية** التالية توضح تطور حجم هذه المساعدات [1]:

تطور حجم المساعدات الأمريكية لأمريكا اللاتينية"المليار دولار"   المليار $



وتظهر الأعمدة البيانية تذبذبا في حجم المساعدات حيث كانت متوسطة خـــلال الستـــينات وانخفضت في السبعينات وأعادت ارتفاعها مع الثمانينات حيث تزامن ذلك مع بدء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية واستمر الارتفاع النسبي مع بداية التسعينات، وعلى الرغم من أن هذه المساعدات كانت تمنح خاصة للأنظمة الموالية للولايات المتحدة بغـــض النـــظر عن نوعها "ديكتاتورية أو ديمقراطية" إلا أنه ومع بداية الثمانينات وفي عهد كارتر بدأت إدانة للديكتاتوريات وربط المساعدات باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.وعموما فإن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تميزت في مرحلة الحرب الباردة بمحاصرة المد الشيوعي خاصة في كوبا والحركات اليسارية الناشئة في "نيكاراغوا" ،بالإضافة إلى سعيها لتعزيز تواجدها الاقتصادي، وهكذا ظلت السياسة الأمريكية وفية لمبدأ مونرو للإبقاء على مصالح أمريكا.

[1]-Connie Veillette, & Others,"U.S. Foreign Assistance to Latin America and the Caribbean", Congressional Research Service, (January 2006),p.1.in www.nationalaglawcenter.org/assets/crs/RL32487.pdf

*المصدر هو عن المرجع المبين، عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المبحث الثاني : عناصر الاستريتيجية الأمريكية في المنطقة

لقد ظلت المنطقة –وكما أشرنا سابقا–مركز نفوذ أمريكي كبير، ولتكريس هذه الهيمنة وتعزيز مصالح الولايات المتحدة بما يخدم استراتيجياتها الكبرى فقد سعت غــداة نهـــاية الحرب الباردة إلى إطـــلاق العديد من السياسات والمبـــادرات على مخـــتلف الأصـــعدة، الاقتصادية منها والأمنية والسياسية وكان الهدف منها إظهار صورة جيدة للولايات المتحدة في نظر شعوب المنطقة بعد سلسلة الانتقادات الموجهة لهـــا في مرحلة الحـــرب الباردة خاصة على خلفية دعم الديكتاتوريات، كما أن المرحلة الجديدة تتمـــيز بتغيـــرات كبرى شهدتها الساحة الدولية بتسجيل العديد من الإصلاحات خاصة على المـــستوى الاقتصادي بتبني أغلب دول العالم للمـــبادئ الليبرالية من قيم الاقتـــصاد الحر والتحـــول نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي، ولم ترد الولايات المتحدة أن تبقى المنطقة بمنآى عن هـــذه التغيرات حيث أن تكيف دولها مع التطـــورات الحاصلة سيخدم المصالح الأمريكـــية التي تعـــرف تواجدًا مكثفًا في المنطقة خاصة على مستوى شركاتها الاقتصادية بنشاطاتها التجارية والاستثمارية الكبيرة.

المطلب الأول : على المستوى الاقتصادي

لقد أضحى العامل الاقتصادي المدخل الرئيسي لفهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وذلك بتشجيعها للإصلاحات المطبقة وكذا سعيها لإنشاء منطقة تبادل حر للأمريكيتين، وقبل التطرق إلى المبادرات الأمريكية في هذا الاتجاه نتعرض بداية إلى الوضعية الاقتصادية للمنطقة مع نهاية الحـــرب الباردة.

أولا– نظرة على الوضعية الاقتصادية مع بداية التسعينات :

إن فشل الشيوعية في إنتاج مجتمعات لا طبقية وضمان توزيع عادل للثروة في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية كان له أثر كبير في تعزيز وجهة النظر الرأسمالية، كما أن شعوب المنطقة تبدي انبهارًا للازدهار والثقافة المادية الموجودة لدى الجار الشمالي، ومع الأزمات التي توالت خلال العقود السابقة فقد تبنت معظم دول المنطقة الوصفة النيوليبرالية خاصة في شقها الاقتصادي من تحرير للتجارة والتمويل وفتح الأسواق أمام المنافسة، وقد دعمت الولايات المتحدة هذه الإصلاحات من خلال إجماع واشنطن ورأى فيهـــا كل من الجمهوريين والديمقراطيين أنها مهمة لتنمية المنطـــقة بمـــا

يضمن استحداث مناصب للشغل وخفض معدلات الفقر .

إن اقتصاد أمريكا اللاتينية مرتبط بشدة بالاقتصاد الأمريكي حيث مع بداية التسعينات زادت صادرات الولايات المتحدة للمنطقة ب 50% لتصل أكثر من 100 مليار $ بسوق استهلاكية قدرت ب410 مليون نسمة، كما أن ديون أمريكا اللاتينية تجاوزت 330 مليار $ في 1992 جزئها الأكبر تجاه الولايات المتحدة (2مليار $ خدمة الدين شهريا تجاهها). ولذا فإن أي تدهور في الاقتصاد الأمريكي يؤثر على اقتصاديات هذه الدول[1] .

كما أن حوالي 70% من المهاجرين البالغين من أمريكا اللاتينية يعيشون في الولايات المتحدة أي حوالي 10 مليون شخص يرسلون معدل 200$ إلى عائلاتهم 7مرات سنويا[2].

وقد تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ما بين 1990-2000 حيث أصبحت تمثل 20% من حجم التجارة الأمريكية الخارجية، كما نمت المنطقة اللاتينية مابين 1991-1997 بمعدل 2.5% [3] .

ولذا يمكن القول أنه بدون اقتصاد نام ووضع مستقر فإن مصالح الولايات المتحدة تكون مهددة في المنطقة حيث لها أهمية كبرى من حيث كونها سوق صادرات كبيرة للمنتجات الأمريكية ومأوى لملايير الدولارات سواء كديون مستحقة أو في شكل استثمارات هذا مع العلم أن المنطقة أكبر مصدر للولايات المتحدة من المواد الأولية .

ثانيا- تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي :

لقد عملت الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينات على إطلاق العديد من المبادرات لتوسيع العمل الإقليمي خاصة في جانبه الاقتصادي رغبة في إمكانية وصول المنطقة إلى نوع من التكامل والاندماج وما يوفره ذلك من فتح للأسواق وتعديل للتشريعات بما يتناسب وحرية المبادلات التجارية، وقبل الخوض في هذه المبادرات نلقي نظرة على الجانب المفاهيمي المرتبط بالإقليمية والتكامل .

1- الإقليمية والتكامل (تحديد المفاهيم) :

1- Wesley A. Fryer, "Defining and Refocusing US Policy Toward Latin America", in: http://www.wesfryer.com/uslapolicy.html

2-Jeffrey Stark,Op.Cit.p.3.

3-Cynthia McClintock," Regional Challenges: Latin America", **in**: Henry R .Nau and David Shambaugh, **Divided Diplomacy and the Next Administration: Conservative and Liberal Alternatives,** (Washington**:** The Elliott School of International Affairs,2004)**,** p.162.

إن ظهور العديد من التطورات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أثر بشكل كبير على الدولة وعلى النظام الإقليمي بشكل عام، وقد مست هذه التطورات مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية منها، فالتحدي الاقتصادي في مختلف جوانبه المالية والتجارية والمعلوماتية ساهم بشكل كبير في ظهور العديد من التجمعات الإقليمية هذا بالإضافة إلى حدة المنافسة على الأسواق وعلى الموارد .

وهكذا فالنظام الإقليمي يعرف أنه نمط من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم معين وهو مستوى تحليل وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول، ويفترض هذا النظام وجود أكثر من ثلاث دول تدخل في شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جغرافية تحقق التقارب والتجاور بين وحداته وحد أدني من التجانس .

ويعتقد دعاة الإقليمية أن بناء تجمعات إقليمية وسيلة لحفظ الأمن، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بمزايا المنظمات الإقليمية الدولية في التعاون السياسي والاقتصادي بين دول التجاور الجغرافي، لكن مع ارتباطها بمبادئ الميثاق، وهكذا نشأت العديد من المنظمات الإقليمية؛ عسكرية مثل حلف الناتو وسياسية مثل الوحدة الإفريقية واقتصادية كالجماعة الاقتصادية الأوربية [1].

أما مدرسة التكامل فقد جاءت ردًا على تشاؤمية الواقعيين المعتمدين أساسا على الصراع والتنافس كتفسير لعلاقات الدول، فحسب التكامليين هناك هامش كبير من أنماط التفاعل تتجسد في التعاون والاعتماد المتبادل بين وحدات متنوعة، معتمدين في ذلك على أسس كالتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي حيث أن عصر العولمة الحالي أصبح يفرض درجة أكبر من الروابط والعلاقات المشتركة والتي تستهدف حماية مصالح مختلف الأطراف من التهديدات من جهة والعمل على تعزيز ودعم هذه الأهداف في مختلف مجالات التفاعل "سياسيا ،اقتصاديا، أمنيا وثقافيا" من جهة ثانية.

ويعرف **دويت** التكامل على أنه حالة تكون فيها مجموعة من الأفـراد يقيمون في إقليم

[1] –محمد السعيد ادريس،**تحليل النظم الاقليمية:دراسة في اصول العلاقات الاقليمية الدولية**(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)،ص ص.19-32.

معين قد خلقـوا تجمعا أو مؤسسات وممارسات قادرة على خلق توقعات شبه مؤكدة بأن هناك تغييرات سلمية سوف تحدث بينهم [1]، ويفترض التكامل توفر بعض الشروط كالتقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي والسياسي والثقافي والتأييد الشعبي لهذا المسار.

وقد عرفت السنوات الأخيرة نشأة العديد من التجارب التكاملية، ويمكن الإشارة هنا إلى تأثير القوى الكبرى في هذه التجارب، حيث إن بعض النظم الإقليمية التي تقع في دائرة جيوبوليتيكية حيوية للدول الكبرى تتأثـر بالتغيرات الحاصلة في هذه الدول وقد تكـون خاضعة لها والمثـال على ذلك النظم الإقليمية لأمريكا الوسـطى والكراييب وعلاقتـها بالولايات المتحدة .

من جهة أخرى تعبر الإقليمية الجديدة على الموجة الجديـدة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداءا من منتصف الثمانينات في شكل كتل وتجمـعات اقتصادية وتجارية كبرى وهي تختلف عن المبادرات العمودية التي سادت أثناء فترة الحرب الباردة حيث تحاول مخاطبة أغلب الاهتمامات كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتحـديات البيئية كما تسعى لحل الصراعات بزيادة التعاون والثقة بين أعضائها وهي أفقـية حيث تلعب الدول دورا محوريا [2].

ورغم تعدد قضاياها إلا أنـها لاتزال تـركز على الجـانب الاقتصادي ومن نمـاذجها التكتل التجاري وله أربع درجات [3] :

*منطقة تجارية حرة: وهي الأدنى حيث يتم رفع القيود أو التعريفات الجمركية.

*اتحاد جمركي: اتفاق على تعريفة موحدة مع الدول غير الأعضاء.

*السوق المشتركة: إلغاء لكافة الحواجز الأخرى غير الجمركية ويوفر أربع حريات (انتقال السلع، العمالة، الخدمات ورأس المال).

*اتحاد اقتصادي: حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية داخل دول الاتحاد.

---

[1] - المرجع نفسه،ص ص.35-36.

[2] –ماريا كريستينا روزاس:**أمريكا اللاتينية والكراييب:الأمن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة**،في كتاب:**التسلح ونزع الـسلاح والامـن الدولي** :الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي،ترجمة حسن حسن و عمرالايوبي ،(الاسكندرية: المعهد السويدي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص ص.392–393.

[3] - محمد السعيد ادريس،مرجع سابق،ص ص.137-142.

2- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA"* :

تعود بداية العمل على تحـــرير التبادل التجاري في أمريكا الشمـــالية إلى منتصـــف الثمانينات حيث بدأت الولايات المتحدة وكندا مفاوضات في هذا الشـــأن توجت بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في 1988 ودخلت حيز التنفيذ مع بداية 1989، ومـــع مطلع التســـعينات سعت الولايات المتـــحدة إلى ضم المكسيك إلى هذه الاتفاقـــية، وبعد المفاوضات وقعت الاتفاقية في ديسمبر 1992 بين "جورج بوش الأب ، والوزير الأول الكندي **ميل**،والرئيس المكسيكي **ساليناس** " ورفعت بعدها إلى الهيئات التشريـــعية في هذه البلدان في 1993 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي1994.

يتكون نص الاتفاقية من حوالي 700 صفحة أكثر من اتفاقية الغاتGATT لسنة 1947 واتفاقية روما "السوق الأوربية المشتركة 1958"، تشتـــمل على أكثر من 300 تعـــريف لإزالة كل غموض، ولها ملاحظات شاملة حول تجارة السلع وإجراءات خفض التعـــريفة الجمركية على المنتجات الطاقوية والبتروكيماوية والزراعية، حيث هناك 16 فصلا تغطي هذه المجالات وجوانب أخرى كالحواجز التقنية على التجارة والاستثمار والاتصـــالات وقطاع الخدمات المالية والدخول المؤقت للمتعاملين الاقتصاديين وحقوق الملكية الفكـــرية وتسوية المنازعات التجارية، كما لم تغفـــل هذه الاتفاقية المعايير والقواعد التي تحكـــم العلاقة بين الدول الأعضاء .

وهكذا فإن النافتا تمثل مقاربة مستندة على دينامية قانونية تركز على القواعد التي توضع للسيطرة على سلوك الأعضاء وأهداف التعاون وحقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة، كما أن آليات تعزيز الاتفاقية محددة بصرامة ولا تسمح إلا بمدة قصيرة للتفاوض والمساومة [1]. نصت الاتفاقية على إزالة معظم التعريفات على المنتجات المتاجر بها بين الدول الأعضاء والعمل على إلغاء باقي التعريفات على مراحل لمدة 15 سنة، ومن شروطها أنها تطبق بالتساوي على كل الدول الأعضاء باستثناء قطاع الزراعة حيث شروط تخفيض التعريفات تكون عبر فترات، وعلى عكس الاتحـــاد الأوروبي النافتا لا تخلق أجهزة فوق الهيئات الحكومية كما لا تضع قوانين أعلي من القوانين الوطنية.

*هناك ملحق بمختصرات تسمية لمعظم الهيئات والمنظمات المتواجدة في المنطقة.

[1]- Ivan Bernier and Martin Roy,"NAFTA and Mercosur : Two Competing Models ?,"in : http://www.ciaonet.org/_global/javascript/global.js

وبطلب من الولايات المتحدة كانت هناك اتفاقيتان موازيتان كانتا محل مفاوضات ووقعتا معا في 1993 أي قبل دخول النافتا حيز التنفيذ وهما:

* اتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي "**NAAEC**" كما أسس مصرف التنمـــية لأمريكا الشمالية " **NAD BANK**" لمساعدة وتمويل استثمارات خفض التلوث.

* اتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون في مجال العمل "**NAALC**" تهدف إلى خلق مؤسســـة للتعاون بين الدول الثـــلاث لحل مشـــاكل العمل والتنسيق بين اتحـــادات التجار والعمال والمنظمات الاجتماعية لمحاولة توحيد معايير العمل "توظيف، رواتب..." [1].

لقد استهدفت الولايات المتحدة من هذه الاتفاقية البحث عن أسواق جديدة لمعالجة العجز في ميزانها التجاري المتصاعد من 74.1مليار$ سنة1991 إلى 174.5مليار$ سنة 1995 كما عملت على أن تجعل من هذه الاتفاقية تجربة ناجحة تكون سببا وحافزا لاستقطاب دول أخرى من أمريكا الجنوبية والوسطى حيث برزت الشيلي والأرجنتين والبرازيل كدول مرشحة لدخول هذه الاتفاقية . ومع 2003 دخلت الاتفاقية مرحلتها الثانية ألغت الحكومة المكسيكية التعريفات الحمائية على جميع المنتجات الزراعية والدواجن الواردة لتصبح بذلك صاحبة أكبر نسبة واردات معفاة في العالم"94% من حجم وارداتها"،في حين تظل منتجات السكر والألبان تخضع لتعريفات متفاوتة حتى تسقط تماما في جانفي 2008.

لقد أضحى الاقتصاد المكسيكي التاسع عالميا بقيمة تصل الى600 مليار$، وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف إلى ما يقرب 257 مليار$ عام 2002، إلا أن هناك أرقام سلبية سجلها الاقتصاد المكسيكي في ظل هذه الاتفاقية حيث ارتفع معدل البطالة في جوان2003 إلى 3.17%، ويقع حوالي 54 مليون من 100مليون مكسيكي تحت خط الفقر [2]، كما أن قطاعات اقتصادية حيوية تأثرت خاصة قطاع الزراعة نظرا لصعوبة منافسة الشركات الأمريكية المتميزة بالجودة والتكنولوجيا العالية المستعملة وبسبب أيضا الإجراءات المتخذة من الولايات المتحدة لحماية منتجاتها. وتعد التجربة المكسيكية اختبارا حقيقيا لمدى مقاومة اقتصادات الدول النامية عند دخولها في الشراكة وتحرير التجارة مع الاقتصاديات المتطورة، ولذا فهي محل متابعة وتقييم دول المنطقة.

---

[1]- "North American Free Trade Agreement",in:
http://en.wikipedia.org/wiki/North_American_Free_Trade_Agreement-- > <HTML

[2] – يسرى الشرقاوي،"المكسيك وأمريكا:حدود ساخنة وملفات متجددة"،السياسة الدولية ،عدد145، (أكتوبر 2003)،ص ص.248-249.

3-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى"CAFTA " :

في جانفي 2002 أعلن جورج بوش أن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع دول أمريكا الوسطى تعد أحد أولويات إدارته، وقد دعم الكونغرس هذه المبادرة بإعطائه الموافقة عليها حيث بدأت المفاوضات، وتم التــوصل إلى اتفــاقية مع كل من السالفــدور وغواتيــمالا والهوندوراس ونيكاراغوا في 17-12-2003، وقد انضمت إليها كوســتاريكا في جانفي 2004، وفي نفس الشهر بدأت المفاوضات مع جمهورية الدومينكان للانضمام للكافتا، وفي 28-5-2004 وقع **روبرت زوليك** " **Robert Zoellick**" ممثل الولايات المتحدة للتجارة وبقية ممثلي الدول على 2400 صفحة من نص الاتفاقية، وصادق عليها مجلس الشيوخ في 30-6-2005 ومجلس النواب في 27-7-2005 وفي مارس 2006 تسلمت السالفدور الرئاسة الدورية.

إن هذه الاتفاقية هدفت إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى، وبمصادقة كل الــدول ستزول حــوالي 80% من التعــريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية لهذه الدول [1]، إلى أن تلغى جميع التعريفات في وقت لاحق، وهكذا أصبحت المنطقة ثاني أكبر سوق استيراد للمنتجات الأمريكية بعد المكسيك بحوالي 15 مليار$ وبلغ إجمالي التجارة المزدوجة 32 مليار$.

وقد أعلن زوليك أن هذه الاتفاقية ستفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية وتساعد دول أمريكا الوسطى في عصرنة اقتصادياتهم وتحسين قوانــين العمل وحقــوق العمال ودعم وتعزيز المعاييــر البيئية الصارمة، وبموجب هذه الاتفاقية تلــتزم الدول المــوقعة برفع التعريفات والحواجز أمام الاستثمار وفتح قطاع الخدمات الحكومية أمام الاستثمار الخاص وإلغاء دعم هذه الدول للمزارعين ماعدا زراعة السكر، والالتزام بتنفــيذ القوانين البيئية، وتكييف معايير العمل وفق ضوابط منظمة العمل الدولية كمارأت واشنطن أن هذه الاتفاقية ستقلص من الفساد الحكومي بوضعها لمقياس الشفافية كأحد شروط نجاح المبادرة [2].

ويمكن الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لاقت انتقادًا من داخل الولايات المتحدة من بعض الأوساط البيئية، ومن منظمات المجتمع المدني لدول أمريكا الوسطى خاصة وأن هذه الدول تتميز ببنيتها الاقتصادية الضعيفة وغير القادرة على منافسة الشركات الأمريكية.

---

[1]- صافيناز محمد أحمد:" قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية" السياسة الدولية،عدد163 ،(جانفي2006)،ص ص.186-187.

[2]- http://en.wikipedia.org/wiki/CAFTA-->< HTML

4- السعي لإنشاء منطقة تبادل حر للأمريكيتين "FTAA" :

لقد وضعت واشنطن مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة لمنطقة نصف الكرة الغربي على قمة أولوياتها، حيث تضم المنطقة 34 دولة وتمتد من آلاسكا إلى جنوب الأرجنتين بعدد سكان يتجاوز 820 مليون نسمة وناتج قومي إجمالي يصل إلى 12 ألف مليار دولار كما أن التكامل ليس فقط تصميم حكومي بل حقيقة اقتصادية واجتماعية حيث أن أكثر من 33 مليون أمريكي هم من أصول لاتينية وما بين 1985-1995 كان53% من المهاجرين إلى الولايات المتحدة من المنطقة [1]، وقد عبر بوش الأب عن هذه الرغبة الأمريكية قائلا:

«إن دول القارة الأمريكية مستعدة لشراكة لم يسبق لها مثيل بين أمم متطورة وأخرى نامية..»[2]

وهكذا فقد أعلن بوش في 27-6-1990 في ندوة صحفية في البيت الأبيض نية الولايات المتحدة إعادة النظر في علاقاتها مع أمريكا اللاتينية من أجل مشروع فتح أسواقها، كما يتعين على الولايات المتحدة تعزيز علاقاتها مع مجمل دول القارة في إطار العمل المتعدد لدفع اقتصاديات دول المنطقة بعد سنوات الركود خلال الثمانينات وهذا لبناء شراكة حقيقية بين الأمريكيتين، وقد طلب بوش الأب مخطط اقتصادي شامل يستهدف أمريكا اللاتينية عقب قمة الأمريكيتين في **سان خوزي** (كوستاريكا، أكتوبر1989)، كما أعطى بوش أهمية لدور وزارة الخزانة الأمريكية في دعم هذا المشروع خاصة مع مشكلة الديون واقترح بوش منطقة تبادل حر من ثلاث نقاط :

- تمثل الجزء **الأول** في العمل على ترسيخ التعاون بين الأمريكيتين وتسريع حركة فتح اقتصاديات أمريكا اللاتينية، حيث الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على منطقة تبادل حر مع دول أو مجموعات الدول الراغبة في تعميق العلاقات التجارية.

- وركز الجزء الثاني من هذا المشروع على ترقية الاستثمار بدعم دخول رأس المال الأجنبي للمنطقة من خلال إجرائين أعلنهما بوش:

*الأول أن تعمل الولايات المتحدة وبنك التنمية للأمريكيتين على خلق برامج إقراض لصالح الدول المخفضة للعوائق على الاستثمار الدولي واستدعي البنك الدولي أيضا لدعم هذا البرنامج.

---

[1]- Jeffrey Stark,Op.Cit.p.3.

[2] - أفنوخ غنية،"البعد الاقتصادي للإستراتيجية الإقليمية الامريكية في ظل العولمة"،رسالة ماجيستر،قسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر،موسم:(2001/2000)،ص.153.

*والثاني استهدف خلق صندوق جديد للاستثمار للأمريكيتين(الصندوق المتعدد للاستثمار) ويدار من طرف بنك التنمية للأمريكيتين ويزود بمبلغ 300 مليون$ سنويا منها 100 مليون دولار من الولايات المتحدة ودعي كل من اليابان والاتحاد الأوربي لدعم مماثل .

-أما الجزء الثالث فيتعلق بمشكلة الدين من خلال خطة **بـــرادي** "Brady" لخفض ديـــون أمريكا اللاتينية بقيام مفاوضات ثلاثية تضم (واشنطن، البنوك التجارية الدولية، حكومات المنطقة) مع الإشارة إلى أن خطط خفض الدين اشترطت ببرنامج إصلاح اقتصادي، كما اقترح بوش ربط خفض الدين بتطوير برامج حماية البيئة [1].

وقد التزم كلينتون بهذا المسعى خاصة عند انعقاد قمـــة الأمريكيتين في ميـــامي9-11 ديسمبر1994، من خلال التأكيد على ضرورة مناقشة المسائل الاقتصادية والتجارية في إطار مسار المفاوضات بشأن منطقة التبادل الحر، حيث اتفـــق على الإلغـــاء التدريجي للحواجز الجمركية أمام الاستثمار، ثم أعقبت هذه القمـــة عدة اجتماعات لوزراء التجارة (**دينفر**1995، **قرطاجنة**1996 ...) واتفق على إقامة هذه المنطقة مع مطلع 2005 وذلك بعد المرور على عدة إجراءات اندماج تدريجي [2] .

وقد كان مؤتمر **بيلو أورزونتو** في مارس 1997 بالبرازيل حاسما حيث دافعت الولايات المتحدة على ضرورة تحديد مواعيد نهائية، كما دعمت واشنطن مفاوضات متزامـــنة في كل القطاعات، بينما اقترحت مجموعة الميركسور*"**MERCOSUR**" ثلاث مراحل تبدأ الأولى بتسهيل العمل التجاري 98-99، ثم تنسيق مختلف المعايير التقنية 2001-2003، وأخيرًا تخفيض الحواجز الجمركية 2003-2005، وقد أصرت الولايـــات المتحدة على أن كل مجالات النشاط الاقتصادي تكون موضع المفاوضات على قاعدة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "**OMC**" [3] .

---

[1]-Jean-Gérald Cadet,Op.Cit.pp.33-37.

[2] - أفنوخ غنية،مرجع سابق،ص.159.

*السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية: تعود جذور تأسيسها إلى مجموعة اتفاقيات بين البرازيل والأرجنتين سنة1980 ،وقد عرفت ظهورهـــا الرسمي في 26-3-1991 في قمة أسونسيون "البراغواي" والتي جـــمعت أربع دول مؤســـسة "البراغواي،الأرجنتين،البرازيل،الارغـــواي"، وبموجب الاتفاقية تتحرك السلع والخدمات وبحرية وتم خلق تعريفة جمركية خارجية موحدة ،وفي قمة **اورو بريتـــو** تـــم انـــضمام الإكـــوادور كولومبيا وفنزويلا وأعلنت المكسيك وبنما كدول مرشحة للانضمام ،وقد وسعت نشاطاتها حيث لها شراكات مع عدة منـــاطق اقتـــصادية ودول كالاتحاد الأوربي والهند وبعض دول المنطقة كالشيلي،ويبلغ عدد سكان المجموعة 213مليون نسمة بناتج محلي إجمـــالي بلـــغ 1175.5مليـــار دولار سنة 1998.

[3]-Ivan Bernier and Martin Roy, Op.Cit.

وقد تلى ذلك اجتماع سان خوزي في 1998 ثم القمة الثانية للأمريكيتين في أبريل 1998 بسانتياغو وقمة كيباك في2001، وأضحت بذلك كل دول المنطقة باستثناء كوبا موقعة على ثلاث من دورات القمة (ميامي، سانتياغو، كيباك).

ومواصلة على نفس النهج فقد قدمت إدارة بوش الابن أجندة تجارة حرة هامة، حيث في 2002 أعطت سلطة تفاوض سريعة لاتفاقية واسعة للتجارة الحرة للأمريكيتين"FTAA " كما عملت إدارة بوش على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول كالشيلي والبيرو أو مع مجموعات إقليمية كتوقيع الكافتا.

لكن وعلى الرغم من وضع سنة 2005 كحد نهائي لدخول منطقة التجـارة الحرة حيز العمل إلا أن ذلك لم يتم بسبب العراقيل التي واجهتها الجهود الأمريكية والتي سنأتي على توضيحها.

وخلال زيارة بوش للمنطقة في 2007 أكد على مواصلة الولايات المتحدة سعيها لإقامة منطقة التبادل الحر كوسيلة وحيدة للتنمية .

وعموما يمكن القول إن هذا الإصرار الأمريكي يستهدف فتح الطريق أمـام الشركات الأمريكية لاكتساح أسواق المنطقة بتعريفات جمركية مخفضة تكريسا لهيمنتها، ولمعالجة عجز ميزانها التجاري المتفاقم في فترة التسعينات، كما سعت إلى تطوير العمل الجماعي لمخاطبة مشاكل أخرى تعاني منها القارة كالفقر والمديونية والتلوث البيئي، كما أن الأهمية الاقتصادية للمنطقة بدأت تزداد في ظل ارتفاع أسعار النفط وذلك لكون أن المنطقة بها احتياطات طاقوية مهمة وجزء منها يصدر إلى الولايات المتحدة " فنزويلا، كولومـبيا، المكسيك، بوليفيا، البرازيل" .

أما الجانب اللاتيني وإن تباينت مواقفه تجاه تحرير التجارة إلا أنه كان يسعى من جانبه إلى ولوج الأسواق الأمريكية ذات الطـاقة الاستهلاكية الكبيرة ، والاستـفادة من احتكاك شركاته بالشركات الأمريكية عالية الخبرة والكثيرة الاستعمال للتكنولوجيات الحديثة .

5-معوقات تحقيق الاندماج :

إن العراقيل التي تقف أمام مســار تحقيق إجماع حول توقيع اتفـاقية التجـارة الحرة للأمريكيتين كثيرة، فمنها ما هو على المستوى الداخلي للولايات المتحدة، ومنها ما يتعلق بالتطورات الإقليمية وتأثيرها المباشر على مدى تقدم سير المفاوضات كأوضاع المكسيك

مع النافتا وأمريكا الوسطى مع الكافتا، ثم أوضاع اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية ومدى قدرتها على إمكانية تحقيق فوائد من هذه المبادرة دون أن ينعكس ذلك سلــبا على بـــنيتها الاقتصـــادية والاجتماعية الهشة والضعيفة أصلا.

1.5- داخلـــيا :

لقد واجهت إدارة كلينتون صعوبات وضغوطات كبيرة على المستوى الداخلي للحصول على سلطة التفاوض بشأن القضايا التجـــارية وذلك للتشدد الذي يبديه الكـــونغرس تجـــاه الشؤون التجارية كخفض الحواجز الجمركية والوصول إلى منطقة التبادل الحر، وهذا ما يفسر طول مدة مناقشة مختلف لجان الكونغرس للمشروع، كما أن الشأن الاقتصادي يمس مباشرة مصالح الشركات خاصة الكبرى منها نظرا للنفوذ الكبير الذي تـــتمتع به جماعات الضغط من أصحاب هذه الشركات .

ومع سيطرة الحزب الجمهوري على الكونغرس في انتخابات 1996 أصبحت الوضعية أصعب نظرا لتشابك وتعدد مصالح مختلف الفاعلين وارتباط ذلك بالتوجهات الحزبية، وفي هذا الإطار تم تعطيل مشـــروع قانون عرضه كلينتون على الكونغـــرس في 1998 لبدء المفاوضات بفعل تدخل جماعات ضغط معارضة للمشروع .

كما أن مصدر المعارضة ليست فقط المؤسسات الرسمية فهناك أيضا بعض مؤسسات المجتمع المدني التي ترفض المبادرة، كالجمعيات والمنظمات التي تعمل على حماية البيئة وبعض المجموعات العرقية من السود ذووا الأصول اللاتينية .

وتتباين مواقف الولايات الأمريكية نفسها بشأن قبول هذا المشروع فكاليفورنيا مثلا تبدي ترددا وذلك لكونها الأقرب من المنطقة الجنوبية حيث تتخوف من تحول كبيـــر للشركات الأمريكية للجنوب (يد عاملة رخيصة، ضعف الالتزامات البيئية) مما سيـــؤثر على اليد العاملة في الولاية كما تختلف الردود بين مؤيد ومعـــارض داخل بعض الولايـــات وذلك بحسب نوع القطاعات، فبينما ترفضه الأوساط الصناعية والزراعية تؤيده أوساط قطاعي الخدمات والنقل ، وبنبرة تشاؤمية يقول **كريستيان جيرو:**

« ان مشروع الأمريكيتين الذي بدأ بقمة ميامي 94 وأكدته القمة الثانية بسانتياغو98 قد لا يؤدي إلى إنشاء منطقة تبادل حر للأمريكيتين في جانفي2005 لأن المسار طويل والعقبات كثيرة» [1].

---

[1] - أفنوخ غنية،مرجع سابق،ص ص.161-163.

2.5- خارجيـــا :

إن الأسباب الخارجية التي تعد عائقا حقيقيا للمشروع الأمريكي متعددة، حيث ترتبط أولا بأسـباب موضوعية تتعلق بمستوى البنية الاقتصادية لدول المنـطقة ومـدى قدرتها واستعدادها للمنافسة، وثانيا تخص النتائج المحققة من التجـارب الاندمـاجية الموجودة "نافتا، كافتا" حيث اعتبرت معيارًا حقيقيا لنجاح أو فشل الولايات المتحدة في تمـرير هذا المشروع وأخيرا وكنتيجة للسببين السابقين تظهر مظاهر رفض المشروع خاصة من دول أمريكا الجنوبية الملتفة حول تجربة الميركوسور.

*** أهم سمات البنية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية :**

إن دول أمريكا اللاتينية وكبقية دول العالم الثالث تعاني العديد من المشاكل على مختلف المستويات خاصة الاقتصادية منها تركت شعوب المنطقة تعيش أوضاعا صعبة رغـم أن هذه الدول قديمة العهد بالاستقلال، وتعود أهم أسباب هذه الوضعية إلى:

- عدم كفاية السوق الداخلية وهذا ما يجعـل عائدات الدولة تابعة لقدرة الصـادرات على اختراق الأسواق العالمية، وهكذا فأي تذبذب خارجي يـؤثر مباشرة على أسـعار تلك الصادرات وهذا ما يكرس تبعيتها للسوق الخارجية .

-عدم تنويع الصادرات حيث أن الاعتماد السابق الذكر يتميز أيضا بتركيزه على قطاعات معينة للتصدير دون غيرها حيث أغلبها تكون إما منتجات زراعية وصيدية أو مصـادر طبيعية، وكلا السببين السابقين يؤديان الى اعتماد هذه الدول على التعريفة على الواردات كمصدر للدخل .

-ضعف البنية القانونية حيث تتـميز المؤسسـات الإدارية بالضعف، ولذا تجـد هذه الدول نفسها غير قادرة على توفير المصادر المادية والبشرية الضرورية لوضـع الإطار المؤسساتي المطلوب الذي سيفرضه المشروع الاندماجي .

-تتميز دول المنطقة ببنية تحتية هشة وضعيفة وهذا سيقوض قدرتها على المنافسة وعلى جلب الاستثمارات اللازمة (نقل، اتصالات، تخزين...)[1].

-تباين مستويات التنمية بين هذه الدول نفسها، فمثلا تسيطر الدول الأكثر نمـوا في القارة

---

[1]-Geneviève Lessard, "Les économies de petite taille et la ZLÉA"Groupe de recherche en économie et sécurité, Montréal :Canada, volume 2, numéro 4,(mars 2000),pp.12-14.

(و.م.أ، كندا، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) على أكثر من 95% من الناتج الإجمالي للمنطقة، كما كان في 1995 دخل الفرد في الولايات المتحدة وكندا أكــبر 108 مرة من بقية الدول الفقيرة، والناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر 5 مرات من ناتج دول أمريكا اللاتينية مجتمعة[1].

ومن مؤشرات ضعف اقتصاديات المنطقة هناك فقط ثلاث بلدان من عشرين بلد في أمريكا اللاتينية حققت نسبة نمو بلغت 5% خلال التسعينات وهي الشيلي والأرجنتين والبيرو، كما أن دخل الفرد لم يتطور وبقي نفسه مابين 1990-2000، ومن جــهة أخرى تزداد حدة التباين والتفاوت في الدخل حيث يحصل سبــع سكان القارة على أكثر من نصــف دخل القارة [2].

إن كل هذه الأرقام والسمات الاقتصــادية تؤكد أن هذه الدول مازالت غير مهيئة على مختلف المستويات للدخول في اتفاقية التجارة الحرة التي تضمن المنافع المتبادلة، خاصة مع القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

*** النتائج العكسية لتجارب الاندماج الإقليمية "النافتا والكافتا" :**

إن النتائج المحققة من تجربة النافتا تبين بوضوح مدى تأثر الاقتصــاد المكسيكي بهذه التجربة نظرا للفارق الكبير بينه وبين الاقتصاد الأمريكي والكندي- فباستثناء السنوات الأولى الثلاث بعد تطبيق الاتفاقية أين سجلت المكسيك بعض الانتعاش- جاءت النتائج فيما بعد مخالفة للتوقعات، ففي تقرير لكارنيجي استنتج أن النافتا لم تساعد الاقتصاد المكسيكي ليواكب النمو المتزايد لطلبات الوظائف كما أن أجور المكسيكــيين أضحت أخفــض مما كانت عليه، ولذا فإن نزوح المكسيكيين لم يتوقف نحو الولايات المتحدة بحثا عن العمل كما فشلت محاولات تطوير قطاع الزراعة المكسيكي [3]، كما تظهر إشكالية أخرى وهي عدم التزام الجانب الأمريكي بقواعد النافتا نفسها، وذلك باستمرارها في سياسة فــرض الرسوم ودعم المزارعين .

---

[1]-Ibid,p.5.

[2] - بيتر حاكم:"هل حكم على أمريكا اللاتينية بالتخلف"،ترجمة:خالد الفيشاوي،الثقافة العالمية،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون،عــدد103، (نوفمبر 2000)، ص.74.

[3]-Todd M. Walters, "The Mexico-U.S. Partnership Enhancing Our Common Security", Cambridge: Report From a Workshop Organized by The Institute for Foreign Policy Analysis, (December 2005),p.13.

لقد ازداد العجز في الميزان التجاري المكسيكي منذ توقيع اتفاقية النافتا مع الولايات المتحدة حيث وصل في الفترة ما بين 1995-2002 الى مليار دولار والأمر نفسه ينتظر أن يحدث لدول أمريكا الوســطى مع الكافتا ذات الاقتصاديات الأكثر تخلفا من المكسيك حيث العديد من الشركات أعلنت إفلاسها لعــدم قدرتهــا على منافسة المنتجات الأمريكية عالية الجودة [1]، وكنتيجة طبيعية لإغــلاق العديد من الشركات فإن البطالة ارتفعت خاصـــة في المكسيك بعدما كان ينتظر العكس والجدول التالي يوضح تطور نسبة البطالة قبل وبعد دخول النافتا حيز التنفيذ [2]:

جدول:6 تطور نسب البطالة في بلدان النافتا قبل وبعد الاتفاقية

الدولة / السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996*	1997*
الــو. م . أ	6.8	7.5	6.9	6.1	5.6	5.5	5.6
كنـــــدا	10.4	11.3	11.2	10.4	9.5	9.3	9
المكسيك	2.6	2.8	3.4	3.7	6.3	6	5.5

*** توقعات المصدر.**

ويبين الجدول ارتفاع نسبة البطالة في المكسيك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مقارنة بالفترة السابقة ويجد تفسيره في سياسات التحرير التجاري التي أدت إلى إفلاس العــديد من الصنـــاعات الوطنية وتسريح عمالتها، وتذهب التوقعات إلى أن 40% من القوى العاملة ستفقد وظائفها في السنوات القادمة [3]. ويقول "**ميجويل تنكر سالاس**" الخبير في علاقـــات نصـــف الكرة الغربي بكلية "**بومونا**" في كاليفورنيا مقيمًا تجربة النافتا:

«لقد مضى علينا حتى الآن ما يزيد عن عقد من الزمان منذ تنفيذ اتفاقية "النافتا"، ومـــع ذلك نجد أن هناك شعوراً متزايداً بأن تلك الاتفاقية قد أدت إلى سلبيات، وخصوصا فيما يتعلق بالشعور بأن كل دولة من الدول قد فقدت بعض سيادتها على أراضيها نتيجة لبنود تلك الاتفاقية... علاوة على أن الآمال التي كان الناس يعلقونها على تنفيذ تلك الاتفـــاقية مثل تحسين المستوى الاقتصادي، وخلق الوظائف، ورفع مستوى النمو، لم تتحقق...»[4].

---

[1] - صافيناز محمد أحمد،مرجع سابق،ص.188.

[2] –علاء السيد عبد العزيز،"مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الأمريكيتين،"السياسة الدولية،عدد 127،(جانفي 1997)،ص.148.

[3] –المرجع نفسه،ص.149.

[4] - هوارد لافرانشي:"قمة النافتا وهواجس حول السيادة" في :

http://www.arabinfocenter.net/index.php ?

*** الرفض على مستوى المنطقة الجنوبية :**

إن محور رفض المشروع الأمريكي تشكله ثلاث دول رئيسية في المنطقة الجنـوبية وهي البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، فالبرازيل ترى فيه تجسيدا للهيمنة الأمريكية وتهديدا لمكانتها الإقليمية المتميزة في المنطقة الجنوبية وفي الميركوسور خاصة، حيث الوضع أفضل من حيث الازدياد الكبير في حجم المبادلات التجـارية بين دوله، بالإضافة إلى تقارب مستويات التنمية داخله حيث يقول رائد التبعية والرئيس البرازيلي السابق **فرناندو كاردوسو** ما بين" 1994-2003 " في قمة كيباك 2001 :

« إن منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين اختيارنا ولكن الميركوسور قدرنا »[1].

ويؤكد الرئيس البرازيلي الحالي **لولا داسيلفا** نفس الرؤية عندما يعتبر **أن** الميركـسور تكريس لزعامة البرازيل في ساحتها الإقليمية عكس منطقة التجارة الحرة المجسدة للهيمنة الأمريكية، كما أن الرفض البرازيلي مـرده أن الولايات المتحدة تحصر التفـاوض على قطاعات خدماتية بينما تصر دول أمريكا اللاتينية التفاوض على المنتجات الزراعية، وقد نجحت البرازيل في ضغوطها حيث أقر بوش الابن في زيارته للبرازيل بضرورة خفض مخصصات الدعم الزراعي مع احتمال إلغائها والامتثال لمعايير الكـفاءة الإنتاجـية التي تضعها منظمة التجارة العالمية OMC [2].

وتتشابه أسباب الرفـض الأرجنتيني مع البرازيـل حيث الأرجنتين عضو فاعـل في الميركوسور، كما ترى ضرورة أن يكون إنشاء منطقة تبادل حر للأمريكيتين في ظروف وشروط متوازنة وعادلة خاصة للدول النامية، وتؤيد الأرجنتين المباحثات بشأن تحـرير التجارة بين دول المنطقة وفقًا لمبدأ التفاوض الجماعي في إطار مجمـوعة الميركوسور خاصة وأن 25% من تجارتها تتم مع هذه المجموعة، كما تظهر في الوقت الراهن أسباب سياسية وراء الرفض الأرجنتيني حيث أغلبية الرأي العـام أضـحت ترفـض وصـفات الليبرالية الجديدة بما أفرزته من أزمات اجتماعية كبيرة .

وتأتي فنزويلا في مقدمة المعارضين للطموحات الأمريكية حيث يرى **شافيـز** في هذا المشروع تكريسًا للهيمنة الأمريكية ومحاولة لسيطرتها وضغطها على أنظمة المنطقة لفرض تبعيتها لمواقف وسياسات واشنطن، حيث اقترح شافيز في قمة الأمريكيتين في

---

[1] - رضا محمد هلال:"البرازيل-أمريكا:مستقبل العلاقات"، السياسة الدولية،عدد101،(جانفي2003)،ص.196.

[2] - صافيناز محمد أحمد ،مرجع سابق،ص.187.

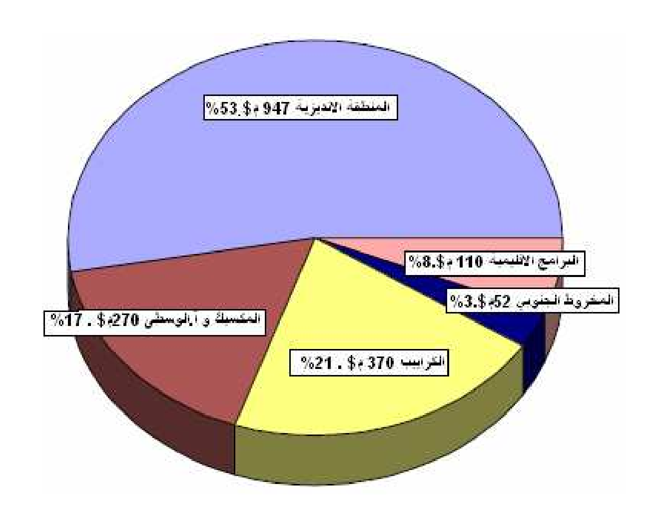
الأرجنتين مشروع نمــوذج **البديل البوليفاري** ردا على منطقة التجارة الحرة، ودعمــت هذه المبادرة دول الميركوسور [1]، وتهدف المبادرة إلى بناء كتلة جنــوبية وضم كوبا إليــها في مــواجهة المشاريع والأهداف الأمريكية .

ثالثا: تقديم المساعدات الاقتصادية للمنطقة

إن أحد أهم ركائز السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية هي برامج المساعدات المقدمة في أشكال متعددة ولعدد كبير من دولها، وقد بدأت برامج المساعدات هذه بعد الحــرب العالمية الثانية للدول النامية واستهدفت خلال الحرب الباردة استقطاب الدول إلى المعسكر الغربي في مواجهة الشيوعية .

تمثل المساعدة الأمريكية للمنطقة 9% من ميزانية المساعدة الأمريكية العالمــية حيث قدرت في 2005 بحوالي 1.8 مليار$، الجزء الأكبر منها للمنطقة الإنديزية* ب947 مليون$، ثم منطقة الكرايبب ب370 مليون$ والمكسيك وأمريكا الوسطى 270 مليون$ في حين لا تستفيد دول المخروط الجنوبي* إلا من52 مليون$، وتخصص واشنطن مبالغ لبرامج إقليمية أخرى بقيمة 110 مليون$، والقرص البياني يبين توزيع هذه المساعدات [2]:

توزيع حجم المساعدات الأمريكية حسب المناطق "عينة 2005"





[1] ـالمرجع نفسه،ص.186.

*نسبة الى جبال الانديز وتضم المنطقة كل من البيرو وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا.

*وتضم الأرجنتين والبرازيل والارغواي والبراغواي والشيلي.

[2]- Connie Veillette ,& Others , Op.Cit.p.3.

وتتميز هذه المساعدة بتزايدها المستمر حيث في 1994 كانت لا تتعدى 8.2% من حجم المساعدة الخارجية الكلية للولايات المتحدة .

وهناك برامج مساعدة تتعلق بالجانب التقني والمالي تخص الدول الأضعف اقتصاديا لدعم مشاركتهم في مسار مفاوضات منطقة التجارة الحرة وذلك لتسهيل عملية التحول من خلال العمل على تقوية القواعد المالية والضريبية وجعل نظم الاستثمار أكثر مرونة لتطبيق قوانين OMC [1].

وبالتفصيل في توزيع المساعدات، فإن المنطقة الإنديزية مساعداتها موجهة لمكافحة المخدرات ومعونات غذائية وتكنولوجية، وبرامج الإصلاح القانوني والقضائي، أما دول المخروط الجنوبي، ولأن دولها من الدخل المتوسط فإنها تستلم المستويات الأدنى من المساعدة وأغلبها للبرازيل موجهة لعمليات التحديث وبرامج اجتماعية تخص الطفولة والصحة حيث أن أكثر من 60% من مرض الايدز المنتشر في المنطقة تعاني منه البرازيل وأمراض أخرى كالملاريا والسل، بالإضافة إلى المشاكل البيئية المتعلقة بتهديد الثروة الخشبية للأمازون، ويعد البراغواي ثاني متلقي للمساعدة حيث عانى كثيرا من الركود الاقتصادي ومشكلة الدين الخارجي.

وتركز المساعدة للمكسيك على مكافحة المخدرات ومشاكل الهجرة وبرامج التبادل التعليمي والثقافي، فيما يتباين توزيع حجم المساعدة إلى أمريكا الوسطى فبينما لا تستفيد كوستاريكا منها نظرا لاستقرارها السياسي والاقتصادي تستفيد الدول الأخرى خاصة التي عانت كثيرا من الحروب الأهلية والفقر والعنف المنتشر حيث المساعدات تركز على التنمية والجانب الصحي ومساعدات غذائية لإغاثة المتضررين من الكوارث الطبيعية التي تعهدها المنطقة ومنها الهندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور [2] .

أما منطقة الكرايبب والتي تضم 16 دولة تحصي34 مليون نسمة تعتبر هايتي مستقبل رئيسي للمساعدة الأمريكية ب 1.1مليار$ تليها جاميكا ب 509 مليون$ لتأتي جمهورية الدومينيكان ب352 مليون$ وأخيرا 352 مليون$ لباقي دول الكرايبب، وتركز المساعدة على برامج التنمية والتطوير وقضايا اجتماعية أخرى.

---

[1]-Geneviève Lessard, Op.Cit,pp.18-19.
[2]- Connie Veillette,& Others., Op.Cit.pp.10-12.

وعموما يمكن تلخيص أهداف هذه المساعدات فيما يلي:

* تخفيف الفقر ومساعدة دول المنطقة على تحقيق النمو الدائم .
* مكافحة الأمراض خاصة المعدية وترقية الرعاية الصحية .
* إصلاح قطاعي العدالة والإدارة ومكافحة الفساد .
* نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

إن برامج المعونات والمساعدات الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1]، كما أن هناك برامج إقليمية أخرى، وترتبط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الأمريكية، ومدى تحسن وتقدم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة .

ويمكن القول أن حجم المساعدة المقدمة لدول المنطقة ضعيف، إذ تعتبر كامل المنطقة ثالث متلق للمساعدة الأمريكية على المستوى العالمي بعد إسرائيل ومصر.

والجدول المبين في الملحق رقم 4 يحدد قيمة هذه المساعدات لمختلف الدول لسنة 2005.

---

[1]-Connie Veillette,& Others ,Op.Cit.p.24.

المطلب الثاني: على المستوى الأمنـــي

يمكن القول أن الاهتمام بالجانب الأمني بدأ قديما حيث أن مبدأ مونرو يحمل في جوهره أهدافا أمنية تقضي بضرورة حماية استقرار المنطقة من أي تدخل لقوى خارجية، وكما ذكرنا سابقا فان المنطقة تعتبر امتدادا استراتيجيا ومنطقة نفوذ للولايات المتحدة ولذا فإن أمنها من أمن الولايات المتحدة، وخلال الحرب العالمية الثانية تم تأســيس جدار الدفاع للأمريكيتين"**IADB**" لتنسيق الدفاع في نصف الكرة الغربي ضـــد أي احتلال خارجي ثم معاهدة المساعدة المتبادلة "**ريـــو**" في 1947 التي استهدفت التعاون في مواجـــهة أي تهـــديد لدول القارة، وقد استمر هذا النهج من خلال ميثاق "**بوغوتا**" وإنشاء منظمة الدول الأمريكية "**OAS**" في 1948، والتي وضعت الجانب الأمني أحد أهم أهدافها حيث اعتبـــرت أن أي هجوم على إحدى دول المنطقة يعتبر هجوما على الكل وذلك للحفاظ على استقلال وسيادة هذه الدول، وخلال مرحـــلة الحرب الباردة ظلت الاسترتيجيـــة الأمريكيـــة مركزة على محاصرة المد الشيوعي.

وبعد نهاية الحرب الباردة تراجعت أهمية الجانب الأمني لحساب الاهتمامات الاقتصادية لكن هذا لم يلغ حضوره في مؤتمرات القمة المنعقدة خلال فترة التسعينات، وبعد أحداث 9/11 عاد ليفرض نفسه على جداول الأعمال، لكن أهم ما أصبح يميز النقاشـــات حول التحديات الأمنية هو غياب الإجماع حول أكثر المصادر تهديدا، فبينما تصـــر الولايات المتحدة على أن انتشار المخدرات والإرهـــاب الدولي يعتبران الأكـــثر مصدرا للتـــهديد والعنف في المنطقة، تعمل بقية الدول على إدخال قضايا أخرى على نفس أهمية المخاوف المعبر عنها أمريكيا كالفقر واللامساواة المنتشرة بشكل واسع .

أولا– مكافحة المخدرات :

إن مكافحة المخدرات (إنتاجا وتهريبا وترويجا) تقع على رأس اهتمامات السياسة الأمنية الأمريكية، حيث تنتج دول الانديز الثلاث وحدها " كولومبيا، البيرو، بوليفيا " 85% من المادة الخام للكوكايين المروج في الولايات المتحدة والذي يقتل حوالي 3000 أمريكي سنويا والذي يمر على عدة دول من أمريكا الوسطى والكراييب ليصل إلى الولايات المتحدة حيث تعتبر المكسيك منطقة لعبور 70% من الكوكايين و 20 الى30 % من الهيرويـــن أما هايتي فتمر عبرها 10% حيث تبعد عن سواحل فلوريدا ب 200 ميل

وقد ركزت الولايات المتحدة في استرتيجيتها لمكافحة الظاهرة على دول الإنتاج خاصة كولومبيا وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

* أن كولومبيا مسؤولة وحدها عن 75% من إنتاج الكوكايين وثلثي الهيروين المستهلك أمريكيا .

* يعتبر الوضع الأمني في كولومبيا معقد، لتورط العديد من الجمـــاعات والمليشيات في إنتاج وتهريب المخدرات والتسبب في أعمال العنف الكبيرة والتي تقتل 25000 كولومبي سنويا وترحل داخليا1.5مليون شخص حيث تعتبر كولومبيا الثالثة عالميا في عدد النازحين داخليا بعد السودان والكونغو، وهنا يأتي التخوف أيضا من أن عدم الاستقرار قد يتجـــاوز حدود كولومبيا .

* أن كولومبيا شريك اقتصادي مهم للولايات المتحدة ورابـــع أكبر اقتصاد في أمـــريكا اللاتينية وسوق الاستهلاك الخامسة للمنتـــجات الأمريكية حيث تعتبر كولومبيا بهذا الزبون الجيد والشريك التجاري، وفرصة جذابة للاستثمار من حيث توفرها على موارد طبيعـــية هامة كالبترول والغاز [1]، إذ أن 3% من بترول الولايات المتحدة مصدره كولومبيا .

ومن مظاهر أهمية كولومبيا أن بها السفارة الأضخم للولايات المتحـــدة في العـــالم "بوغوتا" كما أن قيمة المساعدات لها تعتبر الأكبر في المنطقة اللاتينية .

بعد انتخاب **اندريس باسترانا** "**Andres Pastrana**" رئيسا لكولومبيا في جوان 1998 أطلق خطة كولومبيا والتي وافق عليها كلينتون في سبتمبر1999، وتدعو إلى مســـاعدة دولية لكولومبيا حيث أرادت الحكومة تخصيص 7.5مليار$ خلال أربع سنوات، تتكفل منها الحكومة ب 4مليار$ لتحقيق عدة أهداف على رأسها مكافحة المخدرات، وتعد الولايـــات المتحدة المساهم الأكبر في هذه المبادرة والتي وافق عليها الكونغـــرس في2000 وتتضمن معداة وفرق تدريب للمساعدة في شن حرب شاملة على زراعة المخدرات دون التدخـــل المباشر وفقا لشروط الكونغرس، حيث تم تخصيص 80 % لتفعيل الخيار العسكري ضد الجماعات والمليشيات المتورطة في تجارة المخدرات

[1]-Bob Graham , Brent Scowcroft and Michael Shifte, "Toward Greater Peace and Security in Colombia :Forging a Constructive U.S. Policy", Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations and the Inter-American Dialogue, (USA:council on Foreign Relations,2000),p.16.

(كالقوات المسلحة الثورية الكولومبية**FARC** ، وجيش التحرير الوطني**ALN**...)*، وقد سمح للقوات الكولومبية باستخدام معدات وطائرات أمريكية والاستفادة من معلومات استخباراتية من البنتاغون وصور للأقمار الاصطناعية حول تحرك المليشيات حيث كانت **فارك** في هذه الفترة تسيطر على 40% من كولومبيا [1].

وقد ظل الكونغرس يراقب المساعدات وفق خطة كولومبيا، حيث طلبت إدارة بوش وصادق الكونغرس على تفويض بزيادة عدد المتعاقدين المدنيين والعسكريين الذين يمكن نشرهم من "400 إلى 800 عسكري و600 مدني" وهناك برنامج القيادة الجوية الذي يشتغل في كولومبيا ومعلق بشكل مؤقت في البيرو بعد إسقاط طائرة مدنية تحمل مبشرين في 2001 حيث قتل الجميع .

يدعم البرنامج بأسطول طائرات لتدريب الطيارين ودعم لوجيستي، ويعمل على تعقب الطائرات المشكوك في عملها في تهريب المخدرات وتفتيشها بعد إجبارها على الهبوط [2].

في 17-1-2001 قامت الولايات المتحدة بنشر قوات شرق كولومبيا معقل المتمردين اليساريين وذلك بعد تحطم طائرة أمريكية واحتجاز ثلاث موظفين كرهائن لدى فارك في منطقة غنية بالبترول، وأكدت واشنطن على ضرورة استمرار تدفق بترول شركة "**أوسيتا بتروليوم**"، حيث خط أنبوب **كانو ليمون** بطول 490 ميل الذي تستغله الشركة وهو هدف مفضل للجماعات المتمردة لابتزاز المال من الشركة [3].

لقد ظل زعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي يدعمون خطط الإنفاق لكبح إنتاج وتهريب والمتاجرة بالمخدرات وبشكل كبير في المنطقة الانديزية، إلا أن العديد من أعضاء الحزب الديمقراطي يؤكدون على ضرورة التطوير البديل وبناء مؤسسات شرعية والعمل على مساعدة مزارعي الكوكا للانتقال إلى محاصيل بديلة [4].

ومن بين البرامج الأخرى المعدة لذلك:

* المبادرة الانديزية المضادة للمخدرات "ACI".

---

* حركتان يساريتان لهما جذور تعود إلى المناطق الريفية قويتان ماليا وعسكريا وعددهما أكثر من 18000، يعملان على الاختطاف والابتزاز، عائداتهما تبلغ حوالي 100 مليون دولار سنويا، وتتركز فارك خاصة في المنطقة الشمالية الشرقية الغنية بالنفط .

[1] - يسرى الشرقاوي: "كولومبيا–أمريكا:أخطاء التحالف"، السياسة الدولية ، عدد101،(جانفي2003)،ص.204.

[2]- Connie Veillette, & Others, Op.Cit.p.6.

[3] –يسرى عزباوي:"كولومبيا والإستراتيجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية"،السياسة الدولية،عدد152،(أبريل2003)،ص.256.

[4]-Henry R. Nau and David Shambaugh, Op.Cit.p.164.

* التمويل العسكـــري الخارجي "FMF" .

*التدريب والتعليم العسكري الدولي"IMET" .

ومن نتائج هذه السياســـات تم في 2003 منع 270 طن من الكوكاييـــن والهروين من الوصول لأهدافها، و475 طن في 2004 أي أكثر من نصف الإنتـــاج الكولومبي، وفي الربع الأول من 2005 تم إتلاف 48000 هكتار من مزارع الكوكا كما تم قتـــل وأســـر العديد من زعماء الحركات اليسارية المتمردة [1].

وإذا كانت كولومبيا هي محور الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات فإن دولا أخرى أيضا شملتها هذه الاستراتيجية باعتبارها مناطق عبور، فمساعدة الولايات المتحدة زادت في 2005 للمكسيك بسبب تمويل مكافحة المخدرات من 12 مليون$ عام 2003 إلى 40 مليون$ سنة2005، كما استفادت المكسيك من تدريبات وتكوينات عسكرية، ونفس الأمـــر ينطبق على دول أمريكا الوسطى والكراييب [2].

إن مجمل هذه المبادرات والبرامج تؤكد الأهمية القصوى التي توليها الولايات المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة التي تفرض تحديا أمنيا بارزا للأمـــن القومي الأمريكي باتفـــاق الجمهوريين والديمقراطيين كمـــا أن خطورة هذه الظاهرة تجد تفسيرها أيضا في ارتباطها بتحديات أمنية أخرى بصفة مباشرة وغير مباشرة كالجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة وتبييض الأموال .

---

[1]-**وليام وود** "**William Wood**" السفير الأمريكي في كولومبيا في لقاء أجراه معه مركز وودرو ولسن، (الثلاثاء 14 جوان 2005) ، ص ص.10-13. في: http://www.ciaonet.org/wps/wwi004/wwi004.pdf

[2]- Connie Veillette,&Others,Op.Cit.pp.10-11.

ثانيا-محاربة الإرهاب الدولي :

إن ظهور الإرهاب وفقا للتصور الأمريكي يعود إلى نهاية الخمسينات بعد نجاح الثورة الكوبية حيث عمل نظام كاسترو على مساعدة عدة مجموعات لتنظيم حرب عصابات ريفية (فنزويلا، بوليفيا، غواتيمالا، كولومبيا..)، وقد قامت هذه الجماعات بأعمال عنف مختلفة (سرقات، اعتداءات، اختطاف، ابتزاز وقتل...)، وأثناء النصف الثاني من الستينات كان "الإرهابيون بالنسبة لواشنطن" في كل من الأرجنتين والبرازيل والشيلي ثوارًا متعلمين ساخطين على عدم المساواة وأدت احتجاجاتهم إلى حدوث العديد من الانقلابات في كل من الأرجنتين والارغواي في 1976 وهناك من الجماعات التي ظهرت للكفاح ضد الديكتاتوريات المدعومة من الولايات المتحدة في الشيلي والسلفادور وغواتيمالا في السبعينات وكوستاريكا في الثمانينات وبسبب صراع الحرب الباردة فقد كانت هذه الجماعات مدعومة من الاتحاد السوفيتي .

وعموما فإن تطور حوافز الإرهاب في المنطقة تتلخص في تسلط الديكتاتوريات وغياب حكم القانون سابقا أما حاليا فهو التوزيع غير العادل للثروة وانسداد الآفاق الاقتصادية. يقول **تشارلز كيغلي** "**Charles Kegley**" :

« إن الظروف الاجتماعية والسياسية القاسية أحد أهم دوافع العمل الإرهابي»[1]

وإذا كانت فترة التسعينات عرفت التركيز أكثر على مكافحة المخدرات فإنه وبعد أحداث 11 /9 أصبحت الولايات المتحدة تولي اهتماما بالغا بتطور نشاطات الجماعات المفترض وجودها في المنطقة، حيث زادت المخاوف الأمريكية من منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل والبراغواي في منطقة تسمى **سيوداد ديلاست** " **CIUDAD DELAST** " حيث يعتقد أنها تؤوي جماعات القاعدة، إذ وجدت خريطة للمنطقة في بيت أحد عناصر القاعدة في كابول عقب غزو أفغانستان، كما ذكرت صحف براغوايانية في 2002 أن القاعدة أسست معسكرات تدريب في المنطقة، وقد قام منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية **كوفر بلاك** "**Coffer Black**" بزيارة المنطقة في ديسمبر 2002 وقال إن المتطرفين الإسلاميين في المنطقة زاروا الجاليات المسلمة في الدول

---

[1]-Andreas Feldmann and Maiju Perälä, "Nongovernmental Terrorism in Latin America: Re-examining Old Assumptions", July 2001,p.9.in: http://nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/286.pd

القريبة (ايكيكي "**IQUIQUE**" في الشيلي، وغاياكيل "**GAYAQUIL**" في الإكوادور وماراكايبو**MARACAIBO** في فنزويلا)، كما عبر عن تخوفه من وجود صلات بين مسلمي **ساو باولو** –حيث الجالية المسلمة الأكبر في أمريكا اللاتينية–وهذه الجماعات.
كما أنـــه تخوف من أن بعض التحركات تسعى لجمع التبرعات لحركة حماس وحزب الله من مسلمي المنطقة والذين ينحدرون من أصول شرق أوسطية " فلسطين ولبنان"، كما أبـــلغ المسؤولون الأرجنتينيون عن دليل للترابط بين منطقة الحدود الثلاثية وخلايا مزعومة في **بيونس آيرس** حيث قامت جماعات إسلامية في 1992 بقصف لسفارة إسرائيل، وقصـــف لمركز الجالية اليهودية في1994 [1].

إن هذه الافتراضات تضاف إليها الجماعات اليسارية الكولومبية وغيرها والتي تتبنى أعمال العنف تعتبر كلها مصادر إرهاب بالنسبة للولايات المتحدة، كما اتهمت فنـــزويلا "شافيز" بإيواء وتدريب عناصر جماعة **فارك** .
ولذا فإن مصادر العنف انحدرت من مستوى الدولة "الإتحاد السوفياتي وكوبا" إلى مستوى الجماعات الإرهابية .

ولمواجهة هذه الظاهرة فقد ظلت الولايات المتحدة تؤكد في مختلف المؤتمرات الإقليمية على أن المنطقة أضحت تواجه خطرا لا يقل تهديدا على خطر المخـــدرات حيث ومـــنذ خمسة عشر عاما اقتصر الكونغرس في مساعدات الولايات المتحدة الأمنية على مكافحة المخدرات لكن وبعد أحداث 11–9 أصبح هناك مزيج من الحرب على الظاهرتين .
وقد أطلقت الولايات المتحدة مبادرتين في المنطقة وهما برنـــامج المساعـــدة المضـــادة للإرهابيين ورابطة مكافحة الإرهاب وتديرهما وزارة الدفاع، كما أنشأت القيادة الشمالية وهي تغطي كندا والولايات المتحدة وكوبا والمكسيك وأنحاء من الكراييب والمحيطـــين الأطلسي والهادي وتركز هذه القيادة على أمن الأجواء والأراضي والبحار [2].

وتقوم إستراتيجية الحرب على الإرهاب في المنطقة على إعطاء الأولوية للعمل متعدد الأطراف والتشاور الجماعي مع دول المنطقة من خلال تدريب وتطوير أجهزة للمساعدة في زيادة قدرة تلك الدول على أمن المطارات وتعطيل القنابل ومواجهة تمويل الإرهاب .

---

[1]-Stephen J. Randall, "United States-Latin American Relations in the Post-Cold War, Post-9-11 Years", Journal of Military and Strategic Studies, Vol. 6, Issue 4, (Summer 2004)pp.19-20.

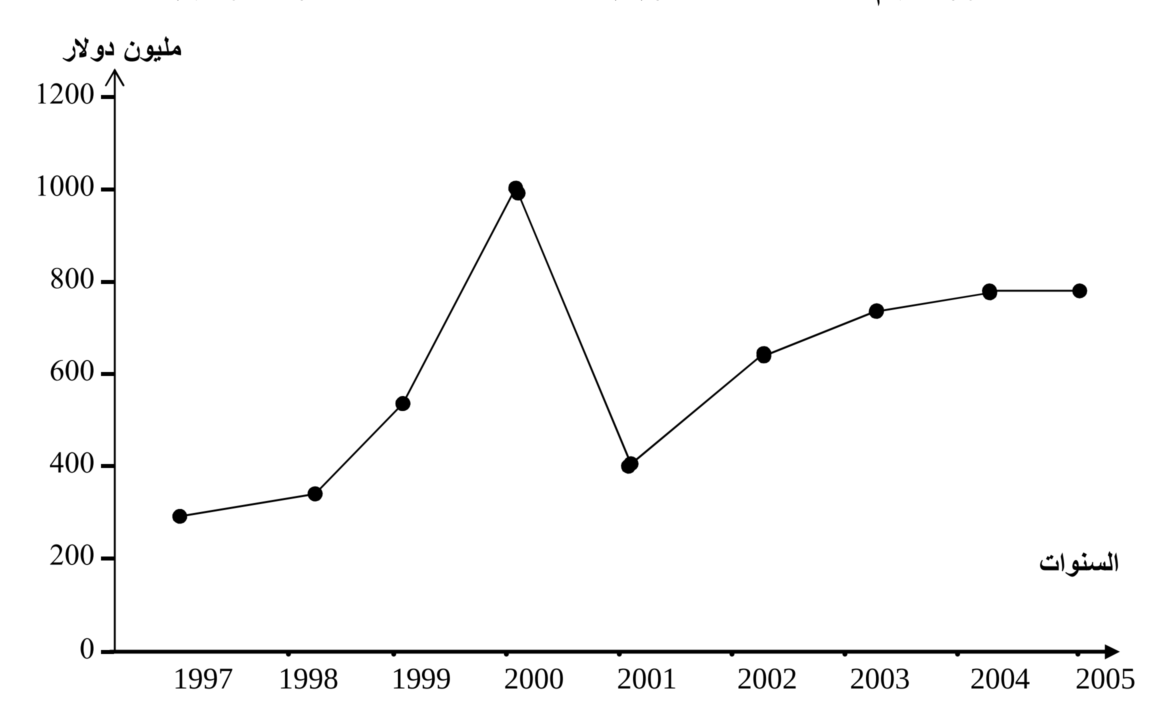
[2] - ماريا كريستينا روزاس،مرجع سابق،ص.417.

كما تتميز هذه الاستراتيجية بالشمول، ويأتي تصريح المسؤول الأعلى لمكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية **فرانشز اكس تايلور** ليؤكد ذلك:

«إستراتيجية واشنطن للحرب على الإرهاب في نصف الكرة الغربي سوف تشمل كل مكان يكون مناسبا فيه استخدام القوة العسكرية كما نفعل في أفغانستان حيث أن أكبر عصابات كولومبيا "فارك" هي أخطر جماعة إرهابية في المنطقة »[1] .

ويوضح الرسم البياني التالي[2] تطور حجم المساعدات الخاصة بالشرطة والجيش وهذا للعمل على تنفيذ الأجندات الأمنية الأمريكية في المنطقة .

تطور حجم المساعدات الأمريكية للمنطقة الخاصة بالشرطة والجيش



ويوضح المخطط البياني كيف أن هذه المساعدات ظلت في ارتفاع في عهد كلينتون وانخفضت مع تولي الجمهوريين الحكم في سنة 2000، لكن بعد أحداث 11-9 أعادت ارتفاعها وظلت محافظة على هذا الارتفاع خلال حقبة بوش الابن .

[1]- يسرى عزباوي:"كولومبيا والاستراتيجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية"،مرجع سابق،ص.256.

[2] - ماريا كريستينا روزاس، مرجع سابق،ص.417. عن:

A.Isacson, J.Olson and L.Haugaard,Diluyendo las disiones :Tendencias de los programas militares de EEUU para Latina America [Decreasing the Division :tendencies of the Military Programmes of the US for Latin America] (Washington,DC : Washington Office for Latin America,2004),p.10.

ثالثا-قضايا أمنية أخـــرى:

إن ما يميز التهديدات الأمنية التي تطرحها المنطقة هو كونها متداخلة ومتنوعة سواء في مصادرها أو أهدافها أو أساليبها وكما ذكرنا فإن أكبر جماعتين متمردتين في كولومبيا يصنفان على أنهما إرهابيتين من جهة وأنهما أكبر مروجي المخدرات من جهة ثانية، كما أن هناك جماعات يمينية مناهضة للحركات اليسارية وتتورط في قضايا المخدرات لكنها لا تعتبر إرهابية من وجهة النظر الأمريكية كونها لا تستهدف مصالحها وهذا رغم احتجاج منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وأكبر جماعة يمينية تسمى القوات المتحـــدة الكولومبية للدفـــاع عن النفس"**AUC**" وعدد أفرادها من5000 الى7000 مقاتل .

ومن بين أهم القضايا التي تهدد امن المنطقة حسب الأمريكيين:

* المهاجرون غير الشرعيين إرهابيون محتملون .

* الربح الناتج عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية وغسيل الأموال وتهريب الأسلحة كلها مصادر تمويل محتملة للإرهابيين [1].

وإضافة إلى هذه الانشغالات يهتم الجانب الأمريكي بقضيتين أساسيتين في بناء استراتيجيته الأمنية تجاه المنطقة تتعلق الأولى بالتواجد العسكري في المنطقة والثانية مراقبته لأي احتمال انتشار نووي في المنطقة .

1- تعزيز الوجود العسكري الأمريكي :

لقد سعت الولايات المتحدة وتحت ذرائع مختلفة إلى تعزيز تواجدها العسكري بالمنطقة سواء على المستوى الميداني أو على مستوى مبيعات الأسلحة، وهكذا فقد عملت على زيادة قواعدها العسكرية وتقوية القواعد الموجودة أصلا في كل من(**مانتا Manta** بالإكوادور،**تراس اكيناس ليتيسيا Tress equines Leticia** بكولومبيا، **اكيتوس Quito's** بالبيرو، **صوماليا Somalia** بالسلفادور) لتكمل القواعد الموجودة في الهندراس وكوبا وبورتوريكو وتسعى إلى إنشاء تسعة قواعد عسكرية بالأرجنتين لمراقبة قاعدة البرازيل **ألكارتاز** "**Alcatraz** " [2] .

وتعرف المنطقة انتشار55000 جندي أمريكي سنويا، وتعمـــل الولايات المتـــحدة على

---

[1] - ماريا كريستينا روزاس،مرجع سابق،ص.418-419.

[2]- Maria Luisa Mendonça, " La Présence Militaire des États-Unis en Amérique Latine", in: HTTP://RISAL.COLLECTIFS.NET/SPIP.PHP?ARTICLE1188--><HTML

تدريب وتكوين عسكريين من أمريكا اللاتينية حيث وصل عددهم سنة1999 الى13000، وتمتلك الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أكبر تواجد عسكري جوي لها في العالم، وأضحت القيادة الجنوبية مكلفة بمراقبة41 مليون كلم^2 في 32 دولة وقد وضعت ثلاث رادارات ثابتة في كل من البيرو وكولومبيا و11 رادار سري متحرك في الانديـــز والكرابيب لمـــراقبة تحرك الجماعات المشبوه، ويعلق السياسي الأرجنتيني غابريال تاكساسيون " **Gabriel taxation** " علــى مهام القيادة الجنوبية للجيش الأمريكي بقوله:

« القيادة في الجنوب أصبحت أب رئيسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في أمريكا اللاتينية والمفاوض المفضل لحكومات المنطقة » [1].

وبالنسبة لمبيعات الأسلحة تعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسي لأمريكـــا اللاتينية ومبررها أمن حلفائها حيث ما بين 1993-1996 نسبة مشتـــريات الأسلحـــة للمنطقة من الولايات المتحدة بلغ 25% [2]، رغم أن ميزانيات دفاع تلك الدول تعتبر الأخفض في العالم نسبةً إلى الناتج الإجمالي خاصة بعد الحرب الباردة .

إن مختلف مشاريع إنشاء القواعد العسكرية في المنطقة كان أحد أهدافها إنعاش مبيعات الصناعة العسكرية الأمريكية، فمثلا إنشاء قاعدة مانتا والتي لها قدرة مراقبة جوية تبـــلغ 400 كلم^2 كان تحت مسؤولية شركة **دين كورب**"**Din Corp**" حيث تجهز القاعدة بطائرات **F15** ، **F16** لمراقبة المنطقة الأمازونية وقناة بنما،كما أن شركتي **رايثين**" **RayThen**" و **نورثوب**"**Northup** " رفعتا أرباحهما إلى 50 % سنة 2003 [3].

2-مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل:

في فيفري 2001 أكدت الولايات المتحدة على ضرورة توقيع جميـــع الدول المنضمة إلى معاهدة حضر الانتشار النووي"**NTP**" على البرتوكول الإضافي الذي تخضع بموجبه الدول منشآتها النووية لعمليات التفتيش المفاجئة بواسطة مفتشي الوكالة الدولـــية للطـــاقة الذرية حيث أن هناك 100 دولة من 180 دولة لم توقع على هذا البرتوكول، وقد أطلق بوش مبادرة توفير الطاقة النـــووية بأسعار رخيصة للدول التي توافق على التخلي عـــن برامج توليد الطاقة النووية، وتتخوف الولايات المتحدة من تشكل ســـوق سوداء نـــووية

[1]-Alejo Álvez," Les Nouvelles Menaces Selon Les États-Unis,in: http://risal.collectifs.net/spip.php?article2169 --><HTML

[2] - ماريا كريستينا روزاس،مرجع سابق،ص.415-416.

[3]- Maria Luisa Mendonça,Op.Cit.

تضم شبكات من العلماء والفنيين وشركات وجماعات تهريب معدات ومكونات وأســرار نووية وإمكانية وصول كل هذه المعلومات والمعدات إلى الجماعات الإرهابية [1].

ويعود سبب إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية إلى ما جاء في الواشنطن بوست بأحد أعداد أبريل 2004 حول رفض البرازيل السماح للمفتشين بزيارة منشأة "**ريزيندي**" في "**ريو ديجانيرو**" وعدم توقيع البرازيل على البرتوكول الإضافي، وقد عملت البرازيل على احتواء هذه الأزمة وربطت رفضها التوقيع بحماية أسرار تكنولوجية وأعلنت أن تخصـــيبها لليورانيوم لا يتجاوز 5% وموجه لتوليد الطاقة الكهربائية .

إن المخاوف الأمريكية لها ما يبررها حيث كان للبرازيل برنامج نووي نشيط في السبعينات والثمانينات وكانت تزود العراق والصين وكوريا الشمالية باليورانيوم الخام ولذا فالولايات المتحدة تتخوف من انتشار نووي في دول المخروط الجنوبي خاصة وأن الأرجنتين كان لها برنامجا نوويا مماثلا للبرنامج البرازيلي خلال السبعينات [2].

وعموما يمكن القول أن السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة تهدف إلى إجهاض فعالية الجماعات المتواجدة في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية للحرب على الإرهاب خاصة وأن المنطقة تتميز بقربها الجغرافي، كما عملت ولاتزال على مواصلة محاصرة النظام الكوبي ومراقبة حملة تسلح المنطقة خاصة فنزويلا، وهي تركز أكثر على عسكرة جدول أعمالها خاصة في كولومبيا رغم المخاوف التي تبديها دول المنطقة من هذه السياسة.

وقد سعت الولايات المتحدة في مختلف القمم المنعقدة خاصة بعد أحــداث 11- 9 إلى التشديد على خطر الإرهاب كتهديد يوازي خطر المخدرات، في الوقت الذي تصر فيه بقية الدول على ضرورة مخاطبة القضايا والتحديات الأخرى باعتبارها مصدرًا للعنف ومغذيا للجماعات المتطرفة وعلى رأسها مشاكل الإقصاء الاجتماعي وفشل السياسات التنموية المتبعة . وهكذا فالإستراتيجية الأمريكية تتلخص في مكافحة المخدرات والحرب على الإرهاب وكل أشكال تهديد الاستقرار والمساس بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز تواجدها العسكري وإنعاش مبيعات أسلحتها ومراقبة أي محاولة للتسلح أو تطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل .

---

[1] –يسرى الشرقاوي:البرازيل :"إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية"،<u>السياسة الدولية</u> ،عدد157، (جويلية2004)،ص ص.198–199.
[2] –المرجع نفسه،ص.199.

المطلب الثالث : على المستوى السياسي

إن دول أمريكا اللاتينية ومنذ استقلالها كان لكل دولة على الأقل عشرة دساتير دون أن ينعكس ذلك على تقوية دولة القانون، وكان الدستور الأمريكي غالبا نموذج لدساتير المنطقة وتعتبر الأرجنتين المثال الأبرز في ذلك حسب **ستوكس**"Stokes"، أما القوانين الخاصة والعامة فكانت مصادرها متعددة من اسبانيا والبرتغال مع عناصر فرنسية أحيانا، لكن بالرغم من مجموعة القوانين هذه فإن عدم المساواة أمام القانون ظاهرة واسعة الانتشار في المنطقة .

كما أن نظام تعدد الأحزاب هو السائد في ظل النظام الفدرالي مع بعض الاختلافات حيث تعرف دولا سيطرة حزبين رئيسيين (كولومبيا، كوستاريكا، هندوراس، باراغواي) بينما تسود الثلاثية الحزبية في (الأرجنتين، الارغواي، المكسيك، نيكاراغوا، ج-الدومنيكان)، وأخرى تعددية كبيرة مثل البرازيل، وقد ظلت الأوساط النخبوية تسيطر على أغلب الأحزاب الكبرى في المنطقة [1].

ويذكر **ويباردا** "**Wiarda**" أنه في 1978 كانت 12 من 20 دولة أمريكية لاتينية محكومة بأنظمة عسكرية (الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، الشيلي، الإكوادور، السالفدور، غواتيمالا، الهوندراس، الارغواي، البراغواي، البيرو) بالإضافة إلى خمسة أنظمة شمولية (كوبا،ج-الدومنيكان، هايتي، المكسيك، نيكاراغوا) وكانت فقط كولومبيا وفنزويلا وكوستاريكا تحكمها أنظمة ديمقراطية [2].

وإذا كانت أغلب الأنظمة تغيرت مع نهاية الثمانينات فإن النظام الكوبي يبقى الوحيد خارج التحولات الديمقراطية التي عرفتها المنطقة .

أولا : دعم التحول الديمقراطي

لقد ظلت الولايات المتحدة تدعم الأنظمة الموالية لها في أمريكا اللاتينية خلال مرحلة الحرب الباردة، سواءا كانت هذه النظم ديمقراطية أو تسلطية، حيث كان **بينوشيه** في الشيلي مدعوم أمريكيا مع أنه انقلب على نظام **أليندي** المنتخب ديمقراطيا، لكن ومع نهاية الحرب الباردة أضحت السياسة الأمريكية تدعم الحكومات الديمقراطية، حيث كان هناك

[1]-André Corten, « La démocratie et l’Amérique latine : théories et réalités », in: Bérengère Marques Pereira and Others, **Enjeux politiques et théoriques actuels de la démocratie en Amérique latine**(Paris:L’Harmattan, 2001), pp.50-51.

[2]-Ibid,pp.33-34.

إجماع عام داخل الولايات المتحدة على نبذ الأنظمة الشمولية، كما سعت إلى تصـــدير الديمقراطية بالقوة في تعاملاتها مع عدة دول صغيرة خاصة في بنمـــا 1989 وهايتـــي 1993، ومن خلال المدخل الاقتصادي عملت الولايات المتحدة وبتعاون مع قوى دولية أخرى على مكافئة الأنظمة الديمقراطية وذلك في قضايا الديون الخارجية بتقديم القروض للمساعدة الاقتصادية [1].

وفي بيان أمام لجنة العلاقات الدولية تقول وكيلة وزارة الخارجية للديمقراطية والشؤون العالمية **بولا دوبريانسكي** "**Paula Dobriansky**" في 21-6-2004 :

« عند اجتماع الأعضاء الأربعة والثلاثين لمنظمة الدول الأمريكية في سان دومنـــغو كان هناك مقعد واحد فارغ، وسيملأ يوما من المدافعين عن الديمقراطية في كوبا »[2]

حيث أضحى الإجماع على الديمقراطية أحد الالتزامات المحددة في دستور الأمريكيتين الديمقراطي، والذي يعلن بوضوح أن شعوب الأمريكيتين لها الحق في الديمقراطية وعلى حكوماتهم الالتزام بالدفاع عنها والترويج لها، ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية ضرورية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالقارة .

لقد شجعت الولايات المتحدة الديمقراطية في المنطقة وذلك بفتح المجال للمشاركة الواسعة في العملية السياسية، فمثلا في بوليفيا ساهمت الولايات المتحدة في تكـــوين مائتي ألف شخص من الشباب على الوظائف الإدارية والمدنية وقامـــت بدعم برامج إذاعـــية باللغات الأصلية للمنطقة للترويج للقيم الديمقراطية ونفس الأمر مع الإكوادور .

كما مولت الولايات المتحدة زيارة عدة مسؤولين برازيليين للولايات المتحدة لإبراز أهمية المشاركة الواسعة في المـــمارسة الديمقراطية، وفي نيكاراغوا دربت الولايات المتـــحدة 686 مسؤول عن الانتخابات ونفس الأمر مع هايتي وذلك للعمل على تحسين الإمكانات وطرق المراقبة وكشف عمليات التزوير .

ومن بين أهم الخطوات التي ظلت تؤكد عليها الولايات المتحدة في إستراتيجية تطـــوير العمل الديمقراطي هو ربط برامج المساعدات المقدمة بمدى التقدم علي مســـتوى الإصلاحات السياسية المطبقة .

---

[1]- George Philip," Democratic Consolidation in Latin America",pp.6-8, in:.
http://nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/286.pdf

[2]- Paula J. Dobriansky, "Democracy in Latin America: Successes, Challenges and the Future", in:
http://www.state.gov/g/rls/rm/68240.htm

كما سعت الولايات المتحدة في الترويج لمبادراتها لنشر الديمقراطية على مستوى القارة إلى إشراك أطراف خارجية في العملية كالاتحاد الأوربي ، وذلك لزيـــادة التأثير في هذا المجال .

إن استرتيجية العمل دأبت على تطوير عمل الأحزاب وترقية احترام حقوق الإنسان وتقوية مؤسسات المجتمع المدني لجعلها أكثـــر تجاوبًا وفعـــالية، فخلال سنة 2003 نظمـــت الولايات المتحدة حـــوارا حـــول الديمقراطية شاركت فيه كل من (الشيلي، ج- الدومنيكان، السلفادور، جمايكا، نيكـــاراغوا، البيرو) مع سبعة دول إفريقية، حيث أكدت الولايات المتحدة على أهمية العمل الإقليمي في تطوير الممارسة الديمقراطية [1].

إن الولايات المتحدة ترى في نشر الديمقراطية سبيل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بنظام حكم أكثر فعالية، وأكد **كولن باول** في خطابه أمام مجلس الأمريكيتين في أفريـــل 2003 بأن الديمقراطية يجب أن تعمل في أمريكا اللاتينـــية لأنها الطريق الوحيـــد نحو حياة أفضـــل لشعوب القارة [2].

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تربط في مختلف مبادراتها بين تطبـــيق الديمقـــراطية وتحقيق التطور المنشـــود خاصة على المستوى الاقتصـــادي فعملت مع شركائـــها على الإصلاح القانوني والقضائي من خلال مكافحة الفساد المنتشر وإعطاء دعم ومشاركة في عمليات تنظيم ومراقبة الاستحقاقات الانتخابية وتشجيع الإصلاحات التي تجعل المسؤولين أكثر تجاوبا مع مطالب الرأي العام [3].

لكن يمكن القول ورغم هذه الجهود وحالة الإجماع التي سادت بعد الحرب البـــاردة حـــول الأهمية الكبيرة لدور الديمقراطية في النهوض بالمنطـــقة، إلا أنه وفي السنـــوات الأخيرة بدأت المساندة الشعبية لهذا التوجه تتراجع وذلك بسبب موجات الأزمـــات التي عانت منها بعض الدول خاصة على المستوى الاقتصادي "البرازيل، المكسيك، الأرجنتين" وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التحسن المطلوب على الجبـــهة الاجتماعية وذلك باستمرار نسب التفـــاوت واللاعدالة في توزيع الثروة حيث تعيش الأغلبية في الفقر.

---

[1]-Ibid.
[2]- Jeffrey Stark,"Divergence Within Convergence: U.S. Hegemony and Latin America",Op.Cit.p.11.
[3]- Paula J. Dobriansky,Op.Cit.

والجدول رقم 7 يوضح تطور دعم الديمقراطية في أوساط الرأي العام ما بين 1996-2001 [1]:

تطور نسبة دعم الديمقراطية لدى الرأي العام لدول أمريكا اللاتينية ما بين 1996-2001 "نسبة مئوية"

الآراء / السنوات	1996	1997	1998	99-2000	2001
تفضيل الديمقراطية	61	63	60	60	48
حكومات سلطوية مفضلة بعض الأحيان	17	14	16	17	21
لا اختلاف	17	14	16	17	21
لا أعرف	4	3	3	4	9
لا إجابة	2	2	1	1	3

ويوضح الجدول الدعم الكبير للديمقراطية في المنطقة خلال التسعينات وتراجع ذلك مع بداية الألفية حيث انخفضت إلى48% وقد انعكس هذا أيضا على انخفاض الثقة بالمؤسسات الديمقراطية (35% للرئاسة، 32% للسلطة القضائية، 23% للكونغرس، 19% للأحزاب السياسية) في الوقت الذي زادت فيه الثقة بمؤسسات أخرى (72 % للكنيسة، 49% للتلفـزيون، 39% للقوات المسلحة)[2]، وهكذا فهذه الأرقام تعكس قلة الثقة في قدرة المسـؤولين على إمكانية إيجاد حلول للمشاكل العالقة .

ويمكن القول أنه ورغم فشل الولايات المتحدة في إحداث التحول نحو الديمقراطية في كوبا إلا أنها نجحت في دعم الانتقال الديمقراطي في باقي أنحاء القارة وذلك للأهمية البالغة لهذا المسعى في تعزيز مختلف الإصلاحات والسياسات المطبقة في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية والأمنية منها، وتعتبر العملية الديمقراطية اليوم في المنطقة من أنجح التجارب الديمقراطية العالم ثالثية رغم الصعوبات والعوائق بفعل خاصة العوامل الداخلية المتمثلة في الوضعية الاقتصـادية والاجـتماعية الصعبة التي أفـرزتها سنوات الديكتاتوريات.

---

[1]-Jeffrey Stark,Op.Cit.p.18

[2]-Ibid,p.18

ثانيا: العمل على احتواء نفوذ اليســـار

1-زيادة التوجه نحو اليسار في المنطقة وتحدي السياسة الأمريكية :

لقد ذكرنا أن عدم انعكاس الإصلاحات المطبقة على مختلف المستويات بشكل إيجـــابي على الأوضاع خاصة على الجبهة الاجتماعية، قد أضعف الدعم الشعبي للديمقراطية، ومن جهة أخرى فان الأحزاب اليسارية استغلت هذا الفشل لجلب الدعم الشعبي، وهكذا تحولت العديد من دول المنطقة إلى هذه الأحزاب ويلاحظ المحـــلل الأمريكي **توم انجيلهارت** أن ثلثي أمريكا اللاتينية يسار، ويضيف **روي برجواز** أن انتصـــارات اليسار في الـــبرازيل والأرجنتين تستهدف وضع الفقراء في الضوء بعدما ظلت الولايات المتحدة تدعم ومنحازة إلى نخبة محدودة والى مجموعة من الشركات الاحتكارية .

وتتكون حركات اليسار من نقابات عمالية وفلاحيه وفئات مستنيرة من الطبقة الوسطى والمثقفين ويعتقد **جيمس بينت** محلل البيبيسي **BBC** لشؤون أمريكا اللاتينية أن أحزاب اليسار في المنطقة أقوى من كل أحزاب اليسار في العالم [1].

وهنا يجب التوضيح على أن أحزاب اليسار تختلف حيث هناك نموذجين :

*نموذج يساري إصلاحي أقرب إلى الخط الاشتراكي الأوروبي يأخذ تصوراته من نهج الخط الثالث الذي بلوره المفكر البريطاني "**أنتوني غيدنز**" وتبناه حزب العمال الانجليزي في عهد بلير ومن أمثلته (البرازيل:داسيلفا، الشيلي:باشيليت، الأرجنتين:كراشنير، الارغواي:فاسكاس).

*نموذج راديكالي شعبوي بنغمة ثورية ونزوع قومي تقليدي وصبغة عالم ثالثية صداميه وبطموحات إقليمية [2]، ومن أمثلته (كوبا: كاسترو، فنزويلا: شافيز، بوليفيا: مورا ليس).

وقد جاءت أبرز مظاهر التحدي من فنزويلا فبعد انتخاب هوغو شافيز في 1998 أعيد انتخابه في 2000 وقد أعيد مرة أخرى بعد الانقلاب عليه وأجري الاستفتاء الذي طالبت به المعارضة ودعمته واشنطن وفاز به شافيز بنسبة 58% رغم حشد المعارضة للكثير من الوسائل لتوجيه أصوات الناخبين ضد شافيز، وقد اعتبر فوز شافيز بالاستفتاء هزيمة للسياسة الأمريكية في فنزويلا والمنطقة.

---

[1] -نبيل زكي:" الانتصار المدوي لليسار في بوليفيا"،في: http://www.midan.net/nm/private/news/polivia.htm

[2] - السيد ولد اباه:"ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية"،في: http://www.menber-alhewar.info/forum.php?action=view&id=2790&cat_id=47

ويستمد شافيز شعبيـــته من مثقفين يساريين ونقابات مختلفة وعناصر من الجيش.

وإظهارا لمعارضته للولايات المتحدة قام شافيز بأولى زياراته وكانت إلى كوبا حيث يرى في كاسترو مثله الأعلى بعد سيمون بوليفار، ووقع معه العديد من الاتفاقيات أهمها تخفيض أسعار البترول لكوبا مقابل حصول فنزويلا على الفنيين والأطباء والأساتذة .

ثم عقد قمة كاركاس والتي ضمت" الرئيس المكسيكي فوكس والكولومبي باسترانا وشافيز" في أفريل 2004 واتفقوا على فكرة إحياء اتحاد جمركي وهذا ما أثار تحفظ الولايات المتحدة حيث أن هذا التقارب حدث بين دول تمتلك مصادر طبيعية هامة خاصة البترول .

كما عمل شافيز على إبعاد منظمة الدول المصدرة للبترول"**OPEC**"عن السيطرة الأمريكية وقام بزيارة العراق في ظل الحصار وليبيا وانتقد الكثير من السياسات الأمريكية ورفــض تأييدها في الحرب على الإرهاب، وسعى إلى توسيـــع علاقات بلده بدول كبرى وذلك لتقليل اعتماد فنزويلا في المجالين الاقتصادي والعسكري على الولايات المتحدة.

وعمل على المستوى الإقليمي من خلال اقتراح اتحاد دفاعي إقليمي من دون الولايات المتحدة، وطرح فكرة تكتل المنطقة في وجه محاولات الهيمنة الأمريكية باقتراحه لنموذج البديل البوليفاري ردا على المبادرة الأمريكية لإقامة منطقة للتجارة الحرة للأمريكيتين، كما عمل شافيز مع الأرجنتين وأنشأ تلفزيون الجنوب "**Telesur**" لفضح السياسات الأمريكية في العالم .

وقد سار ايفو موراليس على نفس النهج بعد انتخابه رئيسا لبوليفيا في 2005 حيث قـــام بتأميم قطاع الغـــاز رغم موجة الاحتجاجات، ووجه انتقادات كبيـــرة للسياسة الأمريكـــية وللرئيس بوش شخصيا، ويعتبر موراليس أول هندي –وهو من قبيلة **ايمرا**– يصـــل إلى السلطة في أمريكا اللاتينية .

وهكذا فقد كان التحول نحو الخيارات اليسارية عنوانه رفض سياسات الإلحاق الأمريكية والعولمة الرأسمالية التي تروج لها الولايات المتحدة عن طريق المؤسسات المالية والتجارية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية .

2- السعي لتقليل تأثير التيارات اليسارية :

إن التحدي الذي برز في المنطقة هو ظهور رؤساء انتخبوا ديمقراطيا ولكنهم حسب رؤية واشنطن يقومون بأعمال تسلطية، وهكذا عملت الولايات المتحدة منذ انتخاب شافيز على الإطاحة به، حيث لفنزويلا أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة إذ أن 15% من بترول الولايات المتحدة مصدره فنزويلا ولذا فمن مصلحة الولايات المتحدة إقامة نظام موال لها، وتجلى ذلك في دعمها للمعارضة في انقلاب2002 ثم تشجيعها قوى اليمين على المضي في المطالبة بالاستفتاء واستغلال بند في الدستور يقضي بإمكانية الإطاحة بأي مسؤول بعد مرور سنة ونصف عن ولايته وذلك بتقديم عريضة شعبية تحمل تواقيع 20% من الناخبين المسجلين أي حولي 4.2 مليون، وخلال هذه الفترة مافتئت الولايات المتحدة تصور شافيز إعلاميا أنه ديكتاتورا ويدعم الإرهاب كاتهامه بمساندة الحركات اليسارية في كولومبيا ورأت فيه واشنطن مصدر تهديد لأمن المنطقة، وقد منحت الولايات المتحدة المعارضة حوالي 4 مليون$.

ويتفق في هذا الدعم الديمقراطيون مع الجمهوريين حيث شدد جون كيري المرشح للرئاسة الأمريكية قبل انتخابات 2004 على ضرورة مضاعفة المنحة السابقة ثلاث مرات والقيام بإجراءات صارمة ضد شافيز [1]، إلا أنهم يختلفون في أسلوب العمل، فبينما يميل المحافظون إلى رد أحادي الجانب يعكس المخاوف من تهديدات ديمقراطيات اليسار، يفضل الليبراليون رد فعل متعدد الأطراف خاصة من خلال المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية OAS [2].

وإذا كانت الولايات المتحدة تبدي حذرا في التعامل مع هذه الأنظمة اليسارية الموصوفة بالمتطرفة فإنها تبدي تجاوبا في التعامل مع الأنظمة اليسارية الأخرى المسماة معتدلة، وقد أحرزت الولايات المتحدة خطوات هامة في اتجاه تعزيز علاقاتها معها خاصة في المجال الاقتصادي كالشيلي والأرجنتين والبيرو والبرازيل، ومرد ذلك أن الولايات المتحدة تعي أنها لا يمكن أن تعادي الجميع خاصة وأن هذه التيارات وصلت بمشروعية إلى السلطة .

وهكذا يمكن القول إن تجربة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية تعتبر الأنجح في العالم

---

[1] -بشير عبد الفتاح:"هوغو شافيز والسباحة ضد التيار"،السياسة الدولية ،عدد158 (أكتوبر2004)،ص ص.191-192.

[2]-Henry R. Nau and David Shambaug,, Op.Cit.p.162.

الثالث بعد سنوات الديكتاتوريات والانقلابات التي عاشتها المنطقة لسنوات طويلة، ولكن الربط بين التطور السياسي ومدى النمو والاقتصادي المحقق هو الذي أثار الإشكالات حول دور الديمقراطية في هذا المجال باعتبار أن المنطقة لازالت تعيش أزمات اقتصادية واجتماعية متتابعة.

وأخيرا إن السياسة الأمريكية في المنطقة تعرفها ثلاث أبعاد رئيسية يتضمن أولها العامل الاقتصادي وما يحتويه من جملة من الاستراتيجيات تهدف إلى خدمة مصالح الشركات والمنتجين الأمريكيين، وجانب أمني يقتضي التعامل معه بحزم نظرًا لتعدد مصادر التهديد التي تطرحها المنطقة بالإضافة إلى قربها الجغرافي، وتحدي سياسي يفرض العمل على الترويج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل الحذر مع الأنظمة اليسارية .

الفصل الثالث

نماذج لسياسات وعلاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الكوبية

المطلب الأول : مبادرات لتخفيف معاناة الشعب الكوبي

المطلب الثاني : حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية المكسيكية

المطلب الأول : تحدي الهجرة السرية عبر المكسيك

المطلب الثاني : تهديدات وقضايا ثنائية أخرى

المبحث الثالث : العلاقات الأمريكية البرازيلية

المطلب الأول : الخلاف حول منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين

المطلب الثاني : الموقف البرازيلي من الأحادية الأمريكية

المبحث الرابع : العلاقات الأمريكية الهايتية

المبحث الخامس : احتواء المنافسة الأوروبية الصينية

المطلب الأول : جوانب التغلغــل الأوروبي

المطلب الثاني : تعاظم النفوذ الصيني في المنطقة

المبحث السادس : تقييم السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية

المبحث السابــع : مستقبل السياسة الأمريكية في المنطقة

سأحاول في هذا الفصل التطرق إلى علاقات الولايات المتحدة مع بعض دول المنطقة بعدما تم التعرف على أهم أركان السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بشكل عام، كما سيتم التعرض لبعض العناصر المهمة في سياسات الولايات المتحدة في المنطقة كالمنافسة التي بدأت تتزايد على النفوذ الاقتصادي والسياسي في نصف الكرة الغربي من الأقطاب العالمية الكبرى، ويستكمل الفصل بوضع تقييم لهذه السياسات والمبادرات ومدى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى إعطاء نظرة استشرافية لمستقبل التعامل الأمريكي مع ما قد يحدث من تطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي في سبيل المحافظة على المكانة التقليدية والتاريخية للنفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية.

وسيكون التركيز أولا على ثلاث دول رئيسية ومحورية في رؤية صانع القرار الأمريكي فتكون البداية بكوبا وذلك للجدل الكبير الذي ظلت ولاتزال تثيره السياسة الأمريكية تجاه كوبا حيث ظل لوقت طويل النظام الكوبي يمثل جدار الممانعة في وجه السياسات الأمريكية، ثم المكسيك التي تقع في الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة ولها متاعب وأوجه علاقة متعددة مع الجار الأمريكي، وكذلك البرازيل ممثلة لدول جنوب القارة، بالإضافة إلى مكانتها الإقليمية المتميزة خاصة على الصعيد الاقتصادي وسيضاف إليهم هايتي التي عرفت أحداث مهمة خلال التسعينات وكان للولايات المتحدة دورا مهما في تلك التطورات، ولذا يمكن القول إن تنوع اهتمامات هذه الدول وتعدد خصائصها ومكانتها الاقتصادية والأمنية يجعل الولايات المتحدة تدرس وتطور أكثر من سياسة لمواجهة التحديات المفروضة، فإذا كانت السياسة الأمريكية – كما رأينا في الفصل الثاني– تستهدف تحقيق أهداف كبرى كالتجارة الحرة ومواجهة التحديات الأمنية والعمل على تعزيز التوجه الديمقراطي فإن لها سياسات وأجندات ثنائية تتفاوت من دولة لأخرى بحسب خصوصية هذه الدول من جهة والأهمية الإستراتيجية التي تمثلها بالنسبة للولايات المتحدة من جهة أخرى .

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الكوبية

إن نهاية الحرب الباردة وأفول الاتحاد السوفيتي كقــوة عظمى لم يؤثــر في علاقات الولايات المتحدة مع كوبا مثلما كان التأثير في أغلب مناطق العالم، فلا النــظام الكوبي تخلى عن مبادئه الشيوعيــة، ولا الولايات المتحدة رفعت الحصار والحضــر التجــاري المفروض منذ عقود، بل إنه في 1995 وقع كلينتون على قانون **هيلمز بيرتون** والذي يتم بموجبه فرض عقوبات على الشركات الأجنبية "كندية أوربية أو أمريكية لاتينية "مستثمرة أو لها علاقات تجارية مع كوبا، وجاء هذا القانون على خلفيــة إسقاط القوات الكوبــية لطائرتين خاصتين لطيارين منفيين ونشطاء كوبيين كانــوا يحلقون في الحــدود الإقليمية الكوبية وينشرون دعاية مضادة لكاسترو [1]، وقد تعرض القانون الأمريكي لانتقادات دولية واسعة وعموما فإن السياسة الأمريكية تجاه كوبا بدأت تواجه تحفظات حتى داخل الولايــات المتحدة ولذا فقد جاءت بعض المبادرات الأمريكية ومست جانبين رئيسيين :

المطلب الأول : مبادرات لتخفيف معاناة الشعب الكوبي

لقد ظل النقاش دائرا في الأوساط الأمريكية حول جدوى الحصار المفــروض الذي لم ينه حكم الرئيس فيدال كاسترو، ولذا تم التحرك وبدوافع إنسانية لمحاولة تخفيف معــاناة الشعب الكوبي وبعض أفراد الجالية الكوبية المتواجدين بالولايات المتحدة .

في جانفي 1999 أصدرت إدارة كلينتون قانونا للسماح لأكبر عدد من الناس الاتصال ببعضهم، وتضمن هذا التشريع إجراءات موسعــة تقضي بالترخيص لسفر الأمريكيــين الراغبين في زيارة الجزيرة، كما صممت تأشيرات مؤقــتة للكوبيين الراغــبين بدخــول الولايات المتحدة، والسماح ببيع الغذاء والدواء حالة بحالة إلى الكيانات المستقلة، وقبول مغادرة طائرات مستأجرة إلى كوبا من لوس أنجلس ونيويورك وميامي إلى هافــانا ومدن كوبية أخرى وتوسيع استعمال خدمة البريد المباشر.

وفي مارس 2000 ضمن رئيس مجلس العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ **جيس هالمس** "**Jess helms**" في قائمة الترخيصات إنهاء تعديل العقوبات على بيع الغذاء والدواء، وفي جويلية من نفس السنة صوت مجلس الشيوخ والنــواب على إنهاء حضر المبيعات الغذائية والطبية إلى كوبا، كما تضمنت الإجــراءات الجــديدة توسيــع جوانب

[1]-Jean-Pierre Derisbourg :"Cuba et les États -Unis",IFRI, Politique Étrangère,(printemps2000),p.125.

التعاون بين الشعبين في عدة مجالات إنسانية ودينية وثقافية ورياضية وأكاديمية .

وكنتيجة لذلك استطاع في 1999 من150 ألف إلى 200 ألف أمريكي زيارة كوبا مقارنة بأقل من 40 ألف سنة 1998 وعلى الجانب الكوبي تمكن أكثر من 40 ألف كوبي الدخول إلى الولايات المتحدة بتأشيرات مؤقتة بعدما لم يتجاوز العدد تسعة آلاف سنة 1998 [1] .

وشملت الإجراءات الجديدة أيضا السماح للأمريكيين حتى من ذوي الأصول غير الكوبية القيام بتحـــويلات مالية للكوبيين تصل إلى 1200 دولار سنويا عن كل مقيم بالولايـــات المتحدة بعدما كانت تقتصر على أفراد الجالية الكوبية .

وقد كان لكل هذه الإجراءات أثر كبير حيث تم الجمع بين العديد من العائلات خاصـــة وأن فترة الستينات والسبعينات عرفت هروب العديد من الكوبيين اتجاه الولايات المتحدة .

لكن ورغم هذا التحسن إلا أنه في 2004 وبضغط من متشددي الجماعة الكوبية الأمريكية زاد الجمهوريون القيود، حيث رفعوا الحد الأعلى لسفر الأمريكيين من مـــرة واحـــدة كل سنة إلى مرة كل ثلاث ســـنوات بينما رأى الديمـــقراطيون ضرورة الارتخـــاء في بعض الجوانب [2].

المطلب الثاني : حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

تتفق رؤية الجمهوريين والديمقراطيين في إدانة نظام كوبا ويسعيان لإنهائه حيث يعتبر النظام الاستبدادي الوحيد في أمريكا اللاتينية كما بقيت كوبا إحدى بضعة دول شيوعية في العالم، وككل نظام شمولي تتهم كوبا بارتكاب العديد من الممارسات المنافية لحقوق الإنسان والمجسدة لهيمنة النظام الواحد برئاسة كاسترو، فحملة الاعتقالات لا تتوقف في حق المناهضين للنظام منعا لأي سياسة مستقلة النشاط، ويواجه الكثير من المثقفين الكوبيين سلسلة من الضغوطات للامتثال لرؤى النظام، كما يجرم النظام الحاكم كل أشكال المعارضة خاصة التي تتعامل مع الأجانب كالولايات المتحدة كما يحضر إقامة أي علاقات أجنبية خارج سلطة ومراقبة الدولة، ويقوم النظام أيضا بطرد الصحفيين الموالين للمعارضة حيث قدرت جمعية الأمريكيتين الصحفية أن أكثر من عشرين صـــحفي مستقل

---

[1]-Bernard W. Aronson and William D. Rogers, **U.S.-Cuban Relations in the 21st Century**,(New York: the Council on Foreign Relations,2001).pp.2-4.

[2]-Henry R. Nau and David Shambaug,, Op.Cit.p.162.

أجبروا على النفي خلال شهور فقط في نهاية التسعينات [1]، وبعد حرب العراق في 2003 شنت كوبا حملة اعتقالات واسعة طالت الأساتذة ونشطاء بتهمة الترويج للمبادئ الليبرالية خلفت تنديدا دوليا واسعا، ردت عليها الولايات المتحدة بتشديد إجراءات سفر الأشخاص على الجانبين وقيود على التحويلات المالية .

إن مسألة حقوق الإنسان وأهمية الانتقال إلى الديمقراطية في كوبا بدأت تثير اهتمام العالم ففي قمة الأمريكيتين في هافانا 1999 تكلم رئيس وزراء اسبانيا وعدد من زعماء أمريكا اللاتينية عن قلة الديمقراطية في كوبا [2].

وقد اقتنعت الولايات المتحدة بضرورة العمل مع الشعب الكوبي، فقد عمد كلينتون بعد إعادة انتخابه سنة 1996 إلى إنشاء معهد الديمقراطية لكوبا ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية"USAID" .

وقد هدف بهذه المبادرة العمل على تطوير المجتمع المدني الكوبي وتقديم دعم مادي لعائلات السجناء السياسيين وتوزيع كتب ومجلات ومساعدات مباشرة للمنظمات غير الحكومية الكوبية لتحضير انتقال هادئ نحو الديمقراطية [3]، كما قام كلينتون بزيادة دعم تلفزيون مارتي "**MARTI**" للفت الانتباه لانتهاكات حقوق الإنسان .

كما عمل كلينتون على تقديم دعم سياسي ومادي هام للجماعة الكوبية في فلوريدا وخلال فترته تطورت برامج المساعدة الموجهة لكوبا والتي كانت جزءا من استرتيجية الولايات المتحدة لدعم الشعب الكوبي وعزل نظامه، وبناء تضامن مع نشاطات حماية حقوق الإنسان من خلال صندوق الدعم الاقتصادي" **ESF** " .

إن التعامل الأمريكي مع ملف المساعدات الموجهة لكوبا يتم خاصة مع المنظمات غير الحكومية ومع الهيئات المستقلة الأخرى تجسيدا للمقاطعة والحضر الشامل، ففي 2002 بلغت المساعدة خمسة ملايين دولار وستة ملايين في 2003 كما خصصت الإدارة الأمريكية 21.4 مليون دولار كاعتماد مالي لنشاطات بناء الديمقراطية، وخصص الكونغرس 9 ملايين أخرى في 2005 لدعم الدمقرطة واحترام حقوق الإنسان وتنمية اقتصاد حر في كوبا والعديد من البرامج الإنسانية الأخرى، وتمول هذه المشاريع

[1]- Bernard W. Aronson and William D. Rogers,Op.Cit.pp.4-5.
[2]-Ibid,p.5.
[3] -Jean-Pierre Derisbourg,Op.Cit.p.125.

والبرامج من خـــلال صندوق الدعم الاقتصادي والمنحة الوطنية للديمقراطية" **NED** " التابعة لوزارة الخـــارجية الأمريكية [1].

وقد انتقدت الولايات المتحدة بشدة عملية انتخاب كوبـــا في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في 29-4-2003 ودعت كوبا إلى قبول زيارة مفوضة اللجنة العليا لتقيـــيم حقوق الإنسان.

ويمكن القول أنه رغم الانتقادات والمقاطعة إلا أن التهديد الذي كانت تشكله كوبا إبان فترة الحرب الباردة قد تراجع بشكل كبير ففي تقرير للمخابرات الأمريكية في 1998 يؤكد على أن كوبا لاتمثل تهديدا عسكري للولايات المتحدة أو لدول أمريكا اللاتينية [2]،عدا اتهامها بدعم الحركات اليسارية.

كما سعت الولايات المتحدة في استراتيجياتها الأمنية إلى التعامـــل مع كوبا حيث اقتـــرح كلينتون سلسلة خطوات تستهدف تحسيـــن مكافحة المخـــدرات، كما نتج عن المحادثات الثنائية المباشرة في 1999 الاتفاق على الاتصال المباشر لتفتيش السفن.

وفي سنة 2000 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنه لا دليل لدى الولايات المتحدة تجعلها ضم كوبا إلى قائمة الدول التي تسعى إلى إنتاج المخدرات أو تســـاعد على عبورها [3].

وهكذا فإن الولايات المتحدة فشلت في مساعيها تجاه كوبا لحد الآن فلم يحـــدث التحول الديمقراطي المنشود، كما أن سلسلة العقوبات أضرت بالشعب الكوبي أكثر من النظام ولذا يرى الكثيرون أنه على الولايات المتحدة ومن وجهة نظر أخلاقية وإنسانـــية العمـــل أكثر على مراعاة الجوانب الإنسانية للمجتمع الكوبي في تعاطيها مع المســـألة الكوبيـــة إذ أن النظام الكوبي يستغل طريقة التعامل الأمريكية وسياسة فرض الحصـــار المتشـــدد لكسب التعاطف على المستويين الداخلي والدولي .

[1]-Connie Veillette & Others,Op.Cit.pp.14-15.
[2]-Bernard W. Aronson and William D. Rogers,Op.Cit.p.7.
[3]-Ibid.p.3.

المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية المكسيكية

تعتبر العلاقة المكسيكية الأمريكية متميزة وذلك لظروف تاريخية وجغرافية، ولذا ترتبط الولايات المتحدة مع المكسيك في عدة جوانب حيث إن هذا الارتباط هو الأكثر أهمية في أمريكا اللاتينية، وتتعدد أوجه هذا الارتباط حيث تأخذ العلاقات الأمنية والاقتصادية أهمية كبرى إذ أن أمن الحدود الممتدة على مسافة 2000 ميل بالإضافة إلى جانب التبادلات التجارية ظلا على رأس جدول أعمال الطرفين سواءا في قمم الأمريكيتين أو في اللقاءات الثنائية، كما تعتبر قضايا الهجرة والإرهاب وتهريب المخدرات أهم الانشغالات الأمنية المرتبطة بسلامة الحدود.

المطلب الأول : تحدي الهجرة السرية عبر المكسيك

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية عبر الحدود المكسيكية تجاه الولايات المتحدة من أعقد مشاكل هذا النوع من الهجرة في العالم، كما ترى فيها الولايات المتحدة أحد أهم أولوياتها في علاقاتها بالجار المكسيكي في مختلف مفاوضات الطرفين، وإذا كان عدد الأمريكيين اللاتينيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة يقارب 40 مليون شخص فإن نصف هذا العدد من المكسيك لوحدها كما أن الهجرة ليست فقط مكسيكية بل تعتبر الحدود المكسيكية معبرًا مفضلا للكثير من الأمريكيين اللاتينيين خاصة من أمريكا الوسطى .

وخلال بداية التسعينات كانت الحكومة المكسيكية وإدارة كلينتون تتجنب الخوض في قضية الهجرة في الأجندة الثنائية لتسهيل مفاوضات النافتا، وقد تم خلال منتصف التسعينات تأسيس برنامج العودة الآمنة للوطن، كما ضاعفت إدارة كلينتون ثلاث مرات الميزانية الأمريكية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في 1996، وقامت ببناء أنسجة فولاذية عالية وقدمت مراقبة تقنية متطورة [1].

وقد وقع كلينتون والرئيس المكسيكي **أرنست زيديلو** سنة 1997 إعلانا مشتركا للهجرة يتضمن العمل بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان في التعامل مع هذا الملف خاصة بعد تزايد أصوات المنظمات الدولية حول الانتهاكات الممارسة عبر الحدود .

وواصلت إدارة بوش تطبيق الإجراءات التي اتخذها كلينتون وتطويرها حيث تم البدء

---

[1]- Henry R. Nau and David Shambaug,, Op.Cit.p.164.

بإطلاق طائرات من دون طيار لزيادة فعالية المراقبة على طول الحدود، وفي بداية 2001 شــجع الرئيس المكسيكي **فيسنتي فوكس**"**Fox Vicente**" بوش على ضرورة التوصل إلى اتفــاقية حول القضية مع نهاية 2001 .

وبعد أحداث 11-9 تعززت رؤية كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن خطورة الظاهرة و ضرورة الحزم في مواجهة المشكلة وهكذا اشتــدت تقوية الحدود، وفي نوفمبر 2001 زار زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ **توماس داشل** "**Tomas Daschle**" وزعيم الأقليــة **ريتشارد جيفارد** "**Richard Gephardt** " المكسيــك وكلاهما عــرض إعادة تنشيــط الأجندة الثنائية وأكدا على ضرورة إصلاح قوانين ومشاكل الهجرة [1]، وفي قمة **مونتيري** في 22-3-2002 تم وضع خطة مشتركة سميت "**الحدود الذكية**" والتي نصت في أحد بنــودها على ضرورة تأمين الحدود باستعمال أجهزة تكنولوجية متطورة، وفي اجتماع أمني موسع في تكساس في 9-9-2003 طالب فوكس بزيادة تصاريح الدخول للعمال المكسيكيين من 75 ألف إلى 250 ألف سنويا والعفو عن أربعة ملايين عامــل مكسيــكي يعملون بطريقة غير شرعية، لكن الولايات المتحدة اكتفت من هذا المؤتمر بمنح تصاريح عمل مؤقتة مع العلم أن مراقبة الحدود تكلف الولايات المتحدة 2.5 مليار دولار سنويا [2].

وفي 2004 اقترحت إدارة بوش بأن المهاجرين غير الشرعــيين الذين يعمــلون في وظائف لا يتوفر فيها أمريكيون سيكونون بوضعية قانونية مؤقتة، ومن جهــته أيد جون كيري التسوية القانونية للمهاجرين غير الموثقين في الولايات المتحدة والذين يعملون بجد ويلتزمون بدفع الضرائب [3]، وقد رفع مجلس الشيوخ في ماي 2006 مقترحا بشأن تقــوية الحدود وذلك باستحداث سياج مكون من ثلاث طبقات على طول الحدود ولمسافة 600كلم لتعزيز فعالية المراقبة، وقد أثار هذا المقترح انتقادا واسعا خاصة من المكسيك.

كما عرض الرئيس بوش وعدد من المسؤولين في إدارته اقتــراحا شامــلا لاتفــاق تم التوصل إليــه بين الحكومة واللجنة المشتــركة من الحزبين الجمهــوري والديمــقراطي

---

[1]-Roberto Dominguez-Rivera,"Fox's Mexican Foreign Policy: A case of post-authoritarian semi-peripheral realism", Paper prepared for presentation during the 45th Annual International Studies Association Convention,(Montreal, Canada-March 17-20,2004).p.11.

[2] -يسرى الشرقاوي:"المكسيك وأمريكا :حدود ساخنة وملفات متجددة"،السياسة الدولية،عدد154،(أكتوبر2003)،ص ص.246-247.

[3]- Henry R. Nau and David Shambaug,, Op.Cit.p.164.

لإصلاح ملف الهجرة وتم الإعلان عليه في 17 ماي 2007.

وينص نظام الهجرة الجديد المقترح، على العمل في المستقبل على تسهيل منح البطاقات الخضراء التي تسمح بالإقامة بالولايات المتحدة لكن على أساس الأهلية والاستحقاق مع أخذ مستوى التعليم وتعلم اللغة الانجليزية ومهارات العمل وقابلية التوظيف في الولايات المتحدة والخبرة في الاعتبار بصورة رئيسية، وسيعمل النظام المقترح على إيجاد برنامج للعمالة المؤقتة لملء الوظائف والأعمال التي لا يقبل على القيام بها الأميركيون، وفي حال ما إذا تمت الموافقة على إصدار القانون المقترح كما هو في شكله الحالي عند مروره على الكونغرس فإن بعض أجزائه ستكون مشروطة بأجزاء أخرى كإقامة سياج حدود أمني يبلغ طوله 595 كيلومترا على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وتعيين 18 ألف حارس حدود إضافي وتدريبهم، وتركيب نظام إلكتروني يمكّن الحراس من التحقق بسهولة من هويات المهاجرين .

وهكذا يمكن القول إن السياسات الأمريكية تجاه هذه الظاهرة ظلت تتميز بطابعها الأمني وكثيرا ماانتقدت الولايات المتحدة بسبب طرق المعالجة هذه، ومن جهة أخرى فإن مساهمة الولايات المتحدة في إنعاش الاقتصاد المكسيكي من خلال اتفاقيات الشراكة كانت تستهدف تحسين وضع المكسيكيين كسبيل للحد ولو نسبيا من تدفق المهاجرين بالرغم من أن الولايات المتحدة لها أوجه استفادة من هذه الظاهرة حيث أن الهجرة توفر يد عاملة رخيصة للشركات الأمريكية في الوظائف التي لا يحبذها الأمريكيون.

وتستفيد المكسيك من جهتها من الهجرة خاصة على الجانب المادي حيث تقدر التحويلات المالية للمهاجرين إلى عائلاتهم بحوالي سبعة ملايير دولار سنويا.

المطلب الثاني : تهديدات وقضايا ثنائية أخرى

بالإضافة إلى قضية الهجرة السرية هناك اهتمامات أمنية أخرى قد ترتبط بالهجرة كتهريب المخدرات والإرهاب وغسيل الأموال والجريمة المنظمة وغيرها، وكلها تأخذ أولوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه المكسيك فالاعتقاد الأمريكي يتضمن احتمال كبير للارتباط بين شبكات تهريب المخدرات عبر الحدود وبين تهريب الأشخاص الذين قد يكون بينهم إرهابيون، فالشبكات الموجودة للتهريب تتعامل بالمنطق المادي ولا يعنيها كون الأشخاص يرغبون في البحث عن العمل أو ينوون القيام بأنشطة إرهابية داخل

الولايات المتحدة، وقد ازدادت هذه المخاوف خاصة بعد أحداث 11-9 حيث كانت المكسـيك طرفـا هاما في الترتيبات الأمنية الجديدة، وقد سعى اجتماع تكساس إلى مناقشة سبـل التصدي للأنشطة الإرهابية والجرائم العابرة للحدود.

إن أي إستراتيجية أمنية فعالة يمكن أن تخدم الجانبين حيث الارتباط الاقتصـادي الكبير يتأثر بمثل هذه التهديدات، إذ أن 90% من صادرات المكسيك تتجه للولايات المتحدة من خلال اتفاقيات النافتا ولذا فأمن وازدهار الشراكة تستوجب خلق بيئة تشـاور وعمـل مشتركة للتصدي لهذه الأخطار، ومن أمثلة أهمية العمل المشترك هو الاقتناع بأن الجيش المكسيكي له خبرة كافية في مواجهة الكوارث الطبيعية في مقابل خبرة كبيـرة للجـانب الامريكي في مواجهة الإرهاب واحتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل .

ولذا فالأمـر هنا يتطلب تعاونا وتكاملا للتصدي لهذه المخاطر، وقد اقْتُرِح نظام رقابة مجهز ومقره المكسيك للإشراف على المنطقة الكراييبية وبمشاركة عدة دول من المنطقة، ويرتبـط هذا النظام بالدفاع الفضائي الأمريكي الشمالي [1].

لقد اعتمدت الولايات المتحدة عدة وسائل في سبيل تحقيق هذه المبادرات والأهـداف فبالإضافة إلى التشاور الدائم هناك برامج المساعدة الاقتصادية، حيث بلغت تلك المساعدة 31مليون دولار سنة2001 وهذا رغم أن المكسيك ليس مستقبلا تقليديا للمساعدة الأمريكية وقد ازدادت لتبلغ 74مليون دولار مع 2005، وتدخل هذه البرامج أيضا في إطار التعاون العسكري وتمويل برامج أخرى كمحاربة انتشار الأمراض المعدية وتعزيز حكم القانون [2].

وإذا كان الجانب الأمني يسيطر على جوهر العلاقات بين البلدين فإن الجانبين الاقتصادي والسياسي لهما أهمية كذلك، فاقتصاديا تأثرت المكسيك-ومن خلال النافتا- بسياسات الدعم الزراعي لصالح الفلاحـين الأمريكيين والسيـاسات الحمائية المطبقة على الصـادرات المكسيكية نحو الولايات المتحدة، بالإضافة إلى صعوبة منافسة الشركات الأمريكية نظرا للفارق التكنولوجي .

وهناك مشكلة الشاحنات المكسيكية حيث لا يتعدى عمق دخولها إلى التراب الأمريكي 20 ميل بسبب إجراءات واشنطن البيئية، وتأتي أيضا قضية المياه بيـن البلدين كأحد

---

[1]-Todd M. Walters,"The Mexico-U.S. Partnership Enhancing Our Common Security",Report From a Workshop Organized by The Institute for Foreign Policy Analysis, Cambridge Office, (December 2005),pp.10-11.

[2]- Connie Veillette,&Others,Op.Cit.p.10.

عناصر جدول أعمال مباحثات الطرفين، إذ أن هناك مناطق مناطق حدودية جافة، وكانت هناك سلسلة من الاتفاقيات حول استغلال المياه آخرهـــا كان سنة 1944 والتي أضحت إطارا للتعاون تلتزم بموجبها المكسيك بتزويد الولايات المتحدة بثلث المياه التي تتدفق في روافد نهر **ريوغراند** "350 ألف قـــدم مكعب من المياه سنويا" في القســـم الغربي من الحدود، وبالمقابل تزود الولايات المتحدة المكسيك ب1.5 مليون قدم مكعب من المياه سنويا من نهر **الكولورادو**، ولكن مع مطلع التسعينات أخلّت المكسيك بالاتفـــاقية وأضحى حجم مديونيتها المائية حوالي 1.5 مليون قدم مكعب حيث تصر الولايات المتحدة على أحقيتها بينما تعزو المكسيك المشكلة لموجات الجفاف [1].

وعلى المستوى السياسي فقد ظلت الولايات المتحدة تدعم الإصلاحات في هذا البلد وهذا رغبة في توطيد العمل الثنائي. وعلى الجـــانب المكســـيكي وعلى المستـــوى الدولي فقد التزمت الحكومة المكسيكية بمعارضة استخدام القوة ضد العراق وطالبت بمنح المفتـــشين الدوليين الوقت لإكمال مهمتهم وهذا استجابة للرأي العام المكسيكي الذي عارض الحـــرب بنسبة 70% ،لكن ومع ورود التهديدات الأمريكية بمعاقبة المعارضين بدأ فوكس بتغـــيير لهجته وأضحى يؤكد على ضرورة نـــزع أسلحة العراق بل ودعـــم المشروع الأمريكي البريطاني كحل أمثل للأزمة العراقية [2].

وهكذا يمكن القول أن المكسيك ذات أهـــمية كبيرة في إستراتيجية الولايـــات المتحدة لأمريكا اللاتينية، وهي مدخل مهم لتطبيق السياسات الأمريكية داخل القارة فنجاح المكسيك في تحقيق النمو الاقتصادي المنتظر من خلال النـــافتا يعتبر حافـــزا مهما لإقـــناع الدول الأخرى بأهمية منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، كما أن الجانب الأمني يعتبر ذا أهمية قصوى باعتبار المكسيك تحتل موقعا جغرافيا وسطا بين أمريكا الشمالية والوسطى ولـــذا فهي منطقة عبور للكثير من التهديدات، وأي سياسة أمنية مشتركة ناجـــحة مع المكسيك ستسهل على واشنطن التعامل والتفرغ للقضايا الأخرى المتعـــلقة بالقارة كالديمقـــراطية وحقوق الإنسان والتنمية...

[1]- يسرى الشرقاوي:"المكسيك وأمريكا :حدود ساخنة وملفات متجددة"،مرجع سابق،ص ص.249-250.

[2]-ـــــــــــ:"أمريكا اللاتينية والحرب الامريكية على العراق..تمرد في الفناء الخلفي"،السياسة الدولية، عدد152،(ابريل 2003)،ص.145.

المبحث الثالث : العلاقات الأمريكية البرازيلية

تعتبر البرازيل القوة الأولى في أمريكا اللاتينية بالاقتصاد الأول في المنطقة ومساحة تعادل 47% من مساحة القارة الجنوبية، يمثل اقتصادها نصف مجمل اقتصاد المنطقة و40% من مجموع صادراتها، ولها 25 % من الصادرات موجهة إلى المنطقة وحدها وتعتبر البرازيل عضو مؤسس في الأمم المتحدة والغات"**GATT**"، وتعمل على المساهمة في العديد من عمليات حفظ السلام " السلفادور، تيمور الشرقية.."، وتقدم نفسها كوسيط في النزاعات خاصة بين الدول الكبرى والصغرى، وقد عرفت الديمقراطية في أواخر السبعينات ويرأسها حاليا اليساري داسيلفا خلفا لليساري الآخر كاردوسو 1994-2000 .

وترتبط البرازيل بعلاقات كبيرة مع الولايات المتحدة خاصة في جانبها الاقتصادي، وقد برزت في السنوات الأخيرة العديد من التحديات والخلافات التي مست علاقات الجانبين .

المطلب الأول : الخلاف حول منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين

كما ذكرنا سابقا فإن الولايات المتحدة تسعى منذ رئاسة بوش الأب إلى إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، بينما ترى البرازيل ضرورة تعزيز التكتل الإقتصادي القائم في المنطقة "الميركسور" المستقل عن المبادرة الأمريكية، لإدراكها بعدم قدرتها وجيرانها على منافسة القدرات الأمريكية كما أنها ترى في الطرف الأمريكي مفاوضا غير ملتزم وتدخل مع الولايات المتحدة في العديد من المنازعات التجارية أمام منظمة التجارة العالمية فمثلا الولايات المتحدة ترفض رفع سياسات الدعم لمزارعيها، كما لاتزال متشبثة بفرض رسوم على وارداتها، وهذا في غير صالح الدول التي يفترض أنها تكون جزءا من منطقة التجارة الحرة ويقول **لولا داسيلفا** :

« إن أمريكا عنيدة في الدفاع عن مصالحها، ويجب أن نكون أيضا عنيدين في الدفاع عن مصالحنا، والتي لا تتوافق كثيرا مع مصالح الولايات المتحدة » [1].

كما ترى البرازيل في مشروع منطقة التجارة الحرة تكريسًا للهيمنة الأمريكية وتهديدا لوضع البرازيل المتميز كقوة إقليمية لها طموحاتها في المنطقة، ولكن ورغم هذا الرفض

---

[1] - رضا محمد هلال:"البرازيل–أمريكا:مستقبل العلاقات"، السياسة الدولية،عدد101،(جانفي2003)،ص.197.

البرازيلي إلا أن للولايات المتحدة أوراقا قوية في ضغوطها على البرازيـــل خاصـــة من حيث حجم استثماراتها (أكثر من 400 شركة أمريكية عاملة في البرازيل)، أو من حيث سيطرتها على منابع ومراكز الأموال"المؤسسات المالية الدولية" حيث تعتبر البرازيـــل من أكبر الدول المدانة في العالم .

إن علاقات البلدين تشوبها الدبلوماسية الحذرة وخلال لقاء بوش الابن مع داسيلفا تعهد الأول بمساعدة لولا في حملته لمكافحة الجوع والفقر "أكثر من47% تحت خط الفقر" .

وفي سبيل احتواء الرفض البرازيل للمبـــادرة الاقتصادية الأمريكية فقد حمـــل **روبـــرت زوليك** وزير التجارة الأمريكي مبادرة لدفع مفاوضات منطـــقة التجارة الحرة تمثـــلت في استعداد واشنطن لإلغاء التعريفة الجمركية على حوالي65% من واردات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية وسيتم إلغاء التعريفة على بقية المنتجـــات مع حلول 2015، ومن جهة أخرى منحت الولايات المتحدة الموافقة لصندوق النقـــد الدولي بمنـــح قرض للبرازيل بقيمة 30 مليار$ [1] لحماية الاقتصاد البرازيلي بعد نكسة الأزمة المـــالية في 1998 .

المطلب الثاني : الموقف البرازيلي من الأحادية الأمريكية

لقد أدان **فرناندو كاردوسو** هجـــمات 11-9 وأعلن دعمه ومساندته لجهـــود الولايات المتحدة الدولية للقضاء على الإرهاب، إلا أن الرؤية البرازيلية تنتـــقد السياسات الأمريكية ســـواءا على المستوى الإقليمي أو الدولي، فإقليميا ترفض البرازيل عسكرة جدول الأعمال في كولومبيا وتدعو إلى حل مشاكل المنطقة بالحوار المتعدد من خلال منظمة الدول الأمريكية وترى في العمل الأحادي تهديدا للمنطقة ولمصالح ووضع البرازيل خاصة وأن كولومبيا دولـــة مجاورة للبرازيل، ودوليا أبدت البرازيـــل اختلافا مـــع الولايات المتحدة حول التدخـــلات في حرب الخليج 1991 وهايتي 1996 وفي كوسوفو 1998 [2]، وانتقـــد لولا داسيلفا الحـــرب على العراق والتي افتقدت للتفويض الأممي، كما رفضـــت البرازيل طرد الدبلوماسيين العراقيين ورأى داسيلفا ضرورة الاحتكام

---

[1]-يسرى الشرقاوي:"هل أخفق اليسار مجددا في أمريكا اللاتينية"،السياسة الدولية،عدد153،(جويلية2003)،ص.254.

[2]-Maria Regina Soares DeLima and Mônica Hirst ,"Brazil as an Intermediate State and Regional Power: Action , Choice and Responsibilities ",International affairs V 82,N 1 (2006),p.33.

للمؤسسات والشرعية الدولية في الحرب على الإرهــاب، وتؤكد البرازيل أن الحوار متعدد الأطراف طريق لمجابهة التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة كتجارة المخدرات "إذ تعد البرازيل ثاني مستهلك للكوكايــين في العالم" وغسيل الأموال والمخاطر البيئية .

وعموما للبرازيل والولايات المتحدة علاقات كبيرة وتمس مختلف المجالات الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، فواشنطن ترى في البرازيل شريكا مهما في العبور إلى المنطقة سواء من خلال المدخل الاقتصادي أو في العمل السياسي كنشر الديمقراطيــة وتطــوير المجتمع المدني وهذا نظرا للمكانة المتميزة للبرازيل في ساحتها الإقليمية، ومن جهة أخرى ورغم أن السياسة الخارجية للبرازيل تتميز بالعالمية ومساندتها للعمل متعدد الأطراف فإن هناك من يرى أن سلسلة الضغوطات والرفض البرازيلي لبعض سياسات الولايات المتحدة هدفه كسب معونات ومساعدات اقتصادية واستثمارات لتحسين الوضع الاقتصادي لمعالجة المشاكل الداخلية .

ويمكن الإشارة في الأخير إلى أن البرازيل تطالب بشدة إجراء إصلاحات على مستوى المنظمة الأممية حيث تطالب بمقعد دائم لها على مستوى مجلس الأمن.

المبحث الرابع : العلاقات الأمريكية الهايتية

كانت هايتي أولى دول المنطقة التي تنال استقلالها في جانفي 1804 وكانت فرنسا أول من اعترف بها، حيث رفضت الولايات المتحدة ذلك لتخوفها من ثورة العبيد السود للبلدان المجاورة وتأخر اعترافها الى 1862 تحت حكم الرئيس **لنكولن**، وتدخلت فيها في 1915 تخوفا على استثماراتها بسبب الاضطرابات الداخلية .

وخلال الحرب الباردة كانت هايتي تحت الرقابة الأمريكية وهذا لقربها من كوبا حيث التخوف من استغلال عدم الاستقرار بها من قبل الشيوعيين لنشر عقيدتهم خاصة وأنها كانت تحت حكم الديكتاتور **فرانسوا دوفاليي**"**François Duvalier**"منذ 22-9-1956 [1].

وتأخذ هايتي أهميتها التاريخية من مركزية موقعها في منطقة الكراييب حيث لا تبعد عن ولاية فلوريدا إلا بمئتي ميل وهي قريبة من قناة بنما، وفي السنوات الأخيرة أصبحت معبرًا مهما للمخدرات باتجاه الولايات المتحدة .

إن السياسة الأمريكية في هايتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتبطت أساسا بتطور الأحداث على مستوى هذا البلد والاضطرابات وحالة اللاستقرار التي عاشها .

مع بداية التسعينات وفي 16-12-1990 أصبح " **جون برتراند أرستيد** " **Jean Bertrand Aristide** " أول رئيس ينتخب ديمقراطيا بنسبة أكثر من 65 % بعد هزيمة المدعوم أمريكيا **مارك بازان** "**Marc Bazin**"، ونصب في فيفري 1991، ومنذ تعيينه اتخذ عدة تدابير لصالح الفلاحين والفقراء وأهمل البورجوازيات والمستثمرين الأجانب رغم الانتقادات الكبيرة من واشنطن، وقد قام بتغييرات كبيرة من بينها إعادة هيكلة الجيش واستبعاد العديد من قياداته، وهذا ما حرك انقلابا ضده في 30-9-1991 بقيادة الجنرال **راوول سيدراس** "**Raoul Cedras**" وأزيح عن السلطة وطرد إلى فنزويلا، وقد أثار ذلك انتقادا اقليميا ودوليا، وفي أكتوبر 1991 أعلن بوش الأب دعمه لعودة أرستيد للحكم وأوقف كل أشكال العلاقة والدعم للانقلابيين مع ابقاء المساعدات الإنسانية، لكن

---

[1]-Michael T. Spencer, "United States - Haitian Relations: Imperialistic or Diplomatic?",pp.1-2.in: http://www.transafricaforum.org/reports/US_and_Haiti.pdf.

دون تجميد أرصدة الانقلابيين، وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 7-10-1991 أن إدارة بوش أصدرت تقريرا يتهم أرستيد بانتهاكات حـــقوق الانسان أثناء حكمه، وخلال هذه الـــفترة فرضت الولايات المتحدة حضرا نفطيا على هايتي وأجـــبرت آلاف اللاجئين على العودة بعد تدفقهم على السواحل الأمريكية، وهكذا فقد كان الرئيس بوش حذرا في التعـــامل مع الملف حيث دعمت الولايات المتحدة الانقلابيين ثم تراجعت بعد الاستنكار الدولي وأرادت تصحيح الأوضاع .

ومع وصول كلينتون الى الحكم صادق في أبريل 1993 على ارســـال قوة حفظ سلام متعددة الجنسية الى هايتي رفضها أريستيد وطالب كلينتون بفرض عقوبات الزامية عالمية على هايتي، وأعلن كلينتون بعدها عن منع الأشخاص المنتسبين الى النظام الهـــايتي من دخول الولايات المتحدة .

وفي جويلية 1993 فرضت الأمم المتحدة مقاطعة دولية ومنعت الدخول الى هايتي هذا ألزم الجنرال سيدراس الدخول الى الولايات المتحدة والاجتماع مع أرستيد وممثلي الأمـــم المتحدة ورعت الولايات المتحدة اتفاقية" **حكام الجزيرة**" الموقعة بين الطرفين في نيويورك لانهاء الأزمة ودعت سيدراس للاستقالة ليـــعود أرستيد، وفي أوت 1993 تم تعليـــق كل العقوبات المفروضة على هايتي بقرار مجلس الأمن رقم 861، وقامت بعـــدها الولايات المتحدة بمحاولة حل مشكلة الأصول المجمدة للانقلابيين لكن على أساس حالة بحـــالة هذا أغضب سيدراس وأثار موجات عنف جديدة أدت الى اغتيال العديد من مسؤولي أرستيد، واقترحت الأمم المتحدة بعثة لمدة ستة اشهر عرقلها الجيش الهايتي وفي 1993 تم نشر مئتي جندي من الولايات المتحدة وكندا لكن فشلت مهمتهم فأعيد الحضر النفـــطي وعقـــوبات اقتصادية أخرى [1].

مع أواخر 1993 وبطلب من كلينتون تحركت القوات الأمريكية الى السواحل الهـــايتية لمراقبة كل السفن المتحركة تثبيتا للحصار وأدرجت قائمة سوداء لأعضاء القوات الهايتية وطُلب من رئيس جمـــهورية الدومنيكان **جواكيم بالاغار** "**Joaquim Balaguer**" صـــديق النخبة العسكرية الهايتية الالتـــزام بالحصار .

[1] - Michael T. Spencer,Op.Cit.pp.2-6.

في 31-7-1994 وبدعم من كلينتون أصدرت الأمم المتحدة القرار 940 الذي يخول الدول الأعضاء تشكيل قوة حفظ سلام دولية لتهدئة الأوضاع، وفي 17-9-1994 قاد كـــارتر وفدا للتفاوض مع قادة الجيش لاعادة ارستيد سلميا وتطبيق اتفاقية حكام الجزيرة، وبعدها بيوم قبل سيدراس الاتفاقية بضغط من الولايات المتحدة وبوســـاطة كارتر ودخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في 15-10-1994 لهايتي بعد مقاطعة شامـــلة، وكانت مهمة الولايات المتحدة الأولى استعادة الأمن وإنشاء مؤسسات مدنـــية والعمل على توفير أجواء مناسبة لعودة اللاجئين من الولايات المتحدة والمقدر عددهم ب 68000 والذين تم إسكانهم إجباريا في غوانتنامو، وقد كان دخول الولايات المتحدة إلى جانب 25 دولة وبتعداد 23000 جندي وشكلت بذلك قوة متعددة الجنسيات"**MNF**" مهمتها التحضير لعودة أرستيد وتم ذلك ورفع الحضر المفروض ومنح سيدراس عفوا كاملا .

وعملت الولايات المتحدة على ضمان تطبيق القوانين وبقيت على رأسMNF [1]، وأشرفت على تدريب عناصر للشرطة والجيش من المستقدمين من غوانتنامو وانسحبت الـــولايات المتحدة بعدها وسلمت المهمة بالكامل للقوات متعددة الجنسية .

وكانت أهداف كلينتون إعادة الديمقراطية والشـــرعية الى هايتي لتحسين صورتها لدى شعوب المنطقة ومن جهة أخرى للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين كما أن الاستقرار بالمنطقة من مصلحة الولايات المتحدة نظرا للقرب الجغرافي الكبير، وبعد وصول الحزب الجمهوري للكونغرس في 1996 بدأ يقل حجم المساعدة على خلفية انتقادهم لإدارة كلينتون للأزمة، وخلال هذه الفترة وبدعم من الـــولايات المتحدة منح البنك العالمي مساعدة لهايتي بقيمة 40 مليون$ لإنعاش الاقتصاد ولأهداف إنسانية، ومن جهة أخرى فإن حجم المساعدة الأمريكية لهايتي كان ضعيفا حيث كانت المساعدات الموجهة للبوسنة مثلا أكبر بخمســـة أضعاف [2] .

وقد أكمل أرستيد فترة حكمه المتبقية وغادر السلطة بعد انتخابات 1995 لصـــالح **ريني بريفال** "**Rene Preval**" وقام هذا الأخير بإصلاحات واسعة كخصخصة القطـــاع العام وتميزت فترته بركود اقتصادي كبير حتى نهاية حكمه في 2000 وذلك نظرا للازمـــات المتوارثة .

---

1 -James Dobbins, America s' Role in Nation-Building: From Germany to Iraq, Op.Cit.pp.72-77.

2-Ibid.pp.80-82.

وتم إعادة انتخاب أرستيد في أواخر2000 مع تشكيك الولايات المتحدة في نزاهة الاقتراع واعتبرت ذلك خزي للديمقراطية ورفضت الولايات المتحدة والمتبرعون الآخرون تقـديم معونات بقيمة 600 مليون دولار.

وقد شدد كلينتون لارستيد على ضرورة إصلاح النظامين الاقتصادي والقضائي وتحري المخالفات الانتخابية والعمل على تحقيق مناخ آمن ومستقر لهايتي ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان ومحاربة تهريب المخدرات [1].

ومع مجيء بوش الابن إلى السلطة واصل على نفس النهج ورفض تجديد المساعدات حتى يقوم أرستيد بإصلاح الأوضـاع حيث هناك اتهامات بتزوير الانتخابات التشـريعية لسنة2000 واشتدت احتجاجات المعارضة لارستيد والمتكونة أساسا من حركـات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات مدنية ورجال أعمال من خصوم ارستيد، كما يرى البعض أن هذه المعارضة تتلقى الدعم من الولايات المتحدة خاصة بعد مقاطعتها لانتخـابات 2000 وقد رفضت هذه المعارضة جهود التسوية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا ومنظمة الدول الأمريكية، ومع ازدياد الاضطرابات رخّصت الأمم المتحدة لقوة دولية مكونة خاصة من الولايات المتحدة الدخول إلى هايتي لإعادة الاستقرار ابتدءا من 2004 رغـم أن الولايات المتحدة لم تكن تفضل الدخول حيث حاولت إدارة بوش الدفع بأطراف إقليمية "مجمـوعة الكراييب ومنظمة الدول الأمريكية " وشاركت الولايات المتحدة في المفاوضات، مع تأكيدها أنها تستبعد مسألة إرسال قوات سلام للفصل بين الأطراف رافضة طلب ارستيد ورأت أن تدخل هذه القوات سيأتي بعد التوصل لتسوية سلمية وأرسلت فقط 50 جندي لتأمين جاليتها المقـدرة بثلاثيـن ألف. وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تشن حملة على أرستيد لإجباره على ترك السلطة، وقد انتقد الديمقراطيون طريقة تعامل بوش مع الأزمة الهايتية كدليل حسبهم على ضعف الجمهوريين في إدارة السياسة الخارجية، واتهموا بوش على أنه ضغط على أرستيد أكثر من المعارضة وهكذا تحرك بوش لزيادة الجهود الدبلوماسية بين ارستيد والمعارضة، ووضع تحرك المتمردين في الشمال الزاحفين على مقربة من العاصمة تحت الرقابة لتسهيل التدخل السريع في حالة تدهور الأوضاع وذلك خوفا من تدفق اللاجئيـن تكرارا

[1] - Michael T. Spencer,Op.Cit.p.9.

لما حدث في التسعينات، كما كان يتخوف من خسارة أصوات الهايتيين المتواجدين بكثرة في ولاية كاليفورنيا في انتخابات الرئاسة لسنة2004 [2].

وقد وافق أرستيد على مغادرة السلطة وأعلنت الولايات المتحدة أن المتمــردين يجب أن يبتعدوا عن الحياة السياسية رغم رفض قائدهم **جاي فيليب** "**Jay Philip** ".

وخلال الفترات السابقة ظلت الولايات المتحدة ترسل مساعدات إنسانية لهايتي عن طريق المنظمات غير الحكومية .

وبعد مغادرة أرستيد للسلطة زاد حجم المساعدة الأمريكية للحكومة المؤقتة من 72مليون$ سنة 2003 إلى 132 مليون$ في 2004 و163 مليون$ في 2005 واستفادت من بعــض المساعدات الإضافية لمكافحة الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض [1].

ومن الأسباب الرئيسية التي سرعت تدخل الولايات المتحدة هو الاختراق الكبير لفرنسا المستعمر القديم في المفاوضات الدبلوماسية والهدف عدم السماح لفرنسا أن تكون لاعبــا رئيسيا في منطقة عمق استراتيجي للولايات المتحدة بالرغم من استفادتها من الدور الفرنسي، وعلى خلفية أزمة هايتي اهتزت علاقات الولايات المتحدة مع جاميكا وذلك بسبب قبــولها استضافة أرستيد لأسباب إنسانية من جهة ولمطالبتها بإجراء تحقيق على اتهامات أرستيد للولايات المتحدة وفرنسا بإجباره على ترك السلطة ومغادرة البلاد [2].

وكنتيجة لهذه الأحداث التي ميزت هايتي يمكن القول أن التعامل الأمريكي استــهدف تحقيق عدة أهداف أهمها التضييق على أرستيد اليساري المنتقد للسياسات الأمريكية، حيث إقامة نظام موال للولايات المتحدة سيسمح لها بتحقيق مصالحها خاصة الاقتصادية منــها، مع التأكيد على أن لا تظهر في صورة المعــادي للديمقراطية حيث ورغم تعاونها مع الانقلابيين والمعارضـــة الهايتية ظلت تلتــزم بضرورة احتــرام الديمقراطية .

ومن جهة أخرى إن استقرار هايتي سياسيا واقتصاديا مهم للولايات المتحدة كونه سيوقف موجات الهجرة غيرالشرعية وذلك بتحسين أوضاع الهايتيين كما سيسهل التعامل والتعاون لمحاربة تهريب المخدرات عبر هايتي، ومن جهة أخرى التحرك الأمريكي تجاه هايــتي كان يسعى لإبعاد فرنسا من لعب دور مركزي في منطقة قرب جغرافي حيوي .

---

[2] –يسرى الشرقاوي:"هايتي:هزيمة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟"،السياسة الدولية،عدد156،(أبريل2004)،ص ص.167–169.

[1]-Connie Veillette,& Others,Op.Cit.p.15.

[2] - يسرى الشرقاوي:"هايتي:هزيمة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟"،مرجع سابق،ص.169.

المبحث الخامس : احتواء المنافسة الأوروبية الصينية

يعتبر مبدأ مونرو محدد رئيسي لوضع المنطقة وللتواجد الأجنبي بها، فقد افترض عدم قبول أي تواجد أو تهديد أجنبي "أوروبي" بمقابل عدم تدخل أمريكي في شؤون الأوروبيين ولذا فقد ظلت الأقطاب الكبرى ترى في المنطقة ساحة نفوذ أمريكي خالص، إلا أن التغلغل الخارجي في المنطقة بدأ خلال مرحلة الحرب الباردة مع النفوذ السوفياتي هناك، وخلال مرحلة السبعينات والثمانينات كانت المنطقة تعج بالديكتاتوريات المدعومة أمريكيا وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، هذا حذا بالحركات الثورية الداخلية إلى التعاون مع حركات ثورية خارجية لتحقيق هدفين الأول داخلي يتضمن محاولة الخروج من دوامة الأزمات المتعددة والمتلاحقة والثاني خارجي وينطوي على محاولة تقليص السيطرة الأمريكية، وفي كل هذا بدايات للتدخل الأجنبي غير الأمريكي في شؤون المنطقة

وقد أَشَّرَت المساندة الأمريكية الأوروبية لبريطانيا في نزاعها المسلح في جزر **فوكلاند** مع الأرجنتين مع بداية الثمانينات على تراجع العمل بمبدأ مونرو ومعاهد **ريو**، كما عرفت المنطقة خلال مرحلة الثمانينات أيضا خلافات أوروبية " فرنسية خاصة " أمريكية حول معالجة بعض النزاعات المسلحة المتفجرة في أمريكا الوسطى كالسلفادور ونيكاراغوا.

ومع نهاية الحرب الباردة وتحول أغلب دول المنطقة إلى النماذج الليبرالية الغربية في شقها السياسي بانتشار الديمقراطية، أو في جانبها الاقتصادي بالانفتاح على السوق الحر ودعم القطاع الخاص، عرفت أمريكا اللاتينية تطورات متلاحقة وبدت ساحة تنافس القوى الكبرى خاصة اقتصاديا فكانت بداية التغلغل الأوروبي في فترة التسعينات، كما بدا التواجد الصيني كبيرا ومؤثرا مع بداية الألفية، وهكذا أصبح هذا التواجد يطرح الإشكالات حول قدرة هذه القوى على المنافسة، ومدى استطاعتها إزاحة النفوذ التاريخي للمكانة الأمريكية.

المطلب الأول : جوانب التغلغل الأوروبي

إن التواجد الأوروبي في المنطقة يعود إلى قدم الروابط الموجودة بين أوروبا (اسبانــيا، البرتغال، فرنسا..) وبين شعوب أمريكا اللاتينية باعتبارها مستعمرات قديمة، ولذا فإن هناك جانبا مهما من العلاقة يمس الجانب الثقافي المرتبط بالفترة الاستعمارية. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ساهمت الدول الأوروبية في معالجة مشكلة الدين

الخارجي لدول أمريكا اللاتينية،كما أبدى الأوروبيون تفهما واضحا للانشغالات المطروحة وتجسد هذا التفهم في دعم مادي واستثمارات كبيرة في المنطقة خاصة لاسبانيا.

يرى الأوروبيون أن المنطقة اللاتينية تمثل موارد اقتصادية هامة قابلة للاستغـــلال وسوق سلاح واستثمارات بالغة الأهمية، وإذا كان العامل الاقتصادي هو المهيمـــن في طبيعة العلاقة بينهما، فإن الأوروبيـــين لعبوا دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها المنطقة ومختلف الإصلاحات الإدارية والقانونية حيث ســـاهم الأوروبيـــون " الفرنسيون خاصة " في إرســـاء الســـلام والاستقـــرار في أمريكا الوسطى .

وقد عقدت أول قمة بين المنطقتيـــن في 1999 ثم أصبحت بشكل دوري حيث القمـــة الرابعة كانت في **فيينا** 11-2006/5/12، ويعبر الأوروبيون من خلال هذه القمـــم عن رغبتهم الدائمة في رفع دول أمريكا اللاتينية الحواجز أمام استثماراتهم، كما أبدوا قلقهم من تأميمات شافيز وموراليس لقطاع المحروقات، كما سعوا إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كوستاريكا والهوندوراس والسلفـــادور وبنما ونيكاراغوا وتعتبر أوروبا أول شريك اقتصادي لمنطقة الميركسور.

وتتعدد أوجه التعاون فهي تمس قضايا مكافحة المخدرات، والفقر وحماية حقوق الإنسان والبيئة، ومن جانب آخر كان هناك تعاون أوروبي أمريكي لاتيني في مجال تقنيات الاندماج حيث تجربة الميركسور تسعى لمحاكاة التجربة الأوروبية، كما امتد هذا التعاون إلى المجالات العلمية والتكنولوجية وتكوين الإطارات .

إن مختلف أوجه التعاون هذه تبرز أهمية الوضع الذي أضحى الأوروبيون يتمتعون به في القارة في منافسة واضحة للدور الأمريكي، وقد أظهر الجانب الأمريكي تخوفه من تطور هذه العلاقة خاصة بعد صفقة السلاح التي تمت بين حكومة **ثاباتيرو** الاسبانية وشافيز بقيمة 3.1 مليار$ بعد اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة الاسبانية ورؤساء كـــل من البرازيل وفنزويلا وكولومبيا [1]. ويعبر بريجنسكي عن تخوف الولايات المتحدة من الأوروبيين بقوله:

«عندما يصبح الأوربيون قوة اقتصادية وعسكرية يمكنهم محاصرة النفوذ الأمريكي في المنطقة»[2]

---

[1] -رضا محمد هلال:"الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات والدلائل"،السياسة الدولية،عدد164،(ابريل2006) ص.187.

[2] - زبغنيو بريجنسكي،**الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم**،مرجع سابق،ص.107-108.

ويمكن القول أن هذه العناصر المتعددة للتعامل بين المنطقتين الأوروبية والأمريكية اللاتينية لا ترقى الى تطلعات الطرفين من جهة والى امكانيـــة منافسة جوانب العـــلاقة والنفـــوذ الكبيرين للولايات المتحدة في القارة اللاتينية حاليا، إلا أن الجـــانب الأمريكي يعي إمكانية تطور هذه الأوضاع، خاصة وأن حجم المساعدات السنوية للأوروبيين تجاه القارة تفوق مثيلتها الأمريكية واليابانية مجتمعتين [1].

المطلب الثاني : تعاظم النفوذ الصيني في المنطقة

إذا كان التحرك الأوروبي تجاه المنطقة برز أكثر مع بدايـــة التسعينات فإن التغلـــغل الصيني ظهر بشكل كبير مع بداية الألفية الثالثة، وقد ركز خاصة على الجانب الاقتصادي وتجلى ذلك في عديد الزيارات التي قام بها الزعماء الصينيون للمنطقة ومن بينهم الرئيس **هوجنتاو**، وقد وقعت الصين سلسلة اتفاقيات تجارية وعسكرية، وارتفـــعت الـــواردات الصينية ستة مرات خلال الست سنوات الأخيرة ومن المتوقع أن تبلغ 100 مليار$ مـــع نهاية العقد [2]، وقد وعد الرئيس الصيني بدعم الاستثمار في المنطقة خاصة في مجالي البنية التحتية والطاقة، كما تعهد في خطابه أمام الكونغرس البرازيلي بأن الصين ستستثمر حوالي 100 مليار$ في أمريكا اللاتينية في العقد القادم، منها 20% في الأرجنتين لوحدها وقد قفزت تجارة الصين مع المنطقة من 200 مليون دولار سنة 1975 إلى 40 مليار$ سنة 2004 [3]، أي بزيادة 50% عن 2003 وأصبحت بذلك الصين ثالث أكبر شريك تجاري لدول أمريكا اللاتينية، وتركز الواردات الصينية من المنطقة خاصة على المنتجات الفلاحية والموارد الطبيعية الضرورية التي يحتاجها الصين لنموه، فقد تجاوزت الصـــادرات الفنـــزويلية من البترول للصين 3 مليار$ سنة2005، كما أثمرت التحركات الصينية بدء المفاوضات مع الشيـــلي لإقامة منطقة للتجارة الحرة .

وفي الفترة الممتدة ما بين 23 جانفي إلى 3فيفري 2005 زار هوجنتاو كلا من المكسيك والبيرو وفنزويلا وجامايكا وترينداد وتباغو وتم تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي

---

[1]-Gustavo Tarre, "Perceptions Latino-Américaines", annuaire français des relations internationales, V1,2000 p.371.

[2] - بيل فان أوكين:"تقرير عن أمريكا اللاتينية"،ترجمة:خالد الفيشاوي، في: http://www.kefaya.org/06znet/060515pvanokin.html

[3]- Sam Logan and Ben Bain,"China’s Entrance into Latin America: A Cause for Worry?", in: http://americas.irc-online.org/am/389-- >< HTML

والتجاري بين الصين ودول الكراييب مهمته البحث في شتى مجالات التعاون ويعقد مرة كل ثلاث أو أربع سنوات بالتناوب [1]، وتعتبر منطقة أمريكا الوسطى والكراييب الأكثر انكشافا للمنافسة الصينية للولايات المتحدة .

ومن جهة أمريكا اللاتينية هناك تأييد واضح للصين كونها أولا تملأ حاجتهم من الاستثمار خاصة في البنية التحتية حيث تغيب الولايات المتحدة، فقد هبطت قيمة الاستثمارات الأمريكية من 78 مليار$ سنة 2000 إلى 36 مليار$ في 2003، كما أن الصين وعكس الجانب الأمريكي لا تفرض شروطا مسبقة وصعبة التطبيق على الجانب اللاتيني .

ورغم أوجه التقارب هذه إلا أن الجانب الصيني تواجهه بعض الصعوبات في محاولته تعزيز وجوده في القارة اللاتينية تتمثل أساسا في اختلاف الثقافة الصينية عن ثقافة المنطقة وعدم معرفة رجال الأعمال بخصوصيات المنطقة مما يخلق صعوبات في التعامل خاصة على مستوى الجانب الاستثماري .

إن التخوف الأمريكي من النفوذ المتزايد للصين في المنطقة يكمن في المساس المباشر بالمصالح الاقتصادية الكبرى للولايات المتحدة ومنافسة نفوذها التاريخي في المنطقة بالإضافة إلى إمكانية استغلال هذا التواجد الصيني في الترويج للإيديولوجية الشيوعية [2].

وأخيرا إن الأرقام المذكورة سابقا تؤكد أن المنطقة أصبحت محل اهتمام كبير من الصينيين خاصة في استثماراتهم الضخمة في مختلف القطاعات الحيوية كقطاع الطاقة، وهكذا فالدوائر الأمريكية أضحت تراقب بحذر كبير هذه التطورات والدور الصيني الجديد خاصة وأن ما حققته الصين من مبادلات مع دول المنطقة تم انجازه في فترات زمنية قصيرة "حوالي 7 سنوات"، وقد أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي **روجار نورييغا**–في جلسة استماع للكونغرس حول خطر النفوذ الصيني على المصالح الأمريكية في العالم– أن الإدارة الأمريكية منتبهة ويقضه لأي مؤشرات تعاون تفضي إلى عالقات سياسية يمكنها التأثير سلبا على مصالحنا في المنطقة [3] .

---

[1] - رضا محمد هلال:"الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات والدلائل"،مرجع سابق،ص.187.

[2]- Sam Logan and Ben Bain,Op.Cit.

[3] - بيل فان أوكين ،مرجع سابق.

المبحث السادس : تقييم السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية

إن نظرة تقييميه للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة اللاتينية تستهدف تحديد مواطن النجاح والفشــل في هذه السياسة ومدى وصــولها إلى بلوغ الأهــداف المســطرة على مختلف المستويات مع تحديد للأسباب، واستنتاج لعناصر الاستمرارية والتغير في هذه السياسة طيلـــة الفترة المعنية بالدراسة.

فعلى المستوى الاقتصادي لم تستطع الولايات المتحدة تحقــيق ما اتفق عليه في قمــة ميامي وهو الوصول إلى منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين مع حلول 2005 وذلك بسبب العراقيل التي واجهت واشنطن خاصة من مجموعة الميركســور ودول أمريكا الجنوبــية الأخرى، لكن بالمقابل استطاعت وعلى الصعيدين الثنائي والجماعي إقناع بعــض الدول بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة، فثنائيا دخلت كل من الشيلي والبيرو في هذه الاتفاقية، أما جماعيا فقد حدث ذلك مع المكسيك وكندا من خلال النافتا ومع دول أمريكا الوسطى على مستوى الكافتا .

أما بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية التي مست المنطقة والتي دعمتــها واشنطن فقد حققت بعض النجاحات كتخفيضها لنسب التضخم العالية ودفع عمليات التجارة وفتح الأسواق، والقضاء التدريجي على تبذير الإنفاق العام، لكن هذه النوبات من الاقتصاد الكلي لم تنعكس على دخــل الفرد وعلى المستوى الاجتماعي، فالبــطالة والفقــر ونسب التفاوت مازالت كلها مرتفعة والسبب هو التركيز الكبير للدخل، إذ أن هذه الإصلاحات لم تواكبها تغييرات كبيرة في البيئة القانونية والإدارية حيث الفساد مستشري بشكل كبير، كما أن هذه المحاولات مستها بعض العيــوب كتركيز الاستثمــارات في بعض القطــاعات كالاتصالات دون قطاعات مهمة أخرى كالبنية التحتية .

ومن جهة ثانية يمــكن القول إن الولايات المتحدة ساهمت بشكل كبير في تجاوز كلا من المكسيك والبرازيــل والأرجنتين لأزماتهم المالية* بتأثيرها على المؤسسات المالية الدولية في اتجاه منح قروض ضخمة وعاجلة لهذه الدول .

لكن إحدى الجوانب السلبية في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة هو ضعف حجم المساعدات المقدمة لكافة دول المنطقة والتي لا تزيد عن 1.8 مليار $ سنويا.

---

* المكسيك في 1994 والبرازيل سنة 1998 والأرجنتين عام2001 .

أما أمنيا فإن الولايات المتحدة وإن نجحت نسبيا في حربها ضد المخدرات سواءا بتزايد الوعي داخل القارة بضرورة التعاون في مكافحة هذه الظاهرة وحصول إجماع على ذلك أو على المستوى الميداني بإتلاف آلاف الهكتارات، لكن الحلول الأمنية المفروضة أمريكيا لم تثن المزارعين من إتباع طرق بديلة كاعتماد محاصيل مخفية في مناطق معزولة، ولذا ورغم النتائج المحققة إلا أن إنتاج الكوكـــايين لم يتأثر كثيرا كما أن سعـــره في الولايات المتحدة لم يرتفع مما يؤكد وفرته [1]، ومن جهة أخرى إن تفضـــيل خيار القوة خـــاصة في كولومبيا خلف انتقادات كبيرة لواشنطن خاصة على المستوى الإقليمي، كما أن تعـــامل وتعاون الولايات المتحدة والسلطات الكولومبية مـــع المليشيات اليمينـــية ضد الحـــركات اليسارية أثار تحفظ العديد من الأوساط الحقوقية باعتبار أن هذه المليشيات متـــورطة في تجارة المخدرات وفي أعمال عنف كبيرة .

إن التحدي الأمني الثاني والذي ترى فيـــه واشنطن مصدر تهديد لأمن المنطقة هو الإرهـــاب حيث مافتئت تؤكد على خطورته في مؤتمرات القمة رغم أن المنطقة لا تنتشر فيها التهديدات الإرهـــابية، وقد استطاعت واشنطن انتزاع تأييد من حلفائها اللاتينيين على ضرورة تعزيز العمل متعدد الإطراف لمواجهة أي تطور لخطر العمليات الارهابية على مستوى المنطقة، كما أن واشنطن ومن وجهة نظر بقية الدول تتهرب من اعتماد القضـــايا الأمنية الأخرى كمصادر تهديد حقيقية وبالتالي ضرورة مخاطبتها، كالبطـــالة والفقر والتي تعتبـــر جذور وأسبـــاب اللجوء الى مصادر دخل غير مشروعة كتجارة المخدرات وغســـيل الأمـــوال وجرائم الاختطاف...وما يتبع ذلك من انتشار للعنف والجريمة.

أما على الصعيد السياسي ورغم أنه بعد نهاية الحرب الباردة عملت واشنطن على تشجيع التحول الديمقراطي حيث أصبحت معظم دول القارة تنتخب رؤساء بحرية وما نـــتج عنها من تراجع للديكتاتوريات والانقـــلابات، إلا أن دعمها للانقلابيين في فـــنزويلا ومواقفـــها المتذبذبة والمتقلبة من حكم جون برتراند أرستيد في هايتي جعل مصداقيتها محـــل جـــدل حيث اعتبر هذا النهج عودة لسياسات دعم الانقلابات المتبعـــة إبان الحرب البـــاردة، ثم انتقادها ومقاطعتها للأنظمة اليسارية المناوئة للسياسة الأمريكية بالرغم من أن هذه الأنظمة تحضى بالمشروعية الشعبية"موراليس وشافيز"، بالإضافة إلى بعض

[1]- Henry R. Nau and David Shambaug,, Op.Cit.p.164.

الممارسات المنافية للنهج الديمقراطي كالتحذيرات العلنية لمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية للناخبيــن في السالفدور ونيكاراغوا وبوليفيا من أن انتخاب مرشحين معينين سيعرض علاقات الولايات المتحدة معهم للخطر في إشارة للمساعدات المقدمة.

لقد فشلت الولايات المتحدة في الإطاحة بالنظام الكوبي رغم المبادرات المتخذة كإنشاء اللجان والدعم المادي للتحول الديمقراطي لما بعد كاسترو، مع نجاحها في الإبــقاء على المقاطعة الصارمة رغم الانتقادات.

كما انتقدت سياسة شراء المواقف والانتقام من الدول التي لا تدعم السياسات الأمريكية في المنتديات الدولية، مثل تأجيل اتفاقية التجارة الحرة مع الشيلي بعد رفضها دعم خطط غزو العراق في مجلس الأمن، كما تلجأ إلى التهديد بوقف المساعدات وتعمل من جهــة أخرى على الضغط باتجاه تعيين المرشحين المدعومين من واشنطن كأمناء عامون لمنظمة الدول الأمريكية وفي هذه المساومات تقــويض لمصداقية وجــدية الولايات المتحدة في إضــفاء الشرعية على سياساتها وممارساتها في المنطقة .

إن السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تميزت بالاستمرارية في أهدافها الكبرى حيث ظلت ترى في المنطقة ساحة نفوذ خالص كمـــا أن المكانة الأمريكية لاتزال كبيرة، كما بقيت الولايات المتحدة وفية لمصالحها في المنطــقة من خلال دعم ومضاعفــة المساعدات للدول والأنظمــة الموالية لها ومعـــاقبة وتقليــص المساعدة للمناهضين لسياستها، لكن رغم هذه الاستمرارية على مستوى التوجهات الكبرى والتي عادة ما تتميز بها الدول الكبرى في السياسة الخارجية، إلا أنه يمكن القول أن هناك بعض التغييرات عرفتها هذه السياسة لكن على مستوى الوسائل والبدائل المتبعة ومن بينها تخليها التدريجي عن الأحادية المفرطة في معالجة قضايا المنطقة واعتمادها لمبدأ التشاور خاصة في التحديات المتعلقة بالجانبين الاقتصادي والأمني، وكمثال فقد تجسد هذا التشاور في تعاملها مع النظام البرازيلي بزعامة داسيلفا اليساري مفضلة اعتماد أســلوب الحــوار رغم العديد من الخلافات سواءا على المستوى الثنائي أو تلك المتعلقة بالعمل الإقليمي .

وأخيرا يمكن القول أنه ورغم النجاحات المحققة إلا أن التحدي الأبرز الذي يواجه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة هو ترجمة النتائج الايجابية المحققة على–المستويين

السياسي بانتشار الديمقراطية والاقتصادي باتساع دائرة الإصلاحات الاقتصادية –إلى واقع ملموس حيث لاتزال الأزمات الاجتماعية المتلاحقـــة تنخر أغلب دول المنطقة من فقــر وبطالة وتركيز كبير للدخل، مما يخلق تفاوتا اجتماعيا كثيرا ما يخلف احتجاجات كبيرة تترجم في غالبها إلى أعمال عنف في ظل غياب تنمية حقيقية .

إن هذه المشاكل جعلت بعض دول المنطقة تتطلع إلى إقامة شراكات مع قوى كبرى من غير الولايات المتحدة بحثا عن بدائل لتحقيق التنمية المنشودة، ما اعتبر منافسة حقيقية للمكانة التقليدية لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة .

المبحث السابع : مستقبل السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية

إن رسم سيناريوهات مستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه محيطها الإقليمي يتضمن عنصرين رئيسيين يركز الأول على التوقعات المنتظرة من خلال الوضع الحالي لطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة ومختلف دول المنطقة، ويمس الثاني ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة لمعالجة مشاكلها في نصف الكرة الغربي وتحقيق أهدافها وهذا في شكل توصيات.

إن ما هو متوقع من السياسة الأمريكية أنها ستمضي قدما باتجاه تحرير التجارة وفتح أسواق المنطقة لصادراتها وهذا لإقامة منطقة التبادل الحر، وحتى لو فشلت ستستعمل كل الوسائل لانتزاع على الأقل اتفاقيات ثنائية في هذا المجال، كما أنها ستستمر في دعمها للإصلاحات المنتهجة.

وأمنيا وفي احدى الدراسات المنشورة لمركز **راند** سنة 2004، فإن الولايات المتحدة قد تتدخل في حرب أهلية في كوبا بتحريض من واشنطن للإطاحة بنظام كاسترو، أو خلفه راؤول إذ لم يتبن الإصلاحات المطلوبة، وهناك احتمال لحملة على فنزويلا، كما ستشدد الولايات المتحدة من سياستها الأمنية في كولومبيا لقمع الثوار، مع إعطاء أهمية أكبر لمنطقة الحدود الثلاثية، بالإضافة إلى توسيع عمليات مكافحة المخدرات عبر المناطق الانديزية [1]، وقد تحاول الولايات المتحدة إذكاء المشاكل بين الأنظمة اليسارية المعتدلة وغير المعتدلة، وكمثال على ذلك إشادة كوندوليسا رايس برئيس الشيلي في حفل تنصيبه وبالأنظمة اليسارية المعتدلة ورفضها لقاء شافيز.

إن المستقبل قد يحمل بحث البرازيل عن دعم مركزها الإقليمي وتقليل تفاعلها مع الولايات المتحدة، وباعتبار مستوى التكامل الذي سيتحقق سيحدد علاقات المستقبل فإن الاندماج المنتظر سيكون متفاوت وغير منسجم .

إن طموح البرازيل الإقليمي ومقاومتها لمنطقة التبادل الحر سيجعل واشنطن تعزز روابطها مع المكسيك وأمريكا الوسطى في قبول لدور البرازيل المتصاعد من خلال الميركسور [2].

---

[1]-Eric V. Larson and Others,**Assuring Access in Key Strategic Regions : Toward a Long Term Strategy**, (Published by the RAND Corporation ,2004),p.88.

[2]- Amérique latine 2020: scénarios d'évolution ou d'involution à long terme,in : http://www.latinreporters.com/amlatpol22092004.html

أو ربما ستفضي الاستراتيجية الأمريكية ومصالحها الحيوية إلى التدخل في البرازيل مخابراتيا بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وقف الدعم المالي وتحريض الرأي العام لإسقاط الحكومة لتأتي حكومة موالية للولايات المتحدة، ويدفع إلى هذا الاتجاه عدد من أعضاء لجنتي العلاقات الخارجية والمخابرات والأمن القومي في الكونغرس [1].

كما ستركز الولايات المتحدة وبشكل كبير على التعامل الحذر مع الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة لتأمين تدفقه إلى الولايات المتحدة من جهة وحماية استثماراتها في هذا القطاع من جهة أخرى وعموما فإنها ستستمر في العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، كما أنها قد تزيد من حجم مساعداتها لدول المنطقة لتفعيل مختلف المبادرات بحثا عن حلول أكثر نجاع لأزمات المنطقة .

إن الأوضاع المستقرة نسبيا على المستويين السياسي والأمني في عموم دول المنطقة لم تنعكس بشكل ايجابي على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فتقرير لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية يؤكد تدهور الأوضاع حيث أن سبعة دول فقط يمكنها تقليص الفقر بحلول 2015، مع ازدياد الفوارق الاجتماعية ولذا يجب عدم فصل جدول أعمال الأمن على التنمية [2]، والعمل على إرساء قواعد وأسس تنمية حقيقية تعتمد على تقوية المؤسسات، والاستثمار في رأس المال البشري وتطوير البحث والإبداع والتركيز خاصة على إصلاح جهازي العدالة والإدارة لزيادة قدرة هذه الدول على الرقابة، كما يجب على الولايات المتحدة – وبالموازاة مع دعم إصلاحات فتح الأسواق– أن تعمل على تطوير المجتمع المدني باعتباره وسيلة لمتابعة ومحاسبة المسؤولين، حيث الفساد المستشري يقوض جهود الإصلاح، ومضاعفة المساعدات وتنويعها إذ أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وعدم المساومة في منح المساعدات حفاظا على مصداقيتها .

وعلى الجانب الكوبي يتعين على الولايات المتحدة دعم وعدم التراجع عن زيادة الإجراءات المتعلقة بتحسين الأوضاع الإنسانية للشعب الكوبي وتسهيل عمليات السفر المتبادل، كما يجب عليها دعم الاتصالات مع الجيش الكوبي الذي يأمل منه أن يكون مدافعا عن أي انتقال ديمقراطي مستقبلي [3]، ومنح كوبا منزلة مراقب في صندوق النقد

---

[1] –رضا محمد هلال:" البرازيل–أمريكا:مستقبل العلاقات"،مرجع سابق،ص.200.

[2] - ماريا كريستينا روزاس ،مرجع سابق،ص ص.422–423.

[3]-Bernard W. Aronson and William D. Rogers,Op.Cit.pp.24-25.

الدولي والبنك والعالمي وبنك التنمية الأمريكي حيث هذا الانخراط سيجعل الكوبيين يحتكون بهذه المؤسسات التي تفترض تحرير الاقتصاد كأساس للعمل الاقتصادي [1]،

ولتحقيق هذه الأهداف يجب العمل على تعزيز مبدأ التشاور والحوار الجماعي والاقتراب أكثر من الأنظمة المناهضة للسياسة الأمريكية كإعطاء أهمية للبرازيل وتوطيد العلاقات مع البرازيل التي يؤثر وضعها على استقرار القارة والذي سينعكس على استقرار المصالح الأمريكية في القارة ايجابيا.

إن إرساء دعائم تنمية حقيقية سيساعد في حل العديد من المشاكل وعلى رأسها مشكلة الهجرة غير الشرعية كما أن تنمية محاصيل بديلة ومخاطبة قضايا الفقر والبطالة بوسائل أكثر فعالية سيساعد في الابتعاد عن الطرق غير المشروعة في الحصول على الدخل .

وعموما فإن مستقبل السياسة الأمريكية في المنطقة على ضوء ما سبق التطرق إليه يبنى على عدة مكونات متفاعلة أهمها محاولة وسعي الولايات المتحدة الدائم إلى دعم وتعزيز مصالحها إبقاءا لنفوذها في المنطقة بالإضافة إلى علاقة ذلك بتطور ظروف المنطقة على مختلف المستويات، والظروف الدولية المصاحبة بوجه عام ومدى استمرار الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في العالم، ثم مدى تطور اهتمام الأطراف الخارجية الكبرى بتعزيز مصالحها وأهدافها في المنطقة وإمكانية تهديد ذلك للمكانة والوضع الأمريكي بالإضافة إلى التطورات الداخلية التي ستشهدها الولايات المتحدة ودول المنطقة.

---

[1]-Ibid,p.36.



لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية –مع مرور الزمن وعبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي– تتميز بتطور المحاورات وتعدد النقاشات حول أهدافها واتجاهاتها، فالأول بين دعاة الانعزالية والانكفاء وبين مؤيدي التدخل والانخراط في الشؤون الدولية، والثاني مس طبيعة هذا الانخراط في تغليبه للعمل الفردي والذي تخول القوة الأمريكية الفريدة القيام به أو تفضيل العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتشاور، وثالثا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية، أو يمكن توظيف الاثنين معًا دون أن يضر ذلك بالمصالح العليا للولايات المتحدة .

إن صنع هذه السياسة يمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل والذي يتيحه انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات، وتميزت السياسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الإدارة الجمهورية إلى الرئاسة عادت الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهما على أجندة صناع القرار خاصة في ظل التطورات والأحداث التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف النهائي ظل خدمة المصالح الأمريكية بما يفضي إلى إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها.

وظهرت منطقة أمريكا اللاتينية كأحد مناطق تنفيذ هذه الإستراتيجية حيث لم تخرج مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن التقاليد والمحددات التي ظلت تحكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ كبير، وقد جاءت مختلف المبادرات التي ميزت المرحلة المذكورة لتدعم هذا التوجه .

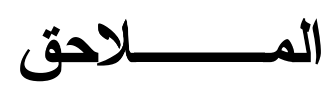
فاقتصاديا تضع الولايات المتحدة إقامة منطقة للتجارة الحرة على رأس أولوياتها، بتوسيع تجربة النافتا إلى كافة أنحاء المنطقة حيث ترى في هذه المبادرة وسيلة لإعفاء منتجاتها من التعريفات الجمركية، وفرصة مهمة لتوسيع مجالات الاستثمار لشركاتها خاصة في القطاعات الحيوية كالمصادر الطاقوية التي تتوفر عليها بعض دول المنطقة، وهذا ما سيعزز وضعها المتميز كأول متعامل اقتصادي مع المنطقة، كما أن هذا

المســـعى يســـاعد الولايات المتحدة في الترويج للإصلاحات الاقتصادية المطبقة ودعمها التزاما بالمعايير التي ستفرضها عمليات الاندماج الاقتصادي .

ولئن ظل المحـــدد الاقتصادي المدخل الرئيـــسي لفهم الإستراتيجية الأمريكية في فترتي بوش الأب وكلينتـــون فان الأولويات الأمنـــية ازدادت أهميـــتها مع إدارة بوش الابن وهذا لتعدد مصادر التهديد التي تمثلها المنطقة للولايات المتـــحدة من المتاجرة بالمخدرات والهجرة غيـــر الشـــرعية والإرهاب الدولي، كما تتعزز المخاوف الأمريكية بسبب جغرافية المنطقة وقربها من الولايات المتحدة.

إن تحقيق الأهداف المذكـــورة كان يحتم التركيز أيضا على الجانب السيـــاسي بمساعدة دول المنطقة في عملية التحول نحو الديمقراطية وإرساء أسس ودعائم دولة القانون ومحـــاربة الفســـاد السياسي والإداري المنتشـــر في المنطقة، والذي يقف وراء معظم المشاكل التي تعانيـــها دول أمريكا اللاتينية كالتفـــاوت في الدخل والبطالة والفقر، حيث استغـــلت بعض الحركات اليسارية هذه الاهتمامات لتحقق انتصارات انتخابية واسعة ورفعت معها شعارات التحدي للسياسات الأمريكية، وقد استثمرت بعـــض القـــوى الاقتصادية الكبـــرى كأوروبا والصين هذا الاهتزاز في المكانة والنفوذ الأمريكي في اتجاه تعزيز وجودها ومصالحـــها في المنـــطقة، حيث أضحت بعض دول أمريكا اللاتينـــية تتطلع للتخـــلص من التبعـــية للولايات المتحدة بفتـــح شراكات خارجية جديدة.

إن التحدي الأبرز الذي يواجه وسيواجه السياسة الأمريكية في المنطقة هو ترجمة التقدم النسبي المحقق على المستويين السياسي والاقتصـــادي إلى واقع ملمـــوس على الجبـــهة الاجتماعية وذلك بتفعيل العمل الجماعي وترسيخ مبدأ التشاور لمخاطبة مختلف التحديات التي تواجهها شعوب المنطقة اعتمادًا على مرجعية المصلحة المشتركة .



ملحق* رقم 1 : رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس	فترة رئاسته	الحزب	الرئيس	فترة رئاسته	الحزب
جورج واشنطن	x1(1797−1789)	فدرالي	بنيامين هاريسون	(1893−1889)	جمهوري
جون آدمز	(1801−1797)	فدرالي	جروفر كليفلند	(1897−1893)	ديمقراطي
توماس جيفرسون	(1809−1801)	ديمقراطي/جمهوري	وليام ماكنالي	[2](1901−1897)	جمهوري
جيمس ماديسون	(1817−1809)	ديمقراطي/جمهوري	ثيودور روزفلت	(1909 −1901)	جمهوري
جيمس مونرو	(1825−1817)	ديمقراطي/جمهوري	وليام تافت	(1913−1909)	جمهوري
ج.كوينسي آدمز	x2(1829−1825)	جمهوري/ وطني	ودرو ويلسون	(1921−1913)	ديمقراطي
أندرو جاكسون	(1837−1829)	ديمقراطي	وارين هاردننغ	[1](1923−1921)	جمهوري
مارتن فان بورين	(1841−1837)	ديمقراطي	كالفن كوليدج	(1929 −1923)	جمهوري
وليام هاريسون	1841 [1]	الأحرار	هربرت هوفر	(1933 −1929)	جمهوري
جون تايلور	(1845−1841)	الأحرار	فرنكلين روزفلت	[1](1945−1933)	ديمقراطي
جيمس بولك	(1849−1845)	ديمقراطي	هاري ترومان	(1953 −1945)	ديمقراطي
زخاري تايلور	[1](1850−1849)	الأحرار	دوايت ازنهاور	(1961 −1953)	جمهوري
ميلارد فيلمور	(1853 −1850)	الأحرار	جون كنيدي	[2](1963−1961)	ديمقراطي
فرنكلين بيرس	(1857−1853)	ديمقراطي	ليندن جونسون	(1969 −1963)	ديمقراطي
جيمس بوكانان	(1861−1857)	ديمقراطي	ريتشارد نيكسون	[3](1974−1969)	جمهوري
أبراهام لنكولن	[2](1865−1861)	جمهوري	جيرالد فورد	(1977−1974)	جمهوري
أندرو جونسون	(1869−1865)	ديمقراطي	جيمي كارتر	(1981−1977)	ديمقراطي
يوليسيزس غرانت	(1877−1869)	جمهوري	رونالد ريغن	(1988−1981)	جمهوري
رذرفورد هايس	(1881−1877)	جمهوري	جورج بوش الاب	(1992−1988)	جمهوري
جيمس غارفيلد	1881 [2]	جمهوري	بيل كلينتون	(2000−1992)	ديمقراطي
شستر آرثر	(1885−1881)	جمهوري	جورج بوش الابن	−2000	جمهوري

x1:بطل الاستقلال وحضى بشعبية واجماع عام/**x2** :لم يتحصل أحد على الأغلبية المطلقة فاضطر الكونغرس لانتخابه.

[1] – مات في منصبه ميتة طبيعية [2] – اغتيل [3] - استقال في 9 أوت 1974

*المصدر:ماكس سكيدمر،مارشال كارتر وانك،**كيف تحكم أمريكا**، ترجمة:نظمي لوقا،مراجعة:محمد علي ناصف(الطبعة2،القاهرة:الدارالدولية للنشر والتوزيع،)1988،ص.339 ، **وتصرف الباحث في الانتماء الحزبي للرؤساء وأضاف فترة ما بعد ريغن.**

جروفر كليفلاند	(1889-1885)	ديمقراطي	؟		

ملحق رقم 2 : تطور مجموع الصادرات والواردات الأمريكية إلى ومن أمريكا اللاتينية"بالمليار $ *

	الصـــــــــــــادرات									
السنـــة / المـــنطقة	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة النمو %
الكـــراييب	10.259	10.140	11.071	11.086	11.055	11.463	12.250	14.432	16.940	5.7
أمريكا الوسطى	8.990	10.196	10.678	10.357	11.248	12.707	13.208	14.287	16.962	7.3
أمريكا الجنوبية	14.140	34.112	36.689	36.293	28.645	27.120	35.061	42.204	53.774	2.5
المكســـيك	71.370	87.044	111.721	101.509	97.531	97.457	110.775	120.049	134.167	7.3
المجمـــوع	133.766	141.492	170.159	159.245	148.495	148.748	171.294	190.972	221.834	5.8
	الـــــــــــــواردات									
الكـــراييب	7,905	8,126	10,245	9,442	9,272	11,956	14,282	18,280	18,701	10.0
أمريكا الوسطى	8,764	11,357	12,068	11,403	12,141	12,697	13,431	13,743	14,357	5.6
أمريكا الجنوبية	35,526	37,127	48,981	44,662	46,574	53,410	70,438	89,336	99,002	12.1
المكســـيك	85,005	109,018	134,734	130,509	134,121	137,199	154,959	169,216	197,056	9.8
المجموع	137,200	165,627	206,029	196,015	202,108	215,263	253,110	290,575	329,117	10.2

*David Colin Whitney Dubinsky Carl Derrick, 2007Latin America and the Caribbean Selected Economic and Social Data ,US.Agency for Interntional Development, Washington, (October, 2007).pp.88-96.

ملحق رقم 3 : مختصرات لبعض الهيئات والمنظمات

USAID	United States Agency for Inter development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
LAIA	Latin American Integration Association	رابطة الاندماج الأمريكية اللاتينية
CACM	Central American Common Market	السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
CARICOM	Caribbean Community and Common Market	الجالية الكرايبيبة والسوق المشتركة
EAI	Enterprise for the Americas Initiative	مشروع مبادرة الأمريكيتين
CMC	Common Market Council	مجلس السوق المشتركة
FTAA	Free Trade Area of the Americas	منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
IACHR	Inter-American Commission on Human Rights	لجنة حقوق الإنسان الأمريكية
IADB	Inter-American Defense Board	الجدار الدفاعي المشترك للأمريكتين
IAS	Inter-American System	نظام الأمريكيتين
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
LAFTA	Latin American Free Trade Association	جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية
Mercosur	Southern Cone Common Market	السوق المشترك للمخروط الجنوبي
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
OAS	Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
SAFTA	South American Free Trade Association	رابطة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية
NAALC	The North American Agreement on Labour Cooperation	اتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون في مجال العمل
NAAEC	North American Agreement on Environmental Cooperation	اتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي
IADB	Inter-American Development Bank	بنك التنمية الأمريكي
OECS	Organization of Eastern Caribbean States	منظمة دول الكراييب الشرقي
FARC	Revolutionary Armed Forces of Colombia	القوات المسلحة الثورية الكولومبية
ALN	National Liberation Army	جيش التحرير الوطني
AUC	the United Self-Defense Forces of Colombia	القوات المتحدة الكولومبية للدفاع عن النفس
CIA	The Central Intelligence Agency	وكالة المخابرات المركزية
FBI	Federal Bureau of Investigative	مكتب التحقيقات الفدرالي
AIPAC	American Israel Public Affairs Committee	اللجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشؤون العامة

الدولة / نوع البرنامج	ACI	PL480	GHAI	ESF	CSH	IMET	DA	FMF	OTHER	المجموع
منـــــطقة أمـــــريكا الجـــــنوبية										
بوليفيا	90.27	16.80		7.94	16.40	0.80	11.82	1.98	3.06	149.07
كولومبيا	462.77					1.70		99.20	4.12	567.79
الإكوادور	25.79			12.90	0.15	0.30	6.69	0.99	3.13	49.95
البيرو	115.37	12.92		7.94	13.89	0.30	11.63	0.99	3.13	165.47
فنزويلا	2.98			0.50						3.48
الأرجنتين						0.83		0.99	0.05	1.87
البرازيل	8.93				9.32		7.98		0.05	26.28
الشيلي						0.60		0.5		1.1
البراغواي				2.98	2.00	0.25	3.79		3.07	12.09
الارغواي						0.15		0.4		0.55
المكـــسيك وأمريكا الوســطى	INCLE									
المكسيك	39.68			13.39	3.23	1.25	14.89		1.24	73.68
كوستاريكا									1.73	1.73
السلفادور					7.38	1.60	27.19	1.49	2.58	40.24
غواتيمالا	0.99	18.03		5.95	11.68	0.35	10.90		3.73	51.55
الهوندوراس		14.01			13.34	1.10	21.61	0.99	4.04	55.09
نيكاراغوا	0.99	8.99		3.47	7.81	0.60	26.80	0.50	2.91	52.07
بنما	5.95			2.98		0.60	5.18	0.99	2.88	18.58
منطقة الكراييب		PL480	GHAI							
الباهاما	0.99					0.24		0.10		1.33
بليز						0.20		0.20	1.72	2.12
كوبا				8.93						8.93
ج-الدومينيكان				2.98	13	1.10	7.06	0.99	3.36	29.09
غويانا			13.1			0.30	3.46	0.10	1.54	18.55
هايتي		37.7	39.4		20.00	0.15	25.00	0.30	1.39	163.59
جاميكا	1.48				4.56	0.70	12.88	0.60	2.93	23.15
سورينام						0.15		0.10	1.26	1.51

بــــــرامج إقليـــــمية أخـــرى

البرنامج	المجموع
مبـــــادرة الحــــدود الثـــــلاثية	8.93
مكـــــافحة الفســـــــاد	2.98
مساعدات في إطار الحرب على الإرهاب	6.65
مساعدات تتعلق بالهجرة واللاجئين	23.03
مساعدات تنموية في إطارOAS	4.86
صندوق OAS لدعم الديمقراطية	2.98

الملحق رقم 4 ، ص ص"166-167":

مختلف برامج المساعدة الأمريكية لأمريكا اللاتينية

لسنة 2005 * "بالمليون دولار"

تابع للجدول:

ESF - Economic Support Fund	صندوق الدعم الاقتصادي
PL 480 - Emergency Food Aid	مساعدة غذائية عاجلة
IMET - International Military Education and Training	برامج تعليم والتدريب العسكري
ACI - Andean Counterdrug Initiative	مبادرة الانديزية لمكافحة المخدرات
FMF - Foreign Military Financing	التمويل العسكري الخارجي
DA - Development Assistance	مساعدة تنموية
CSH - Child Survival and Health	صحة ورعاية الطفولة

*دعم تستفيد منه خاصة بنما من خلال مبادرة مكافحة المخدرات حيث

لها............................**INCLE**

حدود مع كولومبيا بالرغم من أنها لا تدخل ضمن الدول الانديزية

*تستفيد هايتي من مساعدات تقدر بحوالي 13 مليون$ من صندوق..

GHAI

دعم مبادرة مكافحة الايدز

ملحوظة: المصدر هو المبين في الهامش، وقد قام الباحث بجمع هذه الأرقام من عدة جداول تفصيلية.

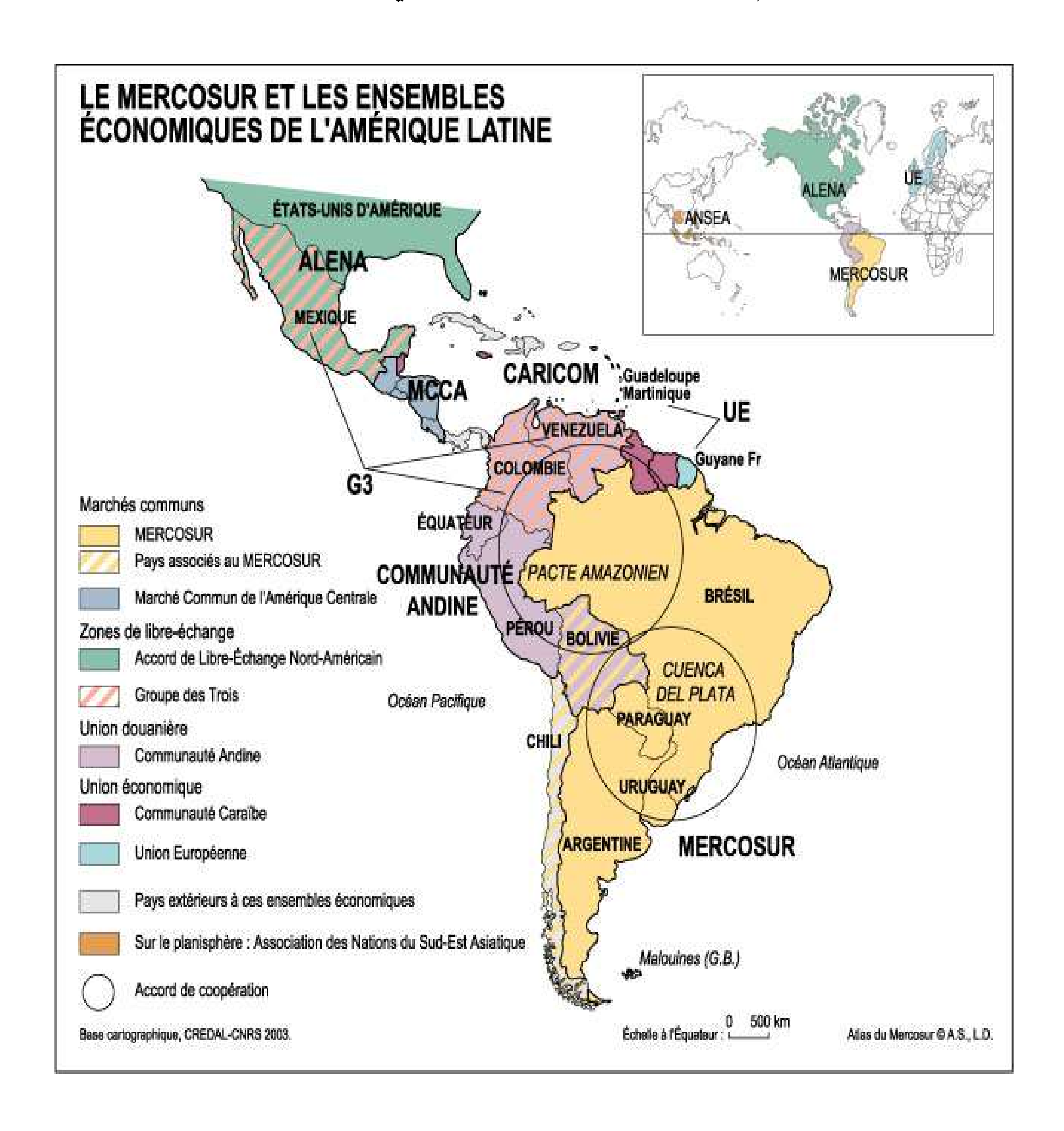
* - Connie Veillette ,&Others ,Op.Cit.

ملحق رقم 5 : خريطة أمريكا اللاتينية



المصدر: http://www.wwnorton.com/college/history/ralph/resource/newlatam.htm

ملحق رقم 6 : التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية



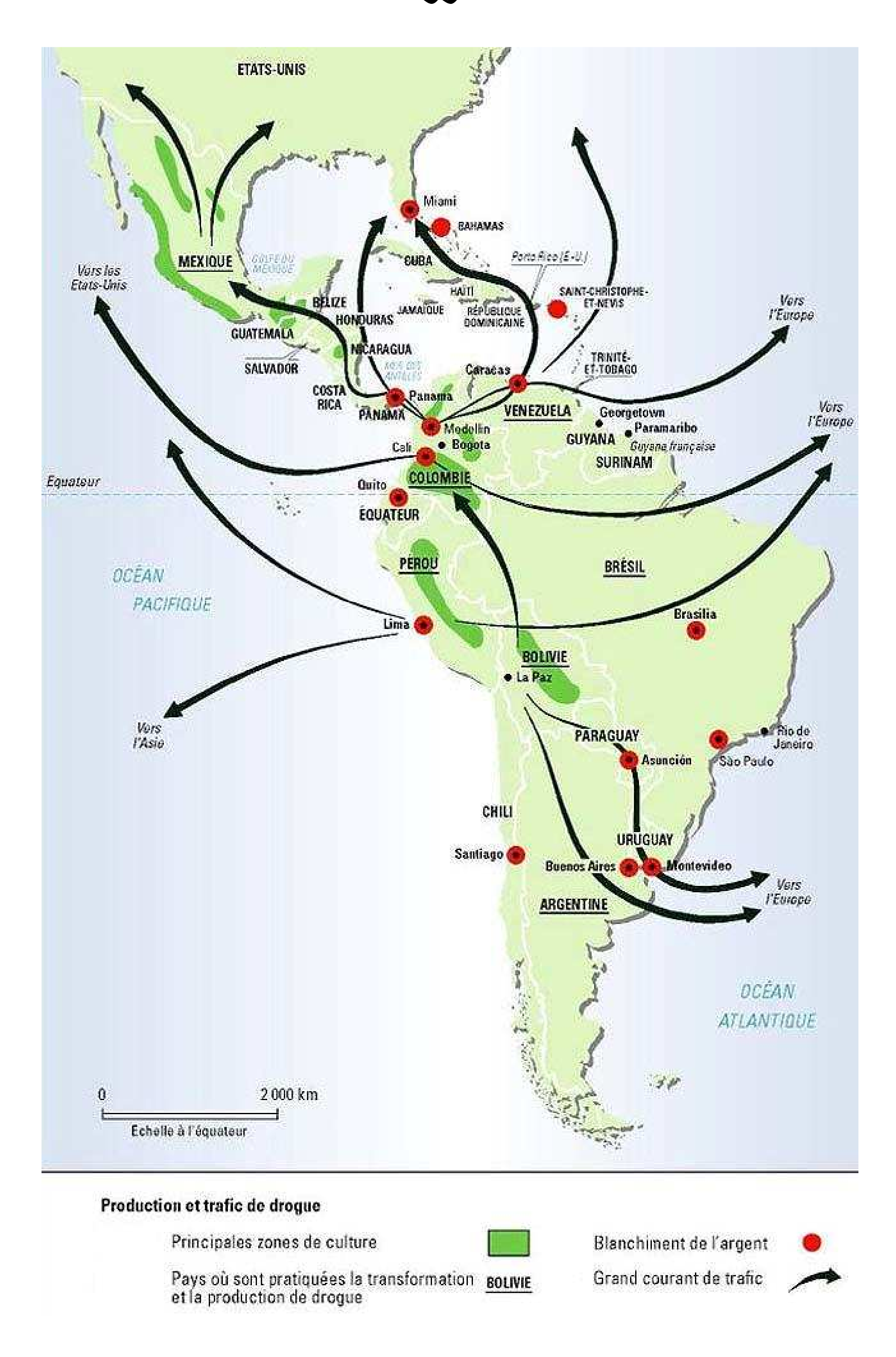
المصدر: http://www.geographie.ens.fr/~atlas/partie%202/americlatine.htm

ملحق رقم 7 : أهم مناطق تركز التنظيمات الكولومبية المسلحة



المصدر: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/colombiemdv49

ملحق رقم 8 : مناطق إنتاج وطرق عبور المخدرات والتعاملات غير المشروعة



المصدر : http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/amerlatdrogue

قائمة المصادر والمـــــــراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : بالعـــــربية

1-الكتــــب:

1-إدريس محمد السعيد ،**تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية**(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

2-البشير المغيربي محمد زاهي ،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهاجية ومداخل نظرية**(الطبعة2، بنغازي:منشورات جامعة قاريونس، 1998).

3-السليمي منصف,**صناعة القرار السياسي الأمريكي**,(الطبعة1 ،باريس:مركز الدراسات العربي- الأوروبي ,1997).

4-السيد سليم محمد ،**تحليل السياسة الخارجية**(الطبعة2،بيروت:دار الجيل،2001).

5-العايدي زكي ،**المعنى والقوة في النظام العالمي**،ترجمة: سوزان خليل (الطبعة1،القاهرة: سيناء للنشر،1994).

6-العربي إسماعيل ،**التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**،(الطبعة الثانية،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981).

7- النبراوي فتحية. مهنا محمد نصر ، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية:منشاة المعارف،1985) .

8-آي سميث كارن. لايت مرغريت،**الأخلاق والسياسة الخارجية** ، ترجمة:فاضل جتكر (الرياض:مكتبة العبيكان،2005).

9-بريجنسكي زبغنيو ،**رقعة الشطرنج الكبرى:الأولية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية** ترجمة: أمل الشرقي(الطبعة 1، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

10-____________، **الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم**،ترجمة: عمر الايوبي (بيروت:دار الكتاب العربي،2004).

11-جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم(الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، 1989).

12-دولار شريف: **الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية**،كتاب21: **من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديا للهيمنة الأمريكية** (القاهرة:مكتبة مدلولي،2005).

13-دويتش كارل ،**تحليل العلاقات الدولية**،ترجمة:محمود نافع (الطبعة1،القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية،1982).

14-روزاس ماريا كريستينا وآ خرون ، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** :الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة حسن حسن و عمرالايوبي ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

15-زكريا فريد:**من الثروة الى القوة:الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي**،ترجمة:رضا خليفة (الطبعة1،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).

16- سكيدمر ماكس ، كارتر وانك مارشال ،**كيف تحكم أمريكا**، ترجمة:نظمي لوقا،مراجعة:محمد علي ناصف(الطبعة2،القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع،1988).

17-فريش نورتون . ستيفنز ريتشارد ،**الفكر السياسي الأمريكي**،ترجمة:هشام عبد الله(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991).

18-فيصل يونس عبد الزهرة ،**مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** (الاسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002).

19-كلارك رامزي وآخرون ،**الإمبراطورية الأمريكية**، الجزء الأول (،القاهرة: مكتبة الشروق،2001).

20- محمد عارف نصر ،**ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**(الطبعة1،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).

21- ناي جوزيف ،**مفارقة القوة الأمريكية**،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي (الطبعة1،الرياض:مكتبة العبيكان،2003) .

22-ولد اباه السيد ،**اتجاهات العولمة :اشكالية الألفية الجديدة** (الطبعة1،الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،2001).
23-ـــــــــــــــ،**عالم ما بعد 11 سبتمبر2001 الاشكالات الفكرية والاستراتيجية** (الطبعة1، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2004).
24-يوسف حتي ناصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت:دار الكتاب العربي،1985).

2-الدوريات و المجلات:

1- الشرقاوي يسرى: "كولومبيا-أمريكا:أخطاء التحالف"، السياسة الدولية ، عدد101،(جانفي2003).
2- ـــــــــــــ:"أمريكا اللاتينية والحرب الامريكية على العراق..تمردفي الفناء الخلفي"،السياسة الدولية،عدد152،(ابريل 2003).
3- ـــــــــــــ:"هل أخفق اليسار مجددا في أمريكا اللاتينية"،السياسة الدولية،عدد153،(جويلية2003).
4- ـــــــــــــ:"المكسيك وأمريكا :حدود ساخنة وملفات متجددة"،السياسة الدولية،عدد154،(أكتوبر2003).
5- ـــــــــــــ: "البرازيل :إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية"،السياسة الدولية ،عدد157، (جويلية2004).
6- ـــــــــــــ:"هايتي:هزيمة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟"،السياسة الدولية،عدد156،(أبريل2004).
7-الشوربجي منار:"الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"،السياسة الدولية،عدد161،(جويلية2005).
8- العمله أحمد مصطفى:"المأزق الامريكي في بنما"،السياسة الدولية،عدد98، (اكتوبر1989).
9-حافظ زياد :"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"،مجلة المستقبل العربي،عدد306 ، (اوت2004).
10-حاكم بيتر:"هل حكم على أمريكا اللاتينية بالتخلف"،ترجمة:خالد الفيشاوي،مجلة الثقافة العالمية،عدد103،(نوفمبر2000).
11-حنا الياس:"النظام الدولي والخيارات الامريكية الجديدة"، شؤون الأوسط ،عدد105،(شتاء2002).
12-سليمان منذر :"دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم" ،المستقبل العربي ،عدد 325 ،(مارس 2006).
13- عبد الشافي عصام:"دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية:الازمة العراقية نموذجا"،السياسة الدولية،عدد153،(جويلية 2003).
14- عبد العاطي بدر: "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان-إسرائيل"، السياسة الدولية ، عدد153 ،(جويلية 2003).
15-عبد العزيز علاء السيد :"مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الأمريكيتين"،السياسة الدولية،عدد 127 (جانفي 1997).
16-عبد الفتاح بشير:"هوغو شافيز والسباحة ضد التيار"،السياسة الدولية ،عدد158 (أكتوبر2004).
17-عزباوي يسرى: "كولومبيا والإستراتيجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية"،السياسة الدولية،عدد152،(أبريل2003).
18-علوي مصطفى:"السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،السياسة الدولية،عدد153،(جويلية2003).
19-محمد أحمد صافيناز:" قمة الأمريكيتين وإخفاق الطموحات الأمريكية" السياسة الدولية،عدد163 ،(جانفي2006).
20-مصطفى هالة:"حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي"، السياسة الدولية ،عدد93 ،(جويلية1988).
21-هلال رضا محمد:السياسة الامريكية تجاه امريكا اللاتينية،السياسة الدولية عدد150،(اكتوبر2002).
22-ـــــــــــــ:"البرازيل-أمريكا:مستقبل العلاقات"، السياسة الدولية،عدد101،(جانفي2003).
23-ـــــــــــــ:"الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات والدلائل"،السياسة الدولية ، عدد 164،(ابريل2006) .
*- عرض كتاب:**السياسة الخارجية والأولويات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين" لروبرت ليبر**، المكتـــبة الأجنبـــية،

السياسة الدولية ،عدد153،(جويلية2003) .

3-الموسوعات:

1-عبد الوهاب الكيلالي وآخرون:**الموسوعة السياسية** ، مجلد1 ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسة والنشر،1979.

2-مراد عبد الفتاح، **موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة**.

4-مذكرات غير منشورة:

*غنية أفنوخ :"البعد الاقتصادي للإستراتيجية الإقليمية الأمريكية في ظل العولمة"،رسالة ماجيستر،قسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر،موسم: 2000/2001).

5-مواقع الانترنت:

I-المقالات:

1- السيد ولد اباه:"ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية"،في:
http://www.menber-alhewar.info/forum.php?action=view&id=2790&cat_id=47

2- الطيب بوعزة، "في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية"،في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF9A651-817B-404D-B527-E81F127DEE93.htm

3- ج. ليبر روبرت:"تحديات السياسة الخارجية التي تواجه الرئيس بوش"، في:
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0301/ijpa/comentarya.htm

4- حمدي عبد الرحمان:."أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، في:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp -->HTML >

5- خالد عبد الله:"البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار"، في:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

6- خليل العناني:" الدين والسياسة الخارجية الأمريكية"،في:
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm

7-عدنان سلامي فادي:" مطالعة في سياسة كوبا الخارجية"،عن موقع : http://www.embacubalebanon.com/fadisalami1.htm

8- فارس ايغو:"الديمقراطية والتنمية"،في:
http://www.arraee.com/modules.php? name=News&file=article&sid=8168--><HTML

9- فان أوكين بيل:"تقرير عن أمريكا اللاتينية"،ترجمة:خالد الفيشاوي، في : http://www.kefaya.org/06znet/060515pvanokin.html

10- فيليب غولوب :"عودة الى الرئاسة الامبراطورية في الولايات المتحدة" في:
http://www.mondiploar.com/article1395.html

11- كريم القاضى:"مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"،في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

12- لعروسي محمد عصام:" العلاقات الدولية، شيء من النظرية وآخر من التطبيق"،في:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83543 rticle

13-لافرانشي هوارد:"قمة النافتا وهواجس حول السيادة" في : http://www.arabinfocenter.net/index.php ?

14- ميتشال بينيون موردون :"أمريكا المستبدة الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"" ،ترجمة:حامد فرزات،في:
http://www.awu-dam.org/book/01/study01/358-h-f/book01-sd004.htm

15-نبيل زكي:" الانتصار المدوي لليسار في بوليفيا"،في:
http://www.midan.net/nm/private/news/polivia.htm

16- والت ستيفن:"مرحى لسياسة كلينتون الخارجية"،ترجمة :صبحي الجابي،في http://www.awu-dam.org/politic/9-10/fkr019.ht m

17-يوسف عبد اللطيف ،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"،في: http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=2116

18- " التحليل النفسي لشخصية الرئيس كلينتون" ، في:
http://www.mostakbaliat.com/link51.html

II-قراءات وعروض الكتب:

19- درويش إبراهيم ،قراءة في كتاب: فرانسيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية والسلطة وارث المحافظين الجدد** ، في : http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67

20- ـــــــــــــــــ:عرض كتاب : ارين ارمسترونغ، **المعركة من أجل الله :_الاصولية في اليهودية والمسيحية والاسلام**،في: http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700-->

21- علاوي العاني حسين:عرض كتاب: برجنسكي، **مسار السياسة الامريكية في ظل الرؤساء الثلاثة (بوش الاب ، بيل كلينتون ، بوش الابن) في ادارة السياسة الخارجية** في: http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2007%5C03%5C03-27%5C777.htm&storytitle

22- عرض كتاب: بريجنسكي،**فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**،في: http://www.annabaa.org/nbanews/62/194.htm

ثانيا : بالانجليــزية

1-BOOKS:

1-Aronson , Bernard W. and Rogers William D., **U.S.-Cuban Relations in the 21st Century**, (New York: the Council on Foreign Relations,2001).

2-Baylis, John & Smith, Steve, **The Globalization of World Politics , an introduction to international relations**, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005).

3-Booth, Ken & Smith, Steve, **International Relations Theory Today**,(Second Edition, Pennsylvania : Pennsylvania State University Press,1997).

4- Bowman, Karlyn H. & Others **, America After 9/11: Public Opinion on The War on Terrorism**, **The War With Iraq, and America's Place in The World** , (American Enterprise Institute, 2004).

5- Brown, Chris, **Understanding International Relations**, Second Edition,(New York, Palgrave Publishers, 2001).

6-Caraley, Demetrios**, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** (2 Editions, New York : Academy of Political Science, 2002)**.**

7-Cox, Michael G. Ikenberry John and Inoguchi Takashi ,**American Democracy Promotion: Impulses ,Strategies and Impacts**,(New York : Oxford university press,2003).

8-Dobbins, James, **America's Role in Nation-Building :From Germany to Iraq**, (Rand Published,2003).

9-Falcoff ,Mark & Royal Robert, **Continuing Crisis : U.S Policy in Central America and Caribbean** ,(Boston :Boston University Press,1987).

10-Kapstein, Ethan B. and Mastanduno Michael, **Unipolar Politics :Realism and State Strategies After the Cold War**, (New York :Columbia University Press,1999).

11-Larson, Eric V. and Others, **Assuring Access in Key Strategic Regions : Toward a Long Term Strategy**, (Published by the RAND Corporation ,2004).

12-Lawson, Stephanie, **The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics**,. (Oxford: Blackwell Publishers,2002).

13-Nau, Henry R .and Shambaugh, David, **Divided Diplomacy and the Next Administration: Conservative and Liberal Alternatives,** (Washington**:** The Elliott School of International Affairs,2004)**.**

14- Ned ,Lebow Richard and Risse-Kappen Thomas , **International Relations Theory and the End of the Cold War**, (New York: Columbia University Press, 1996).

15- Szanton, David L**, The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines**,(California : University of California press,2004).

16-Wendt, Alexander, **Social Theory of International Politics,**(Cambridge :Cambridge university Press,1999).

2-PERIODICALS AND REVIEWS:

1- Bacevich ,Andrew J. and Elizabeth H. Prodromou, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11"**,** Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004)**.**

2-Brooks, Stephen G.," Dueling Realisms :Realism in International Relations", International Organization, Vol. 51, no. 3 (Summer 1997).

3-Jeffrey, Legro and Andrew Moravcsik,"Is Anybody Still a Realist", International Security, Vol. 24, No. 2, (Fall 1999).

4-Haass, Richard & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S .Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(November 2002).

5-Mearsheimer, John J & Walt Stephen M .,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006).

6-Lentner, Howard H., "Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23, Number 1 (2006).

7-Randall, Stephen J.,"United States-Latin American Relations in the Post-Cold War, Post-9-11 Years", Journal of Military and Strategic Studies, Vol. 6, Issue 4. ,(Summer 2004).

8-Reus-Smit, Chris,"The Constructivist Turn: Critical Theory After the Cold War" ,Working Paper No.1996/4, Canberra National Library of Australia.(August 1996).

9-Soares ,Maria Regina DeLima and Mônica Hirst,"Brazil as an Intermediate State and Regional Power: Action, Choice and Responsibilities ",International affairs V 82,N 1 (2006).

3-REPORTS AND SEARCH PAPERS:

1- Colin, David Whitney Dubinsky Carl Derrick, 2007Latin America and the Caribbean Selected Economic and Social Data ,US.Agency for Interntional Development, Washington, (October, 2007).

2-Cortright, David & Others, "Toward A More Secure America: Grounding U.S. Policy in Global Realities"**,** INDIANA: report joint project of the Fourth Freedom Forum and the Joan B. Kroc Institute for International Peace Studies,(November 2003).

3- Dominguez-Rivera ,Roberto,"Fox's Mexican Foreign Policy: A case of post-authoritarian semi-peripheral realism", Paper prepared for presentation during the 45th Annual International Studies Association Convention,(Montreal, Canada-March 17-20,2004).

4-Donnelly, Thomas & Others,"Rebuilding America's Defenses: Strategy,Forces and Resources For a New Century", A Report of The Project for the New American Century, Washington, (September 2000).

5-Graham,Bob,Scowcroft Brent and Shifte Michael, "Toward Greater Peace and Security in Colombia :Forging a Constructive U.S. Policy**",** Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations and the Inter-American Dialogue, (USA:council on Foreign Relations,2000).

6-Stark, Jeffrey "Divergence Within Convergence: U.S. Hegemony and Latin America" Montreal: Paper Presented At International Studies Association Convention(March 17-20, 2004).

7-Walters ,Todd M.,"The Mexico-U.S. Partnership Enhancing Our Common Security",Report From a Workshop Organized by The Institute for Foreign Policy Analysis, Cambridge Office, (December 2005).

8-Zapf, Wolfgang ,"Modernization Theory – and the Non-Western World", Paper presented to the conference "Comparing Processes of Modernization", University of Potsdam,(December 15-21, 2003), (Juni 2004),

4-JOURNALS:

David ,Maraniss," In Clinton, a Past That's Ever Prologue", Washington Post Staff Writer, (Sunday, January 25, 1998).

5 WEB LINKS:

1-Aggestam, Lisbeth "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy ", ARENA Working Papers , WP 99/8,in**:** http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm

2-Bernie, Ivanr and Martin Roy,"NAFTA and Mercosur : Two Competing Models?,"in : http://www.ciaonet.org/_global/javascript/global.js

3-Boekle, Henning, Volker Rittberger, Wolfgang Wagner, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory"**,** in: http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm

4-Connie, Veillette,&Others,"U.S. Foreign Assistance to Latin America and the Caribbean", Congressional Research Service, (January 2006),.in **:**www.nationalaglawcenter.org/assets/crs/RL32487.pdf

5-Eyre ,Dana P. and Mark C. Suchman," Status, Norms, and the Proliferation of Conventional Weapons: An Institutional Theory Approach", in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz03.htm

6-Feldmann ,Andreas and Maiju, Perälä, "Nongovernmental Terrorism in Latin America: Re-examining Old Assumptions", July 2001,.in: http://nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/286.pdf

7-Fryer, Wesley A. ,"Defining and Refocusing US Policy Toward Latin America",in: http://www.wesfryer.com/uslapolicy.html

8-Fukuyama Francis &G. John Ikenberry," Report of The Working Group on Grand Strategic Choices, Princeton Project on National Security", no date, in : www.wws.princeton.edu/ppns/conferences/**report**s/fall/GSC.pdf

9-Holmes, Jack E. , Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?" in : www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

10-Jepperson, Ronald L., Alexander Wendt, and Peter J .Katzenstein," Norms, Identity, and Culture in National Security", in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz02.html

11-Katzenstei,Peter J. " National Security in a Changing World" ,in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/conclusion.html

12-Kennedy, Paul," Has the US lost its way?", The Observer , Sunday, March 3, 2002,in: http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.html

13-Logan, Sam and Ben, Bain,"China's Entrance into Latin America: A Cause for Worry?", in http://americas.irc-online.org/am/389-- >< HTML

14-Lynn-Jones –Sean M. : ,"International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future",in: http://www.ciaonet.org/wps/lys01/index.html

15-Oga,Toru "From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities", in**:** http://www.isanet.org/portlandarchive/oga.html**.**

16-Saunders, Phillip C,"Foreign Policy and International Transitions: The Case for Foreign Policy Paradigms", in : http://www.ciaonet.org/isa/sap01/index.html

17-Shapiro, Robert Y. & Yaeli Bloch-Elkon," Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy", .in: www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf

18- Spencer Michael T, "United States - Haitian Relations: Imperialistic or Diplomatic?",.in: http://www.transafricaforum.org/reports/US_and_Haiti.pdf.

19 - "Modernization Theory : effects of the modernization process on human communication" in: http://www.tcw.utwente.nl/theorieenoverzicht/Theory%20clusters/Media,%20Culture%20and%20Society/Modernization%20Theory.doc/ --><HTML

20 -"Modernization theory",in : http://en.wikipedia.org/wiki/Modernization_theory --><HTML

21 - North American Free Trade Agreement",in: http://en.wikipedia.org/wiki/North_American_Free_Trade_Agreement-- > <HTML

22-"Theory and Methodology ",in: http://www.acdis.uiuc.edu/Research/OPs/Gibbs/html/contents/chapter3.html

23- http://en.wikipedia.org/wiki/CAFTA-->< HTML
24-http://www.ciaonet.org/wps/wwi004/wwi004.pdf
25-book presented for robert lieber, **The American Era: Power and Strategy for the 21st Century,**in: http://explore.georgetown.edu/news/?ID=3276-- >

ثالثا: بالفرنسيـــة

1-LIVRES:

1- Marques, Pereira Bérengère et Autres,**Enjeux politiques et théoriques actuels de la démocratie en Amérique latine,** (Paris:L'Harmattan, 2001).

2-Jacquet, Pierre et Autres, **Gouvernance Mondiale** (Paris : Conseil d'Analyse Économique, 2001).

2-REVUES:

1-Belin, Celia, Guest Fellow,"Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère, americaine ", AFRI:Annuaire francais de relations internationales ,Vol. 7, 2006.

2-Cadet, Jean-Gérald,"Les Étas-Unis et L'amérique Latine- de Monroe à L'initiative pour les Amériques,ou de L'hégémonie Totale a la Volenté de Partenariat", Montréal: Cahier de recherche , (Janvier 2000).

3-Derisbourg ,Jean-Pierre:"Cuba et les Étas-Unis",IFRI, Politique Étrangère,(printemps 2000).

4-Lessard ,Geneviève, "Les économies de petite taille et la ZLÉA"Groupe de recherche en économie et sécurité, Montréal Canada, volume 2, numéro 4,(mars 2000).

5-Lindley-french Julian,"Les termes de l'engagement: le paradoxe de la puissance américaine et le delemme transatlantic après le 11septembre",Paris:Caihiers de Chaillot,Institut d'Étude de Sécurité,n 52, (Mai 2002).

6-Macleod,Alex,Masson Isabelle et David Morin**, "**Identité nationale,sécurité et la théorie des relations internationales"**,** Revue Etudes internationales, volume 35, n 1,(mars 2004).

7-Tarre ,Gustavo, "Perceptions Latino-Américaines", Annuaire français des relations internationales,V1,2000 .

3-SITES WEB:

1- Álvez ,Alejo," Les Nouvelles Menaces Selon Les États-Unis**,**in:
http://risal.collectifs.net/spip.php?article2169 --><HTML

2- Dobriansky, Paula J., Democracy in Latin America: Successes, Challenges and the Future,in:
http://www.state.gov/g/rls/rm/68240.htm

3- Ekovich ,Steven R.,"George W. Bush: Vers une nouvelle politique étrangère",in:
http://www.strategicsinternational.com/georgebush.htm

4- Mendonça, Maria Luisa, " La Présence Militaire des Étas-Unis en Amérique Latine", in
HTTP://RISAL.COLLECTIFS.NET/SPIP.PHP?ARTICLE1188--><HTML

5- Philip, George," Democratic Consolidation in Latin America" , in
http://nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/286.pdf

6- Wayne, Stephen**,** "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in:
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm
7- "Amérique latine 2020: scénarios d'évolution ou d'involution à long terme",in :

http://www.latinreporters.com/amlatpol22092004.html

8-"Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?",in:
http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht

9- http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/colombiemdv49
10- http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/amerlatdrogue
11- http://www.wwnorton.com/college/history/ralph/resource/newlatam.htm
12- http://www.geographie.ens.fr/~atlas/partie%202/americlatine.htm

الفهرس

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة

فهرس الجـــداول والمخططات البيانية:

الصفحة